جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: مالية ، نقود ، بنوك

القطاع الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية

"دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص"

من طرف

بزيرية امحمد

أمام اللجنة المشكلة من

ناصر مراد	أستاذ محاضر ، جامعة البليدة	رئيسا
أحمد باشي	أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر	مشرفا و مقررا
عبد الله بدعيدة	أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
بوخدوني وهيبة	أستاذة مكلفة بالدروس ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
محمد بوخاري	أستاذ مكلف بالدروس ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة ، فيفري 2006

ملخص

لقد أنيطت إلى الجهاز الحكومي في الدول النامية مسؤولية قيادة عملية التنمية الإقتصادية منذ بدايات تشكيل الإقتصاديات النامية في حقبة الستينيات ، وكان ذلك خيارا لا بديل له و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- الملكية التاريخية للدولة لأهم و معظم عناصر الإنتاج
- سيطرة الدولة على النشاطات الإقتصادية الرئيسية بإعتبارها المحرك الأساسي للإقتصاد
- ضعف إمكانيات و قدرات مؤسسات القطاع الخاص مما جعلها غير قادرة على القيام بدور فعال في النشاط الإقتصادي

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم و نوع النشاط الإقتصادي التى تقوم به الدولة ، الأمر الذي أدى إلى أن يسيطر القطاع العام على هيكل الإقتصاد الوطني ، وبسببالتغير الذي طرأ على فعليات الإقتصادخلال العقد الحالي ، وهو التغيير الذي فرض بحث مسألة إعادة النظر في دور القطاع العام و العمل على تعظيم دور القطاع الخاص ، وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الإقتصادية و عليه بدأت أجهزة العمل الإقتصادي في الدول النامية إهتمامها بتطوير القطاع الخاص منذ أواخر الثمانينيات وأدى ذلك إلى تشخيص الأسباب التى أدت إلى إحجام رؤوس الأموال الخاصة في اللولوج إلى النشاط الإقتصادي ، و أخذت الحكومات بأنتهاج سياسات و مبادرات من أجل تعزيز دوره و إعطاءه الدور الأكبر و القيادي في مسيرة التنمية ، و بالتالي لم يعد ينظر إليه على أنه قطاع ثانوي يتمتع بمهام مكملة للقطاع الحكومي بل أصبح يشكل قاطرة النمو في غالبية هذه الدول لما يحققه من معدلات نمو مرتفعة ، و مساهماته المتنامية في القضاء على البطالة ، و عززت هذه الدول إصلاحاتها و تشريعاتها القانونية بهدف خلق المناخ المناسب لنشاطاته و الذي يسمح له بالإستمرار و الإندماج في الأسواق العالمية و أصبح هذا القطاع يحظى بالأولوية ضمن برامج و إستراتجيات التنمية.

شـــكـــــر

بداية أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور أحمد باشي

الذي ساعدني ولم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته القيمة

كما أجيز بالذكر كل أساتذة المعهد وكذا أصدقائي الطلبة

بالإضافة إلى كافة موظفي إدارة المعهد وخصوصا موظفي مكتبة الكلية

كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	العلاقة بين حجم الحكومة و النمو الإقتصادي	36
02	الوضع الذي تسيطر فيه الحكومة و يعتمد فيه الإقتصاد على القطاع العام	62
03	الوضع الذي يعتمد أساسا على القطاع الخاص	63
04	الفجوة الموجودة على مستوى إدارة الحكم بين المنطقة العربية وباقي العالم	113
05	مؤشرات الحكم الجيد في دول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية و دول العربية	115
06	القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية 2003	127
07	نسبة العاملين في القطاع الغير منظم من إجمالي العاملين في القطاع الغير زراعي في بعض الدول العربية	146
08	الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية 2004-2003	204

قائـــمة الـــجداول

رقم الجدول		الصفحة
01	حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي في بلدان صناعية 1929-1960-1985.	31
02	جملة مصروفات الحكومة المركزية وإيرادها الجاري وعجزها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.	32
03	تطور المديونية الخارجية لبعض الدول النامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	47
04	معدلات التضخم (%) في بعض البلدان النامية.	47
05	معدلات التضخم في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة.	56
06	الميزانيات الحكومية العربية المجمعة العجز أو الفائض 2000-2003	56
07	التعديلات التي مست الإجراءات التنظيمية الوطنية 1994-1999	83
08	الفروق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الإقتصادية.	88
09	برامج الخوصصة في الدول المتوسطية من 1990-1998	89
10	معدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية في الصناعات البريطانية قبل و بعد الخوصصة.	91
11	نصيب ايراد الخوصصة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية 1999.	92
12	معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى1998-2003	95
13	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	102
14	تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج القطاع الصناعي (التجارة والخدمات)	102
15	نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المؤسسات حسب عدد العمال في بعض إقتصاديات العالم1999.	104
16	مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف	105
17	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان	105

مختلفة.
18 تقديم خدمات البنية الأساسية، شرق آسيا ودول نامية أخرى 123
19 ترتيب القيود المعيقة للإستثمار في بعض الدول النامية 124
20 الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في الدول الصناعية والدول النامية 135
21 مؤشرات إجتماعية في مجموعة الدول النامية والدول المتقدمة 136
22 مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لبعض الدول النامية في سنوات مختارة . 150
23 حصص النشاط العام والخاص في النشاط الإقتصادي. 174
24 تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر 190
25 تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاع القانوني – خارج قطاع المحروقات 1999-2003 191
26 مساهمة المؤسسات الخاصة في توفير مناصب شغل (سنوات مختارة) 193
27 تطور الواردات حسب القطاع القانوني 1999-2002 194
28 مساهمات القطاع الخاص في التجارة الخارجية لسنة 2004. 194
29 تطور الشركات القطاع الخاص العاملة في السعودية 203
30 نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة . 205
31 مطلوبات المصارف من القطاع الخاص.1997 –الربع الأول 2005 207
32 توزيع منشآت القطاع الخاص وأعداد العمالة. 208
33 مقارنة المؤشرات الإقتصادية الرئيسية للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة 208
34 الإستثمار العام والخاص خلال الفترة 1952-1973 (سنوات مختارة) 213
35 الإستثمار العام والخاص خلال الفترة 1974-1990 (سنوات مختارة) 215
36 إنجازات برامج الخوصصة المصرية حتى 1998/12/31. 219
37 أهم المؤشرات الإقتصادية الأساسية 220
38 تطور عدد المشروعات التي تم الموافقة عليها خلال الفترة 1992/91-1994/93 221
39 عدد الشركات الموافقة عليها والخاضعة لقانون 1997/8 و قانون 1981/159. 223
40 تطور عدد الشركات الخاصة التي تم تأسيسها ورؤوس أموالها. 225
41 إستثمارات القطاع الخاص بعد الإصلاح (سنوات مختارة) 225
42 مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي. 226

الفهرس

ملخص

شكر

قائمة الجداول و الأشكال

الفهرس

مقدمة..... 11

1. دور الدولة الإنمائي في ظل إقتصاديات السوق..... 19

1.1 . أسس و قواعد اقتصاد السوق..... 19

1.1.1.النظام الرأسمالي وعلاقته بإقتصاد السوق..... 20

2.1.1.مفهوم إقتصاديات السوق 21

1.2.1.1. ماهية إقتصاديات السوق..... 21

2.2.1.1. أشكال إقتصاد السوق..... 22

3.1.1. أسس الإقتصاد الرأسمالي (مبادئ إقتصاد السوق)..... 23

4.1.1. قواعد إقتصاديات السوق..... 26

2.1. دور الدولة في ظل إقتصاديات السوق..... 28

1.2.1. الخلفية النظرية للتدخل الحكومي..... 29

2.2.1. تطور دور الدولة في التنمية..... 30

1.2.2.1. سمات الدور التنظيمي..... 31

2.2.2.1. سمات الدور الإنمائي..... 32

3.2.2.1. سمات الدور التصحيحي..... 33

3.2.1. وظائف الدولة في ظل إقتصاديات السوق..... 34

1.3.2.1. دور الدولة في النمو الإقتصادي..... 35

2.3.2.1. دور الحكومة في علاج نتائج غياب شروط المنافسة الكاملة..... 36

3.3.2.1. دور الحكومة في توزيع الدخل..... 37

4.3.2.1. دور الحكومة في الإستقرار الإقتصادي..... 39
5.3.2.1. دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة..... 41
4.2.1. تفعيل وتنشيط دور الدولة..... 42
3.1. الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية..... 44
1.3.1. سياسات الإصلاح الإقتصادي، المفهوم والمكونات..... 44
1.1.3.1. مفهوم سياسات الإصلاح الإقتصادي..... 44
2.1.3.1. مكونات برامج الإصلاح الإقتصادي..... 45
2.3.1.ظروف وأسباب الدعوة إلى الإصلاح..... 46
1.2.3.1. ظروف الإصلاح..... 46
2.2.3.1. الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية..... 48
3.3.1.فلسفة وعلاقة البنك وصندوق النقد الدوليين في الإصلاح الإقتصادي..... 49
4.3.1.أهم محاور الإصلاح الهيكلي..... 52
5.3.1. إنجازات التصحيح الإقتصادي والإصلاح الهيكلي في الدول النامية..... 54
1.5.3.1.الإنجازات في مجال تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي..... 54
2.5.3.1. الإنجازات في مجال الإصلاحات الهيكلية..... 57
خلاصة الفصل الأول..... 64

2. نشوء وتطور القطاع الخاص في الدول النامية..... 65
1.2. نشوء القطاع الخاص المنظم في البلدان النامية..... 65
1.1.2. الخلفية التاريخية لنشأة القطاع الخاص..... 66
1.1.1.2. الأسباب التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص في الماضي..... 66
2.1.1.2.الاعتبارات و النظريات التي حدت من أهمية القطاع الخاص سابقا..... 68
2.1.2. محددات الأداء الإقتصادي..... 70
1.2.1.2. تعريف الأداء الإقتصادي و أنواعه (الكفاءة الإقتصادية)..... 70
2.2.1.2. محددات الأداء الإقتصادي..... 71
3.1.2. متطلبات ظهور القطاع الرأسمالي الخاص..... 78
4.1.2. العوامل التي ساعدت على بروز القطاع الخاص..... 79
1.4.1.2. التطورات المحلية والعالمية وتأثيرها على بروز القطاع الخاص 79
2.4.1.2. سياسة الانفتاح الإقتصادي..... 80
3.4.1.2. الإصلاحات الإقتصادية..... 81

4.4.1.2.السياسات المحفزة للاستثمار 82
2.2. السياسات و المبادرات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص..... 83
1.2.2. الخوصصة..... 84
1.1.2.2. تعريف الخوصصة..... 84
2.1.2.2. دواعي الخوصصة..... 85
3.1.2.2. أهداف الخوصصة..... 88
2.2.2. تنمية الصادرات..... 93
1.2.2.2.أهداف تنمية الصادرات..... 93
2.2.2.2. بعض معوقات التصدير التي تواجه القطاع الخاص في الدول النامية..... 96
3.2.2.2.دور الدولة في تنمية الصادرات..... 97
3.2.2. دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 100
1.3.2.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 101
2.3.2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية..... 103
3.3.2.2. مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية..... 106
4.3.2.2. الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة..... 109
3.2. تنمية وتطوير القطاع الخاص..... 110
1.3.2. بيئة القطاع الخاص وعناصر الحكم الجيد..... 111
2.3.2. البيئة التنظيمية والإستثمارية وتأثيرها على أداء القطاع الخاص..... 116
1.2.3.2. تخفيض حالة غياب الإطمئنان بالنسبة للسياسات..... 116
2.2.3.2. تحسين أساليب الحكم والمؤسسات المشجعة لإقتصاد السوق..... 119
3.2.3.2. تحسين مستوى جودة الخدمات الحكومية..... 122
3.3.2. أهمية مشاركة البنوك والأسواق المالية في تطوير القطاع الخاص..... 124
1.3.3.2. أهمية البنوك والأسواق المالية في الإقتصاد..... 124
2.3.3.2. مشكلة تمويل القطاع الخاص..... 125
3.3.3.2. مواجهة مشاكل تمويل القطاع الخاص في الدول النامية 127
خلاصة الفصل 130
3. مستقبل التنمية في الدول النامية ودور القطاع الخاص فيها..... 131
1.3. مشكلة التنمية في الدول النامية..... 131
1.1.3. ماهية التنمية الإقتصادية (عموميات)..... 131
2.1.3. واقع التنمية في الدول النامية..... 133

3.1.3. أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة..... **139**
4.1.3. نموذج التنمية المطلوبة في الدول النامية..... **142**
2.3. مساهمات القطاع الخاص في التنمية..... **144**
1.2.3. إمكانيات القطاع الخاص في مجال التنمية الإقتصادية..... **145**
1.1.2.3. دور القطاع الخاص في توفير مناصب شغل..... **145**
2.1.2.3. دور القطاع الخاص في تنويع الإنتاج الصناعي..... **147**
3.1.2.3. تنمية الطلب على السلع الإستهلاكية **147**
4.1.2.3. دور القطاع الخاص في تحقيق التوطن الصناعي..... **147**
5.1.2.3. دور القطاع الخاص في التنمية المحلية والجهوية..... **148**
6.1.2.3. دور القطاع الخاص في الرفع من مستوى دخل الفرد ومعيشته..... **149**
2.2.3. تأثير القطاع الخاص على مؤشرات الإقتصاد الكلي..... **149**
1.2.2.3.زيادة الناتج المحلي..... **149**
2.2.2.3.تعبئة الإدخار..... **150**
3.2.2.3.ترقية الصادرات..... **151**
4.2.2.3.تكوين رأس المال الثابت والحفاظ على الفائض الإقتصادي **151**
3.2.3. دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل العربي..... **151**
1.3.2.3. معوقات تحد من دور القطاع في التكامل الإقتصادي العربي..... **152**
2.3.2.3. .دور الحكومات في تهيئة المناخ لدور فاعل للقطاع الخاص في تحقيق التكامل.... **153**
3.3.2.3. واجب القطاع الخاص إتجاه نفسه..... **153**
3.3. القطاع الخاص و تحديات العولمة. **154**
1.3.3. هيكل و تطور العولمة..... **155**
2.3.3. موقع الدول النامية و قطاع الأعمال فيها من النظام العالمي الجديد..... **157**
3.3.3. أهم التحولات العالمية التي تواجه منشآت القطاع الخاص..... **158**
4.3.3.الآثار المتوقعة من تحرير التجارة علىأداء القطاع الخاص..... **160**
1.4.3.3.انخفاض مستمر في مستوى الحماية..... **160**
2.4.3.3.ارتفاع شدة المنافسة..... **163**
5.3.3. المتطلبات الأساسية لمواجهة تحديات العولمة..... **166**
1.5.3.3.إيلاء عناية خاصة لزيادة الإنتاجية و تحسين الجودة..... **166**
2.5.3.3. تبني معايير عالمية..... **167**
3.5.3.3. الاستثمار في البحث و التطوير..... **167**

4.5.3.3. الاستثمار في الموارد البشرية..... **168**

5.5.3.3. تعزيز كفاءة المديرين و رجال الأعمال في مواجهة التعقيد و التكيف و التعلم التنظيمي..... **169**

خلاصة الفصل الثالث **170**

الفصل الرابع **:** تجارب قطرية مع القطاع الخاص..... **171**

تجربة الجزائر مع القطاع الخاص..... **171**

تجربة المملكة العربية السعودية مع القطاع الخاص..... **197**

تجربة مصر مع القطاع الخاص..... **212**

خلاصة الفصل الرابع..... **228**

خاتمة..... **229**

قائمة المراجع **.....** **234**

مـقدمـة

دخل العالم القرن الحادي والعشرين في ظل نظام عالمي جديد أفرزته التطورات والتغيرات الجذرية في النظام الإقتصادي العالمي التي تمخض عن نتائج جولة الأوروغواي وقيام منظمة التجارة العالمية، ولعل أبرز سماته تفعيل الحرية الإقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق المعلومات والتجارة السلعية والخدمية و الإستثمارات الخارجية، والاتجاه نحو إقامة التكتلات الإقتصادية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة تمتد بين كافة أطراف العالم، وسيكون لم يمتلك مقومات التقدم التقني والرأسمالي القدرة على دخول هذا النظام والاستفادة منه.

وفي ظل إدراك العالم كافة والدول النامية خاصة للتحديات الجديدة التي خلقها هذا النظام الجديد كان لابد لها من إنتهاج إستراتيجيات جديدة للتنمية الإقتصادية تتناسب مع هذه التطورات من خلال تطبيق تدابير شاملة لتقوية وتعبئة الموارد الإنتاجية، وتعزيز كفاءة استخدامها، وذلك بإتباع سياسات إقتصادية ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في إقتصادها بعدة أوجه كترشيد الإنفاق وتحرير الإقتصاد، وإعتماد آليات السوق وتدعيم هيكل الميزانيات الحكومية وتحسين القدرة على إجتذاب التمويل الداخلي والخارجي ودعم الأطر المؤسسية للإستثمار وإصلاح الإدارة الإقتصادية والنظم القانونية.

ولعل واحدا من أبرز الخطوات الأساسية الأولى في عملية التحول كانت هي إعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الإقتصادية في ظل العولمة القائمة على تحرير الإقتصاد والإعتماد على حرية السوق.

لقد أملت طبيعة الدولة ووظيفتها بعد فترة الاستعمار السياسي نشوء القطاع العام في الإقتصاديات النامية وإنعدام شبه كلي للقطاع الخاص في بعض من هذه الدول وشكلت مشاريع البنية

التحتية والمؤسسات ذات المنفعة العامة المدى الرئيسي لعمل القطاع العام، كما أن المدى القومي والرغبة في تحقيق مجتمعات أكثر عدالة دفعا الدولة نحو توسيع القطاع العام كأداة أساسية في تعظيم الرفاه وتحجيم النشاط الخاص عن المجال الإقتصادي، و كانت مبررات الدول في هذا الشأن تحكمه عدة إعتبارات عملية منها:

-أهمية دور القطاع العام في العملية التخطيطية لاسيما في السيطرة على القمم المسيطرة في الإقتصاد الوطني، والسيطرة على جانب هام من الفائض الإقتصادي اللازم لتمويل عملية التنمية.

-أهمية القطاع العام في تحقيق بعض الأهداف والغايات الإقتصادية من حيث توفير بعض السلع العامة للمواطنين بأسعار زهيدة.

وهكذا كانت نشأة وتوسع القطاع العام في غالبية الدول النامية تحملها تلك الإعتبارات العملية مما ساعد على إحجام وتقليص من أهمية دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

غير أن الأداء المتواضع للقطاع العام إنتهى برصيد الميزانية العامة إلى عجز متزايد هبط بالمدخرات الوطنية وأدى إلى تزايد الإعتماد على الإقتراض من الخارج، كما أدى إلى تراكم المشاكل والصعوبات التي جعلت أمر التصدي لها مهمة شاقة تتطلب الكثير من الجهد والوقت وكذا الموارد، وبذلك تحول الدور القيادي والبناء للقطاع العام في عملية التنمية إلى عبىء يثقل كاهلها وإلى عقبة تعيق مسيرتها بدأت بذلك الأقطار النامية المعاناة من المشاكل الإقتصادية في السبعينات من القرن الماضي مما حدا بها للذهاب إلى واشنطن طالبة العون المالي للتغلب على هذه المشاكل، وفي سعيها هذا تعرضت هذه البلدان لما يعرف بمشروطيات المؤسسات التنموية (صندوق النقد والبنك الدوليين) ومن أهمها الحد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في إطار ما يعرف ببرامج الإصلاحات الهيكلية.

وشكلت الإصلاحات الإقتصادية التي مست جميع الإقتصاديات النامية قفزة في مسار هذه الدول في التحول من نظام الإقتصاد الإشتراكي هذا الأخير الذي لم ينجح في تجسيد مضامين وأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما لم ينجح في تشجيع وتنمية القطاعات الإقتصادية (العام و الخاص) إلى نظام الإقتصاد الحر الذي يسيره القطاع الخاص وآليات السوق والمنافسة الحرة.

وهكذا وبعد تجربة ثلاث عقود من إحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي وعدم قدرتها على إصدار التشريعات ورسم السياسات الملائمة وتنفيذها، بدأت أجهزة العمل الإقتصادي في هذه الدول إهتمامها بتطوير القطاع الخاص منذ أواخر الثمانينات وأدى ذلك بتشخيص الأسباب التي جعلت إحجام رؤوس الأموال الخاصة في اللولوج للنشاط الإقتصادي، هذه الأسباب التي كانت في الواقع ناتج من الأوضاع القانونية من بينها حالات الإفتقار إلى وجود قانون منظم للإستثمار في بعض هذه الدول أو عدم إستقرار التشريعات الناظمة للإستثمار في البعض الآخر، أو إلى وجود عوائق ذات طبيعة إقتصادية أو مالية منها حالات عدم الإستقرار الوضع الإقتصادي بسبب إضطراب في السياسات الإقتصادية والإستثمارية ومنها حالات قصر العديد من أوجه النشاط الإقتصادي على القطاع الحكومي دون غيره، و في سبيل تذليل هذه العقبات سارعت الحكومات في الدول النامية إلى الإنتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادي وإتخذ هذا الإصلاح مسارات عديدة منها إصلاح القطاع العام، تحرير الأسعار، الخوصصة، إصلاح المنظومة البنكية، إصلاح الجهاز القضائي ...وبالتالي مثل تطبيق مختلف الإصلاحات السابقة الذكر تحولا هاما في طريق إحراز أكثر حرية ضمن الإطار العام للإقتصاديات النامية المميز بنظام إقتصاد موجه لمدة أكثر من ثلاث عقود.

وعليه فقد أخذ القطاع الخاص ضمن هذا التوجه الليبرالي بعدا مميزا ومصيري من أجل إنجاح تجربة الإنتقال إلى إقتصاد السوق بالنسبة للدول النامية، فلم يعد ينظر إليه على أساس أنه قطاع ثانوي يتمتع بمهام مكملة للقطاع العمومي بل أصبح يشكل قاطرة النمو في غالبية هذه الدول، وعززت هذه الأخيرة إصلاحاتها وتشريعاتها القانونية بهدف خلق المناخ المناسب لنشاطاته والذي يسمح له بالإستمرار والإندماج في الأسواق العالمية وأصبح هذا القطاع يحظى بالأولوية ضمن برامج وإستراتيجيات التنمية، وفي ظل التغيرات التي تعرفها الإقتصاديات النامية بإتجاه إقتصاد السوق.

إشكالية البحث:

ترتبط إشكالية دراستنا بتحديد أهمية التحول التي شهدتها الإقتصاديات النامية من إقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى إقتصاد يسيره القطاع الخاص وآليات السوق.

ومن ثم يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي :

" إلى أي مدى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تنمية إقتصاديات الدول النامية؟

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر عدد من الأسئلة الفرعية والتي نحاول الإجابة عنها وهي تتلخص فيما يلي :

-ما هي الأسس والقواعد العامة لإقتصاد السوق ؟ وما هو دور الدولة الإنمائي في ظل إقتصاديات السوق ؟

-ما مدى ضرورة الإصلاحات التي تبنتها الدول النامية ؟

-ما هي المراحل التي ميزت تطور القطاع الخاص ؟ و ماهي اهم التغيرات والمستجدات التي أدت في مجملها الي اعادة النظر في دور هذا القطاع ؟

-كيف يمكن تنمية وتطوير هذا القطاع في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية ؟

-ما هو مستقبل التنمية في الدول النامية ؟ وما مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية في هذه الدول ؟

فرضيات البحث:

إن دراسة هذا الموضوع تقوم على فرضيات أساسية مفادها:

-لا يمكن أن يمثل مساهمة نظام السوق المبني على الحرية الاقتصادية وتشجيع المبادرات الفردية سوى عنصرا ايجابيا في بروز القطاع الخاص في الاقتصاديات النامية

-إن الغاية الرئيسة من الإصلاح الإقتصادي لم تكن سوى عملية تحرير القطاع الخاص من القيود التي كانت مفروضة عليه.

-يرتبط تطور القطاع الخاص أساسا بأولوية توفير بعض الشروط ذات الطابع الداخلي مثل وضع ميكانيزمات السوق الحر، وتغيير دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وتوفير المناخ المناسب والملائم لنشاطاته وليس بوجود شروط ذات طابع خارجي مثل زيادة حجم الإستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

-إن تنمية وتطوير القطاع الخاص أصبحت ضرورة إقتصادية حتمية إذ ثبت أن له دورا هاما في التنمية الإقتصادية من خلال توفير وزيادة فرص التوظيف والعمالة وكذا مساهمته في توفير النقد الأجنبي وإجمالا في تحقيق معدلات نمو إقتصادي بتكاليف أقل.

-إن التنمية المستقلة تحتاج إلى وقت ليس بالقصير لإنجازها، كما تحتاج إلى تكاتف جهود كل من الدولة ممثلة في القطاع العام و القطاع الخاص لبناء الأساس المادي والهياكل الإقتصادية وإقامة بنيان صناعي متكامل يساعد على إطراد التنمية بالقوى الذاتية.

أهمية البحث:

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة فهو يعالج واحد من أهم الآليات الرئيسية في النشاط الإقتصادي، خاصة بعد فشل القطاع العام في قيادة قاطرة النمو الإقتصادي وكذلك بعد فشل برامج التنمية التي إعتمدتها الدول النامية وخاصة العربية منها بعد إستقلالها الإقتصادي والتي كانت حكرا على القطاع العام مهملة بذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص.

إذ أن الأزمة الإقتصادية التي مرت بها غالبية الدول النامية وتطبيقها لسياسات وإجراءات توجهها إلى إقتصاد السوق سمحتا بإعادة النظر في ترتيب الأولويات الإقتصادية وإعطاء مكانة معتبرة للقطاع الخاص.

فخيار الإنتقال إلى إقتصاد السوق وإعتماد قوانينه الرامية إلى تحرير الإقتصاد من أي قيد أو إحتكار يعني بطبيعة الحال تخلي الدولة عن غالبية نشاطاتها الإقتصادية لصالح القطاع الخاص و هو ما يعني أن هذا الأخير سيحظى بأهمية بالغة في مسار إنعاش الإقتصاديات النامية.

ومن هنا باتت حتمية إعداد إستراتيجية ناجحة لتنمية وتطوير هذا القطاع من خلال توفير المناخ الملائم لتأدية عمله في ظل وجود منافسة كبيرة تفرضها الشركات العالمية في إطار إندماج الإقتصاديات النامية في الإقتصاد العالمي عن طريق الشراكة والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر.

أهداف البحث:

يمكننا إجمال الأهداف المرجوة من هذا البحث فيما يلي :

-إلقاء الضوء على البعد السياسي والإيديولوجي الساعي إلى تغيير فكرة الدولة المالكة والمحتكرة للنشاط الإقتصادي إلى فكرة أكثر تحرر وهي الدولة المنظمة الرامية إلى تنشيط فكر العمل الحر بإعتباره آلية النمو .

-الوقوف على مدى ضرورة ونجاح الإصلاحات التي قامت بها الدول النامية وخاصة العربية منها من أجل الإنتقال من الإقتصاد المركزي إلى إقتصاد يسيره القطاع الخاص و آليات السوق الحر.

-الوقوف عند المسيرة التاريخية التي قطعها القطاع الخاص في الإقتصاديات النامية بدأ من التهميش إلى الدور القيادي.
-تصور دور الدولة بمختلف مؤسساتها في تنمية وتأهيل مؤسسات القطاع الخاص وكذا تأهيل المحيط الإقتصادي الذي يعمل فيه هذا الأخير.
-التعرض لمسيرة التنمية ومستقبلها في الدول النامية وكذا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية وكذا التكامل الإقتصادي العربي المنشود.
-إلقاء الضوء على بعض تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص مع تركيزنا الخاص على الدول العربية.

أسباب إختيار الموضوع:

لعل جدية الطرح الموضوعي وحداثته على المستوى الوطني هو أحد أهم الأسباب التي تدفع أي باحث للعمل فيه، إضافة إلى نقص الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالقطاع الخاص في بعض الدول النامية ، دفع بنا إلى الخوض فيه وإلقاء الضوء على الكثير من جوانبه، بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى وراء إختيارنا للموضوع منها :
-محاولة الإجابة عن الأسئلة التي أوجبها الموضوع.
-محاولة ضبط المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية في موضوعنا و التي تشهد تداول في مختلف النقاشات الإقتصادية على المستوى العالمي مثل **" إقتصاد السوق".**
-محاولة إجراء فحص شامل لمكانة ودور القطاع الخاص داخل الإقتصاديات النامية مع تركيزنا على الدول العربية.

منهج الدراسة:

إنطلقنا من الهدف الرئيسي الذي يسعى البحث بلوغه والمتمثل في مسيرة القطاع الخاص في إقتصاديات الدول النامية، وإختبارا للفرضية الرئيسية التي مفادها أن القطاع الخاص سوف يقود قاطرة النمو في هذه الدول، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر أكثر تناسبا مع طبيعة البحث، حيث قمنا بتجميع المعلومات حول هذا القطاع والخاصة بمختلف تجارب الدول النامية وكذا عرض المعطيات المتوفرة ومن ثم قمنا بتحليل هذه المعطيات وتقديم الإستنتاجات كلما إستدعى الأمر ذلك مع إلتزام جانب الموضوعية.

_ محددات البحث وادواته :

يبنى البحث على خلفية تاريخية إذا إستوجبت الدراسة الإعتماد على الكثير من المعطيات التاريخية السابقة مع التركيز على سنوات ما بعد التسعينات وهي المرحلة التي إنتقل منها القطاع الخاص من التهميش إلى الدور الريادي.

عن أدوات البحث فبالإضافة إلى المسح المكتبي وكذا الوثائق الخاصة بالنصوص القانونية والتشريعية إعتمدنا على مختلف معطيات الهيآت الوطنية والدولية وتقارير الهيآت العالمية (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية...) وكذا الندوات والملتقيات الوطنية والدولية.

صعوبات البحث

تتمثل صعوبات البحث :

-الإطار الإجصائي: في هذا الإطار نشير إلى إطلاعنا على الكثير من المعطيات الإحصائية المتناقضة والمتضاربة، وإن كان بعضها مقدما من جهات واحدة، هذا مع تسجيل نقص كبير في البيانات التي تحتاج إلى الدراسة في هذا المجال.

هيكل البحث:

من خلال ما تم تقديمه والتمهيد له وللإجابة على الأسئلة المطروحة تناولنا دراسة موضوع القطاع الخاص من خلال النشأة والتطور وكذا الدور الذي يلعبه في الإقتصاديات النامية وذلك بالإعتماد على الخطة بالتالية:

تم تقسيم البحث إلى أربع فصول يحوي كل منها على ما يلي:

الفصل الأول: دور الدولة الإنمائي في ظل إقتصاديات السوق.

وتناولنا فيه مفاهيم عامة حول إقتصاد السوق الأسس والقواعد، كما تناولنا دور الدولة في الحياة الإقتصادية وكيفية إنتقالها من الدور التنظيمي إلى الدور التصحيحي، كما قمنا بدراسة تقييمية للإصلاحات التي تبنتها الدول النامية ومدى ضرورتها وعلاقتها بصندوق النقد الدولي وكذا بمساهمتها في تطور القطاع الخاص.

الفصل الثاني: نشوء وتطور القطاع الخاص في الدول النامية.
تطرقنا في هذا الفصل إلى الخلفية التاريخية لنشأة وتطور القطاع الخاص وكذا العوامل التي ساعدت على بروزه وتطوره، كما تناولنا فيه أهم المبادرات والسياسات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص، إضافة إلى الوسائل التي من شأن الدول النامية القيام بها لتنمية وتطوير هذا القطاع.

الفصل الثالث : مستقبل التنمية في الدول النامية ودور القطاع الخاص فيها
وإحتوى هذا الفصل على إبراز مشكلة التنمية والأسباب التي أدت إلى فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة بالإضافة إلى دراسة نموذج التنمية المطلوب تحقيقه من أجل الخروج من مأزق التبعية، كما شملت الدراسة في هذا الفصل على إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي سيواجها القطاع الخاص في ظل موجه الإنفتاح والتحرير الإقتصادي.وكذا المتطلبات الواجب القيام بها من أجل مواجهة هذه التحديات.

الفصل الرابع: التجارب القطرية مع القطاع الخاص.
وفي هذا الفصل قمنا بدراسة تجارب ثلاث دول عربية مع القطاع الخاص وهي الجزائر، السعودية و مصر

الفصل 1
دور الدولة الإنمائي في ظل إقتصاديات السوق

إحتدم الصراع لزمن طويل بين أنصار دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبين أنصار اقتصاد السوق، ويمكن القول بأن أبرز ما تميز به القرن العشرين هو ذلك الصراع الكوني بين النظريتين حيث كان الاتحاد السوفياتي (سابقاً) يتبنى و يتزعم و يقود أنصار المدرسة الأولى و ذلك استناداً على دور مركزي للدولة لا تحدوه حدود في ملكية الاقتصاد وإدارته على كافة الأصعدة و الوظائف في التخطيط و الإشراف و التنفيذ و التوجيه و الرقابة و بتجاهل كبير لحقائق السوق و قوانينه و متطلباته و تفاعله مع المجتمع، و على الجانب الآخر حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية زعامة دول الاقتصاد الحر القائم على مبدأ الحرية و قوانين السوق و المنافسة الكاملة و إلى انحصار دور الدولة بل تخليها عن الدور الاقتصادي لصالح الفعاليات الخاصة أفراد و شركات.

و لأن موضوع بحثنا يتعلق بنشاط الإقتصاد الحر، كان لازما علينا التمهيد للموضوع من خلال التطرق الىدور الدولة الإنمائي في ظل إقتصاديات السوق من خلال فصل تمهيدي قسمته إلى ثلاث مباحث، حيث أتناول في المبحث الأول : أسس و قواعد إقتصاد السوق ، من خلال مفهوم إقتصاد السوق و أشكاله، و ذكر أسس إقتصاد السوق و كذا قواعد الإقتصاد الرأسمالي ، بينما في المبحث الثاني :نتناول فيه دور الدولة في ظل إقتصاديات السوق ، أما في المبحث الثالث : فنتناول فيه الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية و مدى ضرورته.

1.1. أسس و قواعد اقتصاد السوق.

إن من أكثر المصطلحات تداولا في وسط المتخصصين في علم الاقتصاد و غيرهم من المهتمين بالشأن الاقتصادي هو مصطلح "إقتصاد السوق" الذي انتشر في السبعينات من القرن الماضي و أصبح

حتمية لا مفر منها لجميع الدول و حتى و إن اتبعت كل دولة سبل و طرق مختلفة لتقييم الآليات الضرورية لتشجيع النشاط الحر باعتبار الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الذي يميز كل منها.

1.1.1 النظام الرأسمالي وعلاقته بإقتصاد السوق

لقد إرتبطت نشأة النظام الرأسمالي وتطوره في أوروبا ببزوغ الدولة الوطنية الحديثة التي وحدت السوق الوطنية وأزالت القيود الداخلية على التجارة، وتطلب نمو الرأسمالية الصناعية وجود عمال لا يخضعون لقيود التنظيمات الحرفية أو سيطرة الإقطاعيين وتبنت الرأسمالية الناشئة لذلك شعارات حرية التجارة والعمل والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [1] ص(128). واقتصار دورها في تنظيم التنافس في الأسواق وحمايته، حيث يؤدي سعي كل من المتنافسين لتحقيق مصالحهم الشخصية (الذاتية) إلى تحقيق مصلحة المجتمع في مجموعه.

يعتبر اقتصاد السوق الصورة التطبيقية للرأسمالية، الذي وضع مرتكزاته الرئيسة آدم سميث و ألفرد مرشال و غيرهما من الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير حركة النشاط الاقتصادي من خلال نظرتهم للملكية الخاصة و الحرية الاقتصادية، و لعل مبدأ اليد الخفية[2] ص(45). الذي نادى به آدم سميث يمثل واحدا من أهم منطلقات الفكر الرأسمالي كما يمثل منطلقا رئيسيا للمؤمنين بقوة السوق على تحقيق المصلحة العامة، حيث نجد أن الوحدة الاقتصادية تستجيب لإشارة السوق تتخذ وفقاً لذلك قراراتها الاقتصادية المناسبة التي تحقق مصالحها الخاصة و بطريقة غير مباشرة تحقق المصلحة العامة شريطة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

و كلتا الحالتين تعد الملكية الخاصة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي حيث يسعى الفرد الرشيد في مجال الإنتاج و الاستثمار إلى تعظيم ربحه من خلال اختياره لأفضل توليفة من عناصر الإنتاج التي تحقق أفضل توليفة من السلع و الخدمات المنتجة، كما يسعى الفرد الرشيد في مجال الاستهلاك إلى اختيار أفضل توليفة من السلع و الخدمات التي تحقق له أقصى درجات الإشباع و وفقا لدخله المحدود

و مما لا شك فيه أن سعي الأفراد إلى اتخاذ القرار الاستثماري و الاستهلاكي المناسب سيكفل تحقيق المصلحة العامة، و سيعمل على تحقيق التوازن الجزئي و العام.

وعليه يمكن الحديث عن إقتصاد السوق في إطار الرأسمالية فقط والتي آلياتها الأساسية هي السوق وتطور إقتصاد السوق مرتبط بتطور الفكر الرأسمالي [3]ص(34). الذي يعتبر نمط من النشاط الإقتصادي تستخدم النقود والتجارة والعقلانية الإقتصادية في الصراع ضد الندرة وبالتالي فهي (أي الرأسمالية) ليست سوى نمط لتنظيم المجتمع الذي يسمح بتسريح هذا التقدم الإقتصادي وبالتالي فهي إقتصاد المؤسسة [4] ص(118).

2.1.1 مفهوم إقتصاديات السوق

سوف نتطرق هنا إلى مفهوم إقتصاد السوق ، وكذا إلى أشكاله.

1.2.1.1 ماهية اقتصاديات السوق

يقصد باقتصاديات السوق تلك الإقتصاديات التي تعتمد على مكانزمات قوى العرض والطلب لتحقيق توازن السوق وهذا يعني اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب لتحديد وجهة المتغيرات الإقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب من دون أن يكون هناك أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها . كما يعرف إقتصاد السوق بأنه " هو إقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة والمعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير المحدودة للإنسان وموارده المحدودة وكون إقتصاد السوق يعني أن غالبية فعالياته الإنتاجية ، المادية ، والغير مادية إن لم تكن كلها يقودها منطق السوق القائم على العرض والطلب ، التبادل ، الربح والخسارة ، المنافسة وحسابات تكلفة الفرصة البديلة [5] ص(116).

وبالتالي فتحديد مفهوم واضح لإقتصاد السوق يتحدد من خلال الثوابت التالية: [6] ص(109).

-إقتصاد يتميز بتدوال أسعار حقيقية تعكس مختلف تفاعلات قوى السوق.

-إقتصاد يتميز بهيمنة الملكية الخاصة والفائض الإجتماعي والتي تفرض المنافسة، وبذلك إستخدام التقنيات الحديثة ودفع التطور التقني وتحسين نوعية المنتجات وتخفيض التكاليف وهذا يعتبر قانون إلزامي لكل رأسمالي.

-إقتصاد تتطلع الدولة ضمنه بدور خاص إذ تبقى وظيفة الدولة مهمة في توجيه الإقتصاد .

-إقتصاد يتميز بوجود وساطة مالية متطورة حيث يسمح بوجود شبكة بنكية متنافسة و بنك مركزي مستقل مكلف بمراقبة التوازنات النقدية.

2.2.1.1. أشكال إقتصاد السوق

لقد تم تمييز أربعة أشكال لإقتصاد السوق وجدت لحد الآن: [7] ص(3).

الشكل الأول : إقتصاد السوق الحر .
الذي لم يعد موجودا منذ القرن التاسع عشر وإنتهى مع ظهور الرأسمال الإحتكاري وكان يتميز بالعلاقة العفوية بين العرض والطلب.

الشكل الثاني : الرأسمال الاحتكاري لأقتصاد السوق
وفيه جرى تراكم بالسعر من خلال التحكم بالعرض والطلب، وعرف في تلك الفترة بما يسمى "السعر الإحتكاري " وساد هذا الشكل في بداية القرن العشرين.

الشكل الثالث: إقتصاد السوق الإشتراكي السوفياتي
وقدمته ثورة أكتوبر الإشتراكية ، وذلك عبر التحكم بالعرض والطلب لصالح المجتمع ، وهذا شكل هام جدا من الناحية التاريخية إذ استطاع السوفيات (سابقا) أن يضبطوا السعر، بحيث صار مجموع الأسعار يساوي مجموع القيم وهذا مكنهم مثلا أن يخفضوا أسعار بعض السلع تحت قيمتها (اسعار الاغذية و اللحوم ...) ويرفعوا سعر البعض الآخر فوق قيمتها وسمي بإقتصاد السوق الإشتراكي السوفياتي [8] ص(187).

الشكل الرابع: إقتصاد السوق المشوه.

ويسود في البلدان النامية وهو مزيج بين الشكلين الثاني والثالث إذ يجري الحديث عن تبني الشكل الثالث بينما يطبق عمليا الشكل الثاني، فجهاز الدولة البيروقراطي الذي يرى التحكم في السعر لصالح المجتمع يقوم بإحداث خلل مصطنع بين العرض والطلب لمصلحته الخاصة ولمصلحة من يتواطؤ معهم في السوق.

3.1.1 . أسس الإقتصاد الرأسمالي (مبادئ إقتصاد السوق)

لقد قام النظام الرأسمالي كما سبق ذكره على مبدأ الحرية الإقتصادية، وظهر هذا الهدف في النظام الإقتصادي ، فبدأ بمدرسة الطبيعيين (physiocrate) التي دعت إلى الحرية الإقتصادية إعتقادا بأن الظواهر الإقتصادية تخضع لنظام طبيعي و قوانين أبدية ثابتة تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها ، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت مصلحة المجموع فلا تعارض، ورفع شعار" دعه يعمل دعه يمر" ثم جاء آدم سميث في بداية الثورة الصناعية ووضع أصول المذهب الرأسمالي على قاعدتين :

- الحرية الاقتصادية و مايتلوها من حق الملكية و المراث و الربح.
- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة

1.3.1.1. الحرية الإقتصادية

أخذ آدم سميث بفكرة الطبيعيين والمتمثلة في الحرية الإقتصادية، وتتمثل نقطة البداية لديه في أن سعي الأفراد وراء مصلحتهم الخاصة والمادية يعتبر أقوى الحوافز المحركة لسلوكهم الإجتماعي[9] ص(60). وهذه المسألة ثابتة بالمشاهدة المباشرة، فإن الفرد يعمل ويكد في حياته اليومية من أجل تحسين وضعه الإقتصادي فالتاجر أو الصانع أو المزارع جميعهم يصدرون في تجارتهم أو صناعتهم أو زراعتهم عن باعث فريد هو تحقيق مصلحتهم الشخصية، وبالتالي يجب ترك الأفراد أحرار لتحقيق مصالحهم الشخصية فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم ولهم حرية التملك وحرية العمل.

والحرية الإقتصادية تعني هنا تدخل الدولة في نطاق ضيق في نشاط الأفراد بحيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال إنشاء مشاريعهم الخاصة وهم بعيدين عن تدخل الدولة وتوجيهاتها فهم أحرار في طرق إستثماراتهم للأموال ولإنتاجهم للسلع والخدمات

وهنا يجب إيضاح هذا الأمر حيث أن مبدأ الحرية ليس مطلقا في النظام الرأسمالي فقد تلجأ الدولة إلى التدخل وذلك من أجل : [10] ص(118).

*فرض الحماية لصالح الطبقة العاملة كوضع حد أدنى للأجور ويلتزم به رجال الأعمال .

*التدخل لتخفيف مساوئ المنافسة في بعض الأحيان وذلك عن طريق فرض بعض القيود مثال مشروعات المرافق العامة التي تطغى فيها مساوئ المنافسة الأمر الذي يدعوا الدولة إلى احتكار هذه المشروعات.

ونرى مما تقدم كيف إستطاع الإقتصاد الرأسمالي أن يبين سعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية والمصلحة العامة فإن التنظيمات الإقتصادية الكبرى التي تعتبر مسؤولة عن ثروة الأمم ونمائها وعلى رأسها تقسيم العمل ونظام السوق والنظام النقدي والتراكم الرأسمالي لم تنشأ بتخطيط سابق أو بفعل عقل مدبر وإنما نشأت تلقائيا لسعي الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية عن طريق ما سمي باليد الخفي التي تحرك الأفراد من حيث لا يشعرون نحو تحقيق مصلحة الجماعة، وطبيعي أن ينتهي النظام الرأسمالي إلى وجوب إطلاق حرية الأفراد في كل مجالات النشاط الإقتصادي غير أن الحرية في الإقتصاد الرأسمالي لا ترجع فقط إلى كفاية الحافز الفردي وإنما ترجع كذلك إلى عدم ملائمة الأداء الحكومي في القيام بالعمل الإقتصادي

1.1.3.1.1.التوافق

ليس هناك تعارض بين المصلحة الخاصة ومصلحة الجماعة فالمجتمع في نظرهم سيحقق مصلحته إذا حققها الفرد لنفسه، والمنفعة الكلية للمجموع هي جماع المنفعة القصوى للفرد.

ولهذا كان مكان حل المشكلة الإقتصادية هو السوق الحر عن طريق تفاعل العرض والطلب والوصول بالتالي إلى الأسعار التنافسية التي تحقق أرشد إستخدام للموارد و أنسب إشباع للمستهلكين وذلك في ظل الإفتراضات التالية: [11] ص(30).

-عوامل الإنتاج مملوكة ملكية فردية والإنتاج تقوم به المشروعات الخاصة.

-حرية الإختيار في السوق الحر فيما يتعلق بالإستهلاك والإدخار والعمل والإستثمار .

-لا تخطط الدولة ولا تسيطر على السوق ولا تنافس مع منشآته.

وفي ظل آليات السوق يحاول البائع الحصول على أقصى ربح ويسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع بدخله و القوتان الرئيسيتان في إقتصاد السوق الحر هما الربح والمنافسة، والأثمان هي التي تحدد غالبا الشراء أو البيع.

2.1.3.1.1.وظيفة الملكية

إن قيام النظام الرأسمالي على إحترام حق المكلية الخاصة قد أفاد هذا النظام كثيرا وأدى إلى تطوره المادي كما يلي :

-تنشيط الحافز على نمو وتراكم الثروة فالإنسان يحب المال ويهوى زيادته وجمعه ولهذا يجد في داخله حافز لا يهدأ في تنمية هذا المال وزيادته وهذا يؤدي به إلى الدخول في كافة الطرق التي تزيده و بالتالي يفتح باب الكشف ويؤدي إلى مزيد من التسخير للموارد.

-كما يدفع هذا الحافز الإنسان إلى حفظ الثروة وعدم تبديدها أو الإسراف فيها.

-توفير المدخرات التي تتحول إلى إستثمارات تزيد في ثروته وبالتالي تفتح أفاق التقدم الإجتماعي وزيادة فرص العمل والإنتاج.

2.3.1.1.قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة

التنافس هو عملية التعايش والنزاع بين رؤوس الأموال الفردية الباحثة عن التقييم، إنه مجموعة القوانين التي تحكم تعايش وتمفصل عمليات الإنتاج الرأسمالي[4] ص(170).وينبع مبدأ المنافسة من قاعدة الحرية،فالبائعون لهم حق الحرية في إختيار السلعة التي يبيعونها ولهم حق الدخول في السوق وعرض سلعهم والمشترون لهم الحق كذلك في إختيار شراء السلع التي تشبع حاجاتهم، كذلك بالنسبة لأصحاب عوامل الإنتاج (أرض، رأسمال، عمل) يعرضون سلعهم دون قيود وبالتالي تعتبر هذه المنافسة الحرة الأساس الأول للسوق الحر [12] ص(14).والمحافظة على المنافسةتتبع من المزايا التي تحققها هي: [11] ص(33).

- إستخدام الموارد الإقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة ، وبلوغ الكفاءة الإقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة وفي كافة الأنشطة الإقتصادية حدها الأقصى، التي تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أكبر حد ممكن.

- تتناسب المنافسة والنمو الإقتصادي، حيث تقدم حافزا قويا لكفاءة الإنتاج، وإستخدام أحدث طرق الإنتاج وتطوير منتجات جديدة ، وتهيئة فرص أكبر للإختراعات والتقدم الفني.

- مساهمتها في الإستقرار الإقتصادي وذلك لمرونة الإقتصاد التنافسي، وقدرته على التكيف مع الظروف المختلفة، مما يجعل عدم الإستقرار فيه أقل منه في حالة الجمود التي تصاحب الاحتكار، وتجعله يحقق التوازن تلقائيا، كما أنه أقل عرضة للتضخم المزمن الذي يرجع بدرجة كبيرة لفعل المشروعات الضخمة والإتحادات العمالية الكبيرة.

- حماية العامل من الاستغلال ، بتنافس المنتجين على عمله ودفع أحسن أجر له .
- حرية إختيار عوامل الإنتاج لأنسب الوظائف والمهن مما يرفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإقتصادية.
- الحرية الوسعة للمستهلك في إختيار الانواع المختلفة من السلع و الخدمات ،وإتجاه المنتجين لتحقيق رغباته وتفضيلاته ، مما يحمي المستهلك من الاستغلال .

ويمكن القول أن حالة المنافسة الكاملة قد تحققت في السوق إذا توافرت الشروط التالية:
- وجود عدد كبير من الوحدات الإقتصادية الإستهلاكية أو الإنتاجية بحيث لا تستطيع الوحدة الإقتصادية الواحدة التأثير في مستوى الأسعار السائدة في السوق.
- حرية الدخول والخروج من السوق من دون أي قيود أو تدخلات طبيعية أو إجرائية.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج بين صناعات وقطاعات الإقتصاد المختلفة وفقا للمعطيات المتوافرة في سوق عناصر الإنتاج وحدها.
- تجانس السلع والخدمات المعروضة في السوق.
- قدرة الوحدات الإقتصادية في الحصول على كل المعلومات المتعلقة بالسوق في الوقت نفسه وبالدرجة نفسها ويتضح أن مبدأ المنافسة الكاملة وسيادته في السوق يتطلب حرية التملك ومنع تدخل أي جهة أو فرض قيود من شأنها أن تؤثر في قوى العرض والطلب وعلى مستوى الأسعار السائدة في السوق.

4.1.1 . قواعد إقتصاديات السوق

إن التقدم والإزدهار الذي شهدته الإقتصاديات الغربية في السنوات الأخيرة مرده إعتماد هذه البلدان على قواعد إقتصاد السوق والقطاع الخاص كآلية رئيسية للنشاط الإنتاجي، إذ يعتبر هذان العاملان التفسيرالضروري والكافي لهذا التقدم والإزدهار الثابت الخطي وأصبح إعتماد القطاع الخاص كشرط أساسي للإنطلاق الأنمائي الفعال.

وسنحاول هنا ابراز أهم قواعد اقتصاديات السوق وسنتناول فيه المسائل التالية :

1.4.1.1 . إقتصاديات جانب العرض

لقد راجت أفكار مدرسة إقتصاديات جانب العرض بشكل خاص في أواخر السبعينات في عدد لا بأس به من الدول المتقدمة الصناعية، وزادت شهرتها حينما إستطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الإقتصادي للرئيس الأمريكي ريغان إبان حملته الانتخابية عام 1979، وإلى حد كبير أيضا وراء البرنامج الإقتصادي لمارجاريت تاتشر في بريطانيا قبل ذلك، وإن طرح أنصار إقتصاديات جانب العرض بحكم إيمانهم الشديد بقانون " ساي للأسواق " قانون المنافذ أو " تصريفات المنتجات " الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وبناءا عليه توجد دائما مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن عناصر الاضطراب التي تنشأ بين العرض الكلي والطلب الكلي إنما تنشأ من إجراء التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات [13] ص(27).

وقانون" ساي" بالنسبة لأنصار هذه المدرسة لا يكمن في مجال قضية التوازن العام أو القضاء على الركود والأزمات الدورية، بل يوضح الطريق للخلاص من مأزق الرأسمالية في أزمتها، وهذا القانون بحكم تركيزه على جانب العرض يشير إلى أهمية زيادة الإستثمار والإنتاج والإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من حوافز ومناخ ولا خوف من أن زيادة الإنتاج يمكن أن يعمق الركود لأن كل إنتاج مصحوب بالضرورة بزيادة في الدخول تتحول إلى زيادة في الطلب فينشط الإقتصاد

2.4.1.1.السوق وتوزيع الموارد

يعتبر أنصار الإقتصاد الرأسمالي أن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد واستخداماتها، إذ أن زيادة الحرية الإقتصادية حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تعظيم الربح وحرية المستهلك في إستخدام دخله،على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار[3] ص(34).

وعلى هذا يمكن القول أن نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعا أمثل واستخدامها استخداما أكمل فوجود المنافسة الكاملة في السوق والحرية شرطان

أساسيان لتحقيق هدف التخصيص بدون أن ننسى كذلك وجود آليات حكومية للرقابة والضبط لمنع ظهور النزاعات الإحتكارية في السوق [14] ص(213).

3.4.1.1 . طبيعة الملكية والكفاءة الإنتاجية

إن قضية الكفاءة الإنتاجية تتعلق بطبيعة الملكية، حيث أنه كان أحد العيوب الرئيسية في تنظيم وحدات القطاع العام الذي سبب ضعف أدائها التدخل في شؤون هذه المؤسسات العمومية من قبل الإدارات الحكومية التقليدية، أو الهيئات المشرفة على تلك الوحدات في التنظيمات المختلفة، فالتدخل الحكومي في إدارة الوحدات العامة يسيء لهذه الوحدات ويجعلها أقل كفاءة من نظريتها في القطاع الخاص والموضوع هنا يعتمد على كيفية إختيار الإدارة الكفؤة وطريقة الإدارة ووجود نظام الحوافز، وإذا نظرنا إلى الدوافع والأسباب التي أدت إلى تدهور وضعية المؤسسات العمومية فإننا نجد غالبيتها كانت تدار بطريقة سيئة مما أدى إلى إنتشار الفساد بسبب الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في معظم البلدان النامية، ويكن القول أن كفاءة الإنتاج لها علاقة طردية مع طبيعة الملكية فتحسين الكفاءة مرتبط بتحسين الإدارة إضافة إلى تحسين تنظيم البنيان الإقتصادي [15] ص(55).

4.4.1.1 . كفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع

إن مفهوم الكفاءة الإنتاجية هي الإستعمال الأمثل للموارد المتاحة وفي نظام السوق تتكفل آلياته بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة ، ويمكن أخذ مفهوم عام للعدالة التوزيعية على أنه تضييق الفجوة بين دخول أفراد المجتمع، بحيث لا تضعف الحوافز الإقتصادية ولا تكرس الإجحاف والظلم الإجتماعيين في أي من طبقات المجتمع،فتحقق عدالة التوزيع ينصب في تحسين كفاءة الإنتاج بحجة أنه يزيد من تراكم الأرباح والتقدم الرأسمالي[15] ص (55).

2.1. دور الدولة في ظل إقتصاديات السوق

لقد بدأت العديد من دول العالم المتقدمة منها والنامية وكذا الإشتراكية (سابقا) في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الإقتصادية، والإتجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الحكومة وهذا الإعتقاد راجع الى أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو. وفي

ظل موجة العولمة التي بدأت تجتاح العالم لم يعد هناك خيار كبير أمام العديد من الدول في أن تسلك هذا الطريق السؤال المطروح هنا:
ما هو الدور الذي يمكن للحكومة القيام به؟ أو ما هو دورها في الحياة الإقتصادية في ظل إقتصاديات السوق؟

1.2.1.الخلفية النظرية للتدخل الحكومي

في العالم المثالي لأسواق المنافسة الكاملة يتصور الإقتصاديون نظاما ما به عدد كبير من البائعين والمشترين الصغار نسبيا ومن ثم لا يستطيع أحدهم منفردا التأثير في سعر المنتج، وفي سوق السلعة الواحدة يعتبر المنتج الذي يقدمها بائعا فعليا أو محتملا بديلا تاما للسلع التي يطرح البائعون الآخرون و تكون عقبات الدخول إلى السوق عند حدها الأدنى ويصبح دخول أي منتج لهذه السلعة ممكنا كما يفترض الرشد والمعرفة الكاملتين في البائعين والمشترين، ويحاول المشترون دائما تعظيم منفعتهم إلى أقصى حد بالشراء بأرخص سعر ممكن، كما يحاول البائعون البيع بأعلى سعر ممكن ويكون تنظيم المنفعة ممكنا لأن المشترون واعون تماما بكل الأسعار وبالمعروض من المنتج، كما يعي البائعون بنفس القدر كل أسعار المنافسين لذات المنتج فضلا عن الأجور السائدة وسعر الموارد الأولية وإتجاهات السوق المتوقعة، وفي مثل هذا العالم المثالي تكون غريزة الإنسان الطبيعية في تنظيم رفاهيته الإقتصادية السبب في بقاء الأسعار عند أو حول تكلفة الإنتاج الإقتصادية، وتندر أو تنعدم الكفاءة طالما أن المنتجين غير الأكفاء أو أصحاب التكاليف الأعلى لا يمكنهم مواجهة أسعار المنافسين ومن شأن ذلك توزيع (تخفيض) المواد المنتجة على النحو المرغوب إجتماعيا
ونتيجة لذلك هي حصول كل أفراد المجتمع على رغباتهم وإحتياجاتهم بكميات وأسعار تحقق مصلحة الجميع[16] ص(206).

ولكن في الواقع لا يوجد مثل هذا المجتمع الإقتصادي الكامل لكن يرى ويتفق الإقتصاديين على أن هذا النموذج المبسط حتى وإن كان لا يمثل أوضاع العالم الواقعي يوفر إمكانية إكتشاف إختلالات و إخفاقات السوق التي لا تظهر في سياق المنطق العام.

تسلم النظرية الإقتصادية بصفة عامة، إمكانية حدوث ثلاثة إختلالات في السوق الحر:
-إمكانية ظهور القوى الإحتكارية .

- نقص مستوى التعليم والمعلومات للمشاركين في السوق.
- منافاة نتائج السوق الحر أيا كانت للمعايير الأخلاقية العامة للمجتمع.

في تناول الإختلال الأول يكون التدخل الحكومي في مواجهة قوى الإحتكاروتصحيحها [17] ص(192).لأنه في حالة ظهور قوى إحتكارية فإن المستهلكين يحملون بأسعار تزيد عن السعر الطبيعي (الذي يتحقق في ظروف حرية المنافسة السعرية) كما يواجهون النقص العام في كميات المنتج المتاحة نظرا لارتفاع السعر يحد من دخول الكثيرين من المشترين إلى السوق وبالتالي إساءة تخصيص الموارد لأن ارتفاع السعرو تخفيض الإنتاج يقللان الطلب على الموارد، وهنا يكون التدخل الحكومي واجب لتصحيح القوى الاحتكارية وحماية المنافسة، كما أن للحكومة تدخل في بعض الأسواق لإنشاء الاحتكار إذا كان ذلك أفضل من المنافسة[18] ص(42).ويتمثل ذلك في حالة المرافق العامة، الصرف الصحي، شركات المياه...الخ .

أما بالنسبة للإختلال الثاني فإن التدخل الحكومي يكون عن طريق قوانين حماية المستهلك لأن المستهلك في بعض الأحيان لا يكون على علم بالأبعاد والجودة بالنسبة للمعروض في الأسواق من سلع وخدمات [19] ص(3).

أما الإختلال الثالث والخاص بنواقص السوق حيث تتعارض نتائج السوق مع القيم الإجتماعية المحببة، يحدث التدخل الحكومي على نطاق واسع نسبيا وتنشأ نواقص السوق حينما تعمل الأسواق عكس ما هو مطلوب من سلوك ومعايير إجتماعية، وتنشأ أوجه فشل السوق عندما يخفق السوق كأداة إقتصادية منظمة تقوم بإنتاج مقادير كبيرة من السلع والخدمات غير المرغوبة، أو عند عدم توفير سلع أخرى معينة مطلوبة إطلاقا.

2.1 .2. تطور دور الدولة في التنمية

تشير أدبيات الموضوع إلى تطور في الفكر الإقتصادي والممارسة بشأن الدور المناسب للحكومات في التنمية، فخلال القرن العشرين تحول دور الحكومات من تنظيمي إلى إنمائي إلى تصحيحي.
ويبدو أن دورها في مطلع الألفية الثالثة مزيج بين التنظيمي والتصحيحي وهذا ما سنحاول بيانه من خلال إستعراض سمات كل دور

1.2.2.1 سمات الدور التنظيمي

في ظل حرية الأسواق وتنافسها كانت شركات القطاع الخاص تنتج لتلبية الطلب الذي يتحدد بخيارات المستهلكين سواء كانوا مقيمين في البلد أو غير مقيمين، وهذا يجيب عن التساؤل ماذا ينتج ؟ و أما كيفية الإنتاج فكانت على أساس أدنى تكلفة ممكنة حيث أن المشروعات التي تفشل في إنتاج سلع بأقل التكاليف لا تستطيع البقاء والإستمرار في السوق، وبالنسبة لمن الإنتاج فقد كان يوجه لمن لديه قدرة شرائية أي الدخل، ويعتمد الدخل على ملكية الأصول والندرة النسبية لعوامل الإنتاج كما تعكسها أسواقها.وفي ظل هذا الوضع كان دور الحكومات تنظيميا فقط، أي سن القوانين والتشريعات وحفظ النظام والأمن وتوسع دور الحكومات ليشمل الصحة العامة وبناء الطرق.

وقد ظل دور الحكومات محدودا نسبيا حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين لذا كان تأثير الحكومات على مستوى المعيشة محدودا في ظل وظائفها التنظيمية.ولقد إنعكس هذا الدور المحدد في حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي والإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي.

الجدول رقم (01): حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي في بلدان صناعية 1929-1960-5198.[134]ص(36).

نسبة مئوية

البلد / السنة	فرنسا	اليابان	السويد	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
*1929	19	19	08	24	10
1960	35	18	31	32	28
1985	52	33	65	48	37

*بيانات بالنسبة لعام 1929 تمثل حصة من الناتج القومي الإجمالي

وفي بلدان النامية كانت حصة الإنفاق الجاري الحكومي حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 1940 وكان الإنفاق الإستثماري العام محدودا يتركز معظمه في البنية الأساسية، وفي أعقاب

الحرب العالمية الثانية تغير الوضع بشكل جذري حيث ارتفع إنفاق الحكومة المركزية إلى حوالي19 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 1972 وإلى 26 % بحلول عام 1985 كما يتضح من البيانات المعروضة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (02) جملة مصروفات الحكومة المركزية وإيرادها الجاري وعجزها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي[134]ص(37).

مجموعة البلدان	جملة المصروفات		إيراد جاري		العجز [1]	
	1972	1985	1972	1985	1972	1985
البلدان النامية	18.7	26.4	16.2	22.7	3.5	6.3 -
منخفضة الدخل [2]	-	20.8	-	15.4	-	5.1-
متوسطة الدخل	21.7	27.5	19.1	24.0	3.3-	5.8-
البلدان الصناعية	22.2	28.6	21.6	24.1	1.8-	5.1-
البلدان العربية	46.7	48.3	41.5	36.8	5.2-	11.5 -
المجموعة الأولى	49.4	50.3	62.2	38.5	12.8	11.8-
المجموعة الثانية	40.5	42.7	52.3	39.9	11.83-	9.8-

المجموعة الأولى : الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، ليبيا.

المجموعة الثاني :الأردن ، تونس ،السودان ، سوريا ، الصومال ، مصر ، المغرب ، موريتانيا، اليمن .

(1) العجز: الإيرادات + المنح – جملة المصروفات – صافي الإقراض.

(2) لا تشمل الهند والصين.

ويلاحظ أن الإرتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي في المجتمعات النامية تم نتيجة للتزايد الكبير للإستثمار العام على عكس الحال في الدول الصناعية المتقدمة التي ارتفع الإنفاق فيها في مجالات الضمان الإجتماعي وتوفير الرفاهية بسكانها بصفة أساسية و هو ماسمي "دولة الرفاه" [3] ص(31).

2.2.2.1 سمات الدور الإنمائي

إتسم الدور الإنمائي للحكومات بتوسع النشاط الاقتصادي للقطاع العام، وامتد نشاط الحكومات في ظل الدور الإنمائي إلى جميع النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية، وكانت ميزانيات الحكومات أداة تدخل،و كان السند النظري لذلك يرتكز على الفكر الاقتصادي السائد الذي قاده الاقتصادي جون كينز

والذي كان ينادي بتدخل الحكومات لرفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة النفقات الحكومية[20] ص(50). ولكنه لم يحث الدول على الدخول في عملية الإنتاج و رأى اقتصاديو التنمية أن القطاع العام يشكل عنصرا حاسما للتنمية لذلك فقد نادوا بتدخل الحكومات لترعى التنمية تحقيقا للمصلحة العامة، على أساس أن التفاعل الغيرمقيد بين المتعاملين الخواص لا يحقق أهداف الكفاءة، والنمو والإستقرار على نطاق واسع وتخفيف حدة الفاقة.

وفي ظل الدورة الإنمائي أخذت حكومات كثيرة تتولى المسؤوليات الإجتماعية والإقتصادية أوسع إتجاه مواطنيها، وتبنت الحكومات الوطنية مسؤوليات أساسية إستندت إلى تشريعات أدخلتها للمحافظة على إستقرار الأسعار والنمو الإقتصادي والعمالة الكاملة في ظل ذلك أصبح تدخل الحكومات بالإقتصاد أمرا مسلما به، وبرز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وكان التخطيط في البلدان الصناعية حيثما وجد تأشيريا يستند للسياسات المالية والنقدية وكذا سياسة الدخول لتنشيط الإقتصاد والمحافظة على إستقراره و في العديد من البلدان النامية ومنها بعض البلدان العربية كان التخطيط الشامل هو القاعدة.

3.2.2.1. سمات الدور التصحيحي

لقد كانت مساهمة القطاع العام في عملية التنمية و التطوير و التجديد دون الأهداف المنشودة علما بأن إنجازات كثيرة تحققت في ظل دور الحكومات الإنمائي و في ضوء تلك الإنجازات تمت إعادة النظر في دور الحكومات في الحياة الإقتصادية[21] ص(18).و مع تدهور الأوضاع الإقتصادية في عقد الثمانينات من القرن العشرين الذي تمثل في أزمة المديونية الخارجية و إنخفاض شديد في أسعار السلع التصديرية الأولية و تدهور معدلات شروط التبادل التجاري و إرتفاع أسعار الفوائد و اضطراب أسواق الصرف... أخذت مسألة دور الحكومات في الشؤون الإقتصادية دفعة قوية.

ولقد جاءت إعادة النظر في دور الحكومات في الحياة الإقتصادية في إطار البحث عن مصادر النمو الإقتصادي و السياسات الإقتصادية المعززة له في المدى الطويل.

وفي ظل قيام العديد من البلدان النامية و منها بعض البلدان العربية بطلب المساعدة من المؤسسات الدولية و الإقليمية لإعداد و تنفيذ وكذا تمويل برامج إستقرار و تصحيح إقتصاديين و لقد أخذ دور الحكومات الإنمائي يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي و خصوصا في أعقاب إنهيار الإتحاد السوفياتي

في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات، و في هذا السياق إن انتقال دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي لا يعني الدعوة لتخلى الحكومات عن مواجهة تحديات التنمية، بل يشير إلى دور مختلف الحكومات في مواجهة التحديات الإنمائية.

ويتركز الدور التصحيحي على ثلاث محاور هي:

*التحرير الإقتصادي: إزالة القيود و المعوقات أمام التجارة الخارجية و دعم المنافسة في تشجيع القطاع الخاص.
*إصلاح القطاع العام: تحسين إدارة المصروفات العامة، و إصلاح الخدمة المدنية و تحسين أداء المؤسسات العامة من خلال تخصيصها أو إعادة هيكلتها.
*سياسة اقتصادية كلية تحقق استقرار الإقتصاد الكلي

إن قيام الحكومات بدور تصحيحي لا يعني أنها غير معنية بقضايا التنمية و خبرة خمسين سنة في تجارب إنمائية في ظل أدوار حكومات مختلفة تأكد على أربعة دروس هامة هي: [22] ص(180).

- إستقرار الإقتصاد الكلي شرط ضروري لتحقيق النمو اللازم للتنمية.
- لا يتسرب النمو على الفقراء في المجتمع لذا على التنمية أن تتناول احتياجات الناس مباشرة.
- لا توجد سياسة واضحة لإحداث التنمية بل المطلوب هو أسلوب شامل.
- المؤسسات مهمة و التنمية المستديمة يجب أن تتجذر في عمليات شاملة إجتماعيا و متجاوبة مع الأحوال المتغيرة.

3.2.1.وظائف الدولة في ظل إقتصاديات السوق

يوجد هناك اتجاه في الأدب الإقتصادي لحصر الدولة لدورها في ظل إقتصاديات السوق في علاج مظاهر عدم كمال السوق، أو ما يسمى بمظاهر فشل السوق [23] ص(30).وتتمثل هذه المظاهر كما سبق ذكرها في:

- ظهور منشآت أو تكتلات إحتكارية تسيطر على الأسعار وتجعلها تنحرف عن الكتلة الحدية الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

- ظهور ما يسمى بالآثار الجانبية لبعض الأنشطة الإقتصادية والتي لا يقوى السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عن هذه الأنشطة الأمر الذي يترتب عليه سوء تخصيص الموارد مثل تلوث البيئة.
-وجود ما يسمى بالسلعة العامة وهي سلع لا يقوى السوق الحر على إشباع الحاجة إليها بالقدر المطلوب مثل الدفاع.
- وجود ما يسمى بالسلع أو الخدمات ذات الإستحقاق وهي خدمات ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المجتمع مثل التعليم والصحة وتركها للسوق يؤدي لإشباعها بالنسبة للقادرين دون الفقراء[24] ص(146).
- تعرض إقتصاد السوق لتقلبات إقتصادية دورية يصاحبها مشاكل عدم الإستقرار و التي تتمثل في البطالة والتضخم والنمو الغير مستقر.
- قضاء المنافسة على الصناعات الناشئة قبل وصولها إلى مرحلة النضج خاصة في البلاد النامية .

وسوف نستعرض هنا أهم الوظائف التي يمكن للحكومة أن تقوم بها في ظل إقتصاديات السوق .

1.3.2.1. دور الدولة في النمو الإقتصادي

تقوم النظرية النيوكلاسيكية للنمو أنه أي هذا الأخير يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج (العمل رأس المال، الأرض) كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من الحكومة وبالرغم من وجود بعض جوانب عدم الكمال في السوق الحر، إلاأن هذا لا يبرر تدخل الحكومة لإزالة مظاهر عدم كمال السوق في كل الحالات وإنما يتعين مقارنة تكاليف التدخل الحكومي المحققة من إزالة مظاهر عدم كمال السوق أولا قبل أن نقرر جدوى التدخل الحكومي وإذا إتضح جدوى هذا التدخل يتعين أن يأتي هذا من خلال ميكانيكية السوق أيضا عن طريق منح دعم أو فرض ضريبية.

ولقد بدأت بعض النماذج الإقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو مثال ذلك نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية ونموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الإقتصادي هي علاقة غير خطية على النحو الموضح في الشكل (01).

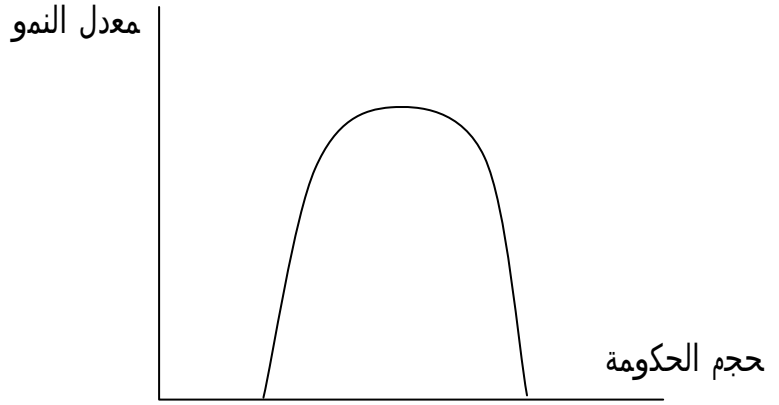

الشكل رقم (01) يوضح العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الإقتصادي[24]ص(146).

وبالتالي فإن كان حجم الحكومة صغير فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية وهناك حدا إذا زاد عنه حجم الحكومة فإن التدخل الحكومي يصاحبه إنخفاض في معدل النمو و يرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة في الضرائب وهوما يقلل على العمل ويبطىء من الزيادة في الطلب الكلي و بالتالي يعيق النمو[24] ص(146).

2.3.2.1 .دور الحكومة في علاج نتائج غياب شروط المنافسة الكاملة

يشير كثير من الاقتصاديين إلى أن المنافسة بين مؤسسات الأعمال تكون ذات أثر إيجابي طيب يحقق مصالح المستهلكين والمنتجين آنيا وترجع أهمية المنافسة إلى أنها تجعل السوق يحقق الكفاءة الإقتصادية وتدفع أسعار السلع الإستهلاكية إلى الإنخفاض تجاه تكاليف إنتاجها كذلك تؤدي المنافسة إلى الحد من قدرة أصحاب خدمات عوامل الإنتاج من بيع ما يحوزونه إلى المنتجين بأسعار عالية مبالغ فيها أو العكس و مجمل القول أن المنافسة تجعل من الصعب قيام كل من البائعين والمشترين بتوجيه السوق لمصالحهم الخاصة.

ويلاحظ أن شروط المنافسة الكاملة قلما تتحقق في دنيا الواقع العملي حيث إنتظمت كثير من المؤسسات التي كانت متنافسة يوما ما في أشكال مختلفة من الشركات القابضة والإتحادات (الكارتل ...) والإحتكارات.

بالإحتكار إنفراد مشروع معين بإنتاج سلعة معينة ويحرم منافسيه من ولوج ميدان إنتاج تلك السلعة، كما قد يلجأ المحتكر إلى أساليب غير مشروعة أخلاقيا وإجتماعيا للقضاء على منافسيه لإزاحتهم من السوق حتى يسيطر وحده على سوق السلعة.

وهنا في ظل الإحتكار يفشل جهاز الثمن في توجيه الموارد نحو إستخداماتها المثلى إذ يحقق المحتكر أقصى الأرباح الممكنة عند وضع يكون فيه الثمن أكبر من التكلفة الحدية للإنتاج لذلك تثور الحاجة لتدخل الدولة لمقاومة نفوذ الإحتكار وقد تتبع الدولة وسائل شتى لتعويض الخسارة الإجتماعية منها على سبيل المثال:[25] ص(33).

- فرض الرقابة الحكومية على السياسات الإنتاجية والسعرية للمحتكر.
- فرض الضرائب العقابية والتنظيمية على الأرباح الإحتكارية .
- تقديم إعانات ومدفوعات تحويلية لصغار المنتجين الآخرين في الصناعة حتى يستطيعوا الإستمرار في ميدان إنتاج السلعة أمام المنافسين الأقوياء.

3. 3.2.1 . دور الحكومة في توزيع الدخل

ترى الحكومات عدم مقدرة السوق الحر على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة ولهذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك [24] ص(148). غير أن التدخل الحكومي لتحسين توزيع الدخل يجب أن لا يخل بمكانيكية السوق الحر، أي لا يتعين أن يأتي عن طريق وضع حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد أدنى للأسعار والأجور، وإنما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو عينية

وفي الواقع العملي تستخدم حكومات إقتصاد السوق أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية ومنها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية وتقديم الخدمات الإجتماعية بأسعار مدعمة كالتعليم والصحة... وعلى سبيل المثال يستحق كل المقيمين الذين ليس لهم مصدر دخل الحصول على مساعدة إجتماعية من الحكومة الألمانية وفي سنة 1994 بلغ عدد المتحصلين لمساعدة إجتماعية في ألمانيا 2.5 مليون فرد وبلغ متوسط الإعانة للفرد البالغ حوالي 600-700 دولار في الشهر[25] ص(50).

كما أن هناك بعض حكومات إقتصاد السوق تفرض حد أدنى للأجور كوسيلة لتحسين توزيع الدخل مثل السويد ، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ويعتبر هذا إجراءا مخلا مكانزمات السوق

ولقد أثبتت الدراسة أن مقدرة الحكومة على تحقيق أهداف توزيعية من خلال الضرائب التصاعدية محدودة وأن هناك مجالا كبيرا لتحقيق هذه الأهداف من خلال الإنفاق على الخدمات الإجتماعية.

ويلاحظ في هذا الصدد أن إعتبارات الكفاءة قد تقتضي قيام القطاع الخاص ببعض هذه الخدمات كالتعليم والصحة ولكن إعتبارات العدالة تقتضي أن تقدم الحكومة جزءا يعتد به منها رغم نوعية الخدمة المقدمة من قبل الحكومة في بعض البلدان خاصة منها النامية تكون أقل نوعية منها في القطاع الخاص، حتى إذا قامت الحكومة بتقديم مقادير متساوية من الخدمة الإجتماعية لجميع الأفراد بغض النظر عن مستواهم الإقتصادي فإن ذلك يزيد من تحقيق العدالة الإجتماعية في التوزيع ويرجع ذلك إلى أن الأفراد الذين تزداد دخولهم عن مستوى معين يفضلون ترك الحصول على هذه الخدمة الحكومية والحصول عليها من القطاع الخاص لكونها ذات نوعية أفضل و يؤدي هذا لإقامة فرصة أكبر لذوي الدخول المنخفضة للإستفادة من الخدمات الحكومية.

هناك آثار تحدثها برامج الرفاهية المقدمة من طرف الدولة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي فبالنسبة للآثار الإيجابية فتتمثل في: [24] ص(162).

*مساعدة بعض الطبقات على تخفيض الفقر.

*مساهمة في تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية من خلال زيادة المستوى الصحي والتعليمي لبعض الطبقات.

أما الآثار السلبية فهي:

*قد تؤدي هذه البرامج التي تهدف إلى تخفيض عبئ البطالة إلى زيادة معدل البطالة فهي تساعد الأفراد العاطلين على العمل المطالبة بأجور أعلى لأنها تحميهم من ضغط الحاجة وتقلل من رغبة الأفراد العاطلين في البحث عن الوظيفة لأن حصول الفرد على وظيفة يعني فقدان منحة البطالة كما يخضع دخله للضريبة وفي ألمانيا زادت نسبة المتلقين للإعانة من الأفراد في سن العمل من 39% إلى 56% عام 1994 كما وصل معدل البطالة إلى 10.6% ويعتقد أن برامج الرفاهية لها علاقة بذلك.

قد تفضي برامج الرفاهية إلى آثار تعرقل النمو، فمن ناحية تؤدي إلى تزايد الإعتماد على برامج الرفاهية المصحوب بإرتفاع معدلات الضريبة إلى إنخفاض رغبة الأفراد في الإدخار إما لقلة إحتياجاتهم إليه أو لإنخفاض رغبة الأفراد في الإدخار بعد الضريبة[24] ص(163).و يترتب عن ذلك إنخفاض معدل الإستثمار مما يعرقل النمو الإقتصادي وقد يؤدي الدعم الزائد لبعض الخدمات الحكومية إلى سوء إستهلاكها ومن ثم تبديد الموارد وهو ما يعرقل النمو بالإضافة إلى أن إرتفاع معدل الضريبة المصاحب لتزايد الإنفاق على برامج الرفاهية يؤدي إلى انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لوقت النزاع مما يزيد الطلب عليه ويقلل من حافز العمل وكل هذه العوامل تحقق ما يسمى بخسارة عدم الكفاءة التي تعرقل النمو ولقد قدرت خسارة عدم الكفاءة نتيجة التدخل الحكومي في الإقتصاد السويدي بنسبة 50% من قيمة الإنفاق الحكومي.

قد تزيد برامج الرفاهية من عدم الإستقرار في المجتمع فإذا صاحب الزيادة في الإنفاق على برامج الرفاهية زيادة عجز في الموازنة العامة وبالتالي زيادة في الدين العام وهذا يؤدي إلى زيادة في إرتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية وبالتالي إنخفاض الإستثمار وتظهر موجة إنكماشية في المجتمع.

4.3.2.1 . دور الحكومة في الإستقرار الإقتصادي

تتعرض بلدان إقتصاديات السوق الحر لتقلبات إقتصادية بسبب عدم وجود تنسيق بين خطط الإنتاج للمشروعات الخاصة ومن بين الأدوار المنوطة بالحكومة خاصة في الفكر الكينزي العمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال السياسات الإقتصادية[2] ص(66). ويتضمن هذا الإستقرار أساسا القضاء على مشاكل التضخم والبطالة بالإضافة إلى تحقيق إستقرار النمو.

وتشير بعض الكتابات إلى أن الكساد العظيم لنسة 1929-1932 كان من أهم عوامل إستمراره أنه لم يجرب فيه السياسة المالية بجدية كأحد السياسات الإقتصادية.

ويمكن التفرقة بين سياسات الطلب وسياسات العرض اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي كما يلي :

-السياسة المالية وتحقيق الإستقرار

تتمثل السياسة المالية في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي أو الضرائب بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب [26] ص(43).وهناك سياسة مالية توسعية وأخرى انكماشية وتستخدم السياسة التوسعية في القضاء على الفجوة الانكماشية، كما تستعمل السياسة المالية الانكماشية في القضاء على الفجوة التضخمية، ويلاحظ أن أثر السياسة المالية في ظل إقتصاد مفتوح يكون أضعف منه في ظل إقتصاد مغلق فإذا كان المجتمع يعاني من فجوة انكماشية فإن علاجها قد يحتاج إلى زيادة الإنفاق الحكومي ومع زيادة هذا الأخير يزداد الدخل بمعلومية المضاعف وفي الإقتصاد المفتوح يزداد الطلب على الواردات مع زيادة الدخل وبالتالي يقل صافي الطلب الأجنبي (صادرات – واردات) مما يمارس أثرا سلبيا على الطلب الكلي ويحد من الأثر التوسعي لزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي.

-السياسة النقدية وتحقيق الإستقرار

تشير السياسة النقدية إلى التغير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الإتجاه المرغوب، وقد تكون هذه السياسة إما إنكماشية أو توسعية كما هو موضح في حالة السياسة المالية، ويوجد هناك ثلاث خطوات للألية التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الطلب الكلي, فزيادة عرض النقود مع ثبات الطلب تؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة ومع إنخفاض هذا الأخير يؤدي إلى إرتفاع معدلات الإستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بإعتبار أن الإستثمار أحد مكوناته والعكس صحيح[27] ص(261).

-سياسة العرض

لا ينحصر دور الحكومة في مجرد إستخدام سياسات الطلب لتحقيق الإستقرار وإنما يمتد ليشمل على سياسات العرض، من أبرز المجالات التي يمكن أن تقوم فيها الحكومة بدور في هذا الصدد هو تشجيع التقدم التكنولوجي ويمكنها عمل ذلك عن طريق خلق بيئة ملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في المجال التكنولوجي وذلك بإزالة جميع القيود التي تحد من ذلك أو بمنح مزايا للإستثمار الأجنبي الذي يحمل معه تكنولوجيا ويدرب العناصر المحلية على إستخدامها بالإضافة إلى ذلك يتعين على الحكومة أن تقوم بالإستثمار المباشر في البحث والتطوير والتدريب خاصة في المجالات التي لا يوجد فيها تنافس مع القطاع الخاص على أن تجعل جهودها في هذا الصدد متاحة بجميع الشركات

الوطنية لتستفيد منها ، وتشير الدراسة إلى أن التقدم التكنولوجي يساعد على زيادة الإنتاجية وتنويع هيكل الإقتصاد وهو ما يزيد من درجة الإستقرار الإقتصادي في الأجل الطويل .

-سياسة صندوق النقد الدولي والإستقرار الإقتصادي

يطلب صندوق النقد الدولي من الحكومات التي ترغب في الإقتراض منه إتباع بعض سياسات الإستقرار، وكانت سياسات الصندوق ترتكز قديما على جانب الطلب فقط ولكنها أصبحت حديثا تحتوي على بعض العناصر التي تؤثر في جانب العرض

ومن أهم عناصر برنامج صندوق النقد الدولي هي : [28]ص(281).

-تخفيض قيمة العملة الحقيقية المحلية: فنظرا لما تؤدي إليه هذه السياسة من إرتفاع الأسعار المحلية لسلع الصادرات وسلع الواردات فهي تعيد توزيع الدخل لصالح طبقتي منتجي الصادرات ومستوردي السلع، خاصة إذا كان الطلب على الواردات قليل المرونة أي أنها تعيد توزيع الدخل في صالح الطقبات التي تتصف بميل حدي للادخار مرتفع، وفي غير صالح الطبقات التي تتصف بميل حدي منخفض ويعني هنا أثرها إنكماشي على جانب الطلب.

-تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب: وتعتبر هذه السياسة إنكماشية تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، فتخفيض الطلب الكلي قد يقلل من معدل التضخم المحلي مقارنة بمعدلات التضخم العالمية وهو ما يقلل من الواردات ويزيد من الصادرات.

-تقييد الإئتمان المصرفي المحلي ورفع أسعار الفائدة: وتتطلب هذه السياسة وضع أسقف إنتمائية للسيطرة على الطلب الكلي كما يعمل رفع سعر الفائدة على زيادة الإدخار ومن ثم نقص الإستهلاك وتقليل الطلب الكلي.

2.1 .5.3. دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة

لا يؤمن أنصار حرية التجارة بمبدأ الحماية ويدافعون عن ذلك بقولهم أن الحماية تشجع على نمو المنشآت الغير كفء ومن ثم تخل بمبدأ التخصيص وفقا للميزة النسبية وتنتهي إلى عدم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ولكن بالرغم من ذلك فقد ظهرت هناك دعاوي في الفكر الإقتصادي تنادي بضرورة التدخل الحكومي لحماية الصناعات الناشئة ويأتي في مقدمة هذه الدعوة الإقتصادي الألماني فريدريك

ليست في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فالصناعات الناشئة خاصة في البلاد النامية لا تقوى على النمو في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة بالدول المتقدمة ولذا فإن حمايتها من المنافسة الأجنبية حتى تصل إلى مرحلة النضج يصبح ضرورة، وهنا الحماية لا يتعين أن تمنح لكل الصناعات الناشئة وإنما فقط للصناعات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذ تم حمايتها خلال فترة سماح معينة ،وقد قامت حكومات عديدة من دول السوق بحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية وهو ما يشير إلى مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي حتى في ظل إعتناق مبدأ إقتصاد الحر.

وفي الآونة الأخيرة ظهر عاملان يقللان من مقدرة الحكومة على حماية صناعاتها الناشئة المحلية سواء كان هذا بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على السواء[29] ص(18). فعلى صعيد الدول المتقدمة ودول حديثة التصنيع ظهر هناك ميل بإتجاه الدخول في تكتلات إقتصادية مثل ذلك الإتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA ومنتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، وغيرها وتعمل هذه التكتلات على إزالة القيود الحكومية المفروضة على تحركات السلع و الموارد في أعضائها، كما أن هناك عامل آخر سوف يقلل من مقدرة الحكومات على حماية الصناعات المحلية الناشئة وذلك في حالة انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تحوي في بعض مقدراتها تخفيض التعريفة الجمركية وكذا خفض دعم صادرات الدول المنظمة.

4.2.1.تفعيل وتنشيط دور الدولة

إن التنمية التي بنيت على سيطرة الدولة قد فشلت، كما فشلت أيضا التنمية التي ينقطع فيها دور الدولة وعليه فان المطلوب هو دور فعال للدولة بحيث تؤدي فيه نشاطا تحفيزيا وتشجيعيا ومكملا للقطاع الخاص [20] ص(57).

وتوضح إحدى دراسات البنك الدولي عام 1997 حول **"** دور الدولة في عالم متغير **"** أن أهم الأسس التي تحدد ذلك الدور تتمثل فيما يلي: [30] ص(52).

- ✓ إرساء قواعد كل من القانون والبناء المؤسس.
- ✓ المحافظة على بيئة الأعمال الملائمة للتحرر.
- ✓ زيادة حجم الإستثمارات في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية .
- ✓ حماية الفئات المتضررة (ذات الدخل المحدود) من آثار الإصلاحات .
- ✓ حماية البيئة .

وهكذا تتضمن الأسس السابقة أن التحول إلى إقتصاد السوق يتطلب الاصلاحات التالية :
-تحرير الأسعار في الأسواق المختلفة من الرقابة والتدخل الحكومي مع ضرورة تحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي .
-توضيح حقوق الملكية وتقوية المؤسسات السوقية مع زيادة الحجم و الإشراف الحكومي.
-إعادة تشكيل الخدمات الاجتماعية وشبكة الضمان الإجتماعي من أجل تخفيض حجم الآلام الناجمة عن مرحلة التحول الإقتصادي من خلال مواجهة مشاكل الفقر المتوقع ودعم برامج الصحة والتعليم ومواجهة التحديات الأخرى كالعولمة والمنافسة الدولية .

وهكذا قد رأينا أن الدولة تلعب دورا رئيسيا في ضمان نجاح السوق في أداء دورها حيث تضع الشروط المناسبة للأداء، ثم تراقب تنفيذها ثم تعيدها إلى نصابها، إذا إكتشفت إنحرافا يخرج السوق عن دورها، ومن الطبيعي أن يزداد دور الدولة في هذه المجالات ويتعمق مع قيام نظام السوق، ذلك أن إنشغال الدولة بالإنتاج (في ظل القطاع العام) أدى في كثير من الأحيان إلى تدهور وتدني مستوى أداء الدولة لدورها الرئيسي بإعتبارها سلطة ذات سيادة فتراجعت هيبة الدولة وفعاليتها كسلطة، بالإضافة إلى إنخفاض كفاءة الأداء في الخدمات العامة وتدهور مستوى السياسات العامة وفي نفس الوقت لم تستطيع السوق أداء دورها بكفاءة.

ولذلك فإن تخلي الدولة عن دورها الإنتاجي في ظل نظام السوق هو إستعادة لدورها الرئيسي والذي لا بديل عنه بإعتبارها سلطة تفرض السياسات والقوانين والخدمات العامة ما لا يمكن أن يوفرها غيرها،كما أنه يعني إعادة لدور السوق في الإقتصاد الوطني تحت رقابة وإشراف الدولة.

وأخيرا فإن التحول إلى نظام السوق يتضمن بالضرورة تغييرا في طبيعة السلطة الإقتصادية والسياسية ودورها، فلم تعد الدولة ذلك المنتج الوحيد وإنما سمحت بالتعددية في المجال الإقتصادي وللتحول إلى نظام السوق مضمون مهم في النظام السياسي الذي ينبغي أن ينتقل من فكرة تركز السلطات في يد الدولة إلى توزيع هذه السلطات وإقامة نوع من التوازن والمقابلة بينهما.

3.1. الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية

تعرضت مسيرة الإقتصاديات النامية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى أزمة إقتصادية حادة، جاءت محصلة لعوامل عديدة أهمها الصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في الأزمة البترولية، وكذا إنحصار أسواق الصادرات الوطنية، وتراجع حجم المساعدات الخارجية، كما رافق ذلك تزايد في عجوزات كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وقد أدت تلك الأزمة إلى تراجع حاد في النمو الإقتصادي الحقيقي وإرتفاع ملحوظ في مستوى البطالة وزعزعة الإستقرار النقدي بما في ذلك تدهور سعر العملات الوطنية وارتفاع معدلات التضخم وقد ترتب على ذلك تراجع كبير في مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الأسمى.

ولمواجهة التحديات الثقيلة التي أفرزتها تلك الأزمة، سارعت الحكومة إلى تبني نهج الإصلاح الإقتصادي بالتعاون مع الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وكان يهدف من وراء هذا الإصلاح تحقيق النمو المستدام وذلك من خلال معالجة الإختلالات الهيكلية ضمن بيئة محلية إقتصادية مستقرة وخالية من الضغوط التضخمية.

1.3.1. سياسات الإصلاح الإقتصادي،المفهوم والمكونات

تستهدف برامج الإصلاح الإقتصادي والتصحيح الهيكلي إستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات وإستعادة الجدارة الإئتمانية للإقتصاد، كما تستهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الإقتصادي القابل للإستمرار من أجل تحسين مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل المنتج لإستيعاب الزيادة في أعداد المنظمين إلى سوق العمل من السكان.

1.1.3.1.مفهوم سياسات الإصلاح الإقتصادي

تعني كلمة إصلاح وجود إختلالات ومشاكل تحتاج إلى برامج لتصحيحها وإصلاح الخلل بها وتعبر سياسة الإصلاح الإقتصادي عن حزمة من السياسات الإقتصادية الكلية التي تعمل في إطار سياسات التثبيت والتكيف الكلي تتم في شكل برامج تسمى "برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي"[31] ص (57). وذلك في سبيل تحقيق أهداف إقتصادية معينة.

كما يمكن إعتبار سياسات الإصلاح على أنها تلك الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية في سبيل تحسين أداء النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا) كما يتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تناوله بين الضيق و الإتساع تبعا لعمق المشكلات والإختلات القائمة[28]ص(270).

وعليه فإن جميع التعاريف الخاصة بسياسات الإصلاح الإقتصادي تصب في مجملها على تصحيح الإختلالات القائمة في الإقتصاد.

2.1.3.1.مكونات برامج الإصلاح الإقتصادي

يمكن التمييز ضمن برامج الإصلاح بين السياسات والإجراءات الهادفة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، والسياسات والإصلاحات الرامية إلى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة إستخدامها وتنمية هذه الموارد لرفع الطاقات الإنتاجية على المدى المتوسط والطويل.

1-سياسات التثبيت: ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي ترتكز على جانب العرض من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدولة المعنية.

2-سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي: ويختص بها البنك الدولي وترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الإستثمار وأسواق العمل ورأس المال على النمو الذي يضمن إستخدامه هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية فضلا عن توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص بما يسمى سياسة الخوصصة [32]ص(68).

وبالتالي فهذه السياسات هي محصلة للتعاون الوثيق بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو ما يعرف بتقاسم الأدوار بينها، والأهم من ذلك أن نجاح سياسة التثبيت الذي يهتم بها صندوق النقد مسألة لازمة في الأجل القصير، غير أن سياسات التصحيح الهيكلي التي يهتم بها البنك الدولي فهي في الأجل المتوسط والطويل، وبالتالي فهناك تكامل بين وظائف المؤسستين حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف والأجور... ، ويهتم البنك الدولي بسياسات الإستثمار

والتنمية وسياسة الخوصصة وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص و إعادة هيكلة الإقتصاد من أجل زيادة الضرائب.

ومن الجدير بالذكر أن سياسات الإستقرار أو التثبيت الإقتصادي وجدت أولوية في التطبيق لأنه في كثير من الحالات تكون الإختلالات المالية قد وصلت إلى مستوى لا يمكن إستمراره على صعيد وضع ميزان المدفوعات والإحتياطات وأعباء خدمة الديون الخارجية، كذلك فإن إصلاحات الهيكلية تعطي أفضل نتائجها في بيئة إقتصادية كلية مستقرة [33]ص(154). علاوة على أن بعضها يحتاج لفترة إعداد قد تكون طويلة نسبيا لحين إستيفاء الشروط الفنية والمؤسسية والقانونية.

ويختلف التسلسل الزمني للإجراءات المتعلقة بالإصلاح من بلد لآخر حسب الظروف التي يواجهها والقدرات الإدارية و التنفيذية المتوفرة وقد أظهرت تجارب الدول أن الإصلاح في الدول النامية يتم بصورة جزئية بدلا من المعالجة الشاملة نظرا لعدم توفر القدرة الفنية والإمكانيات الإدارية لإستيعاب وتنفيذ هذه الإصلاحات على نطاق شامل.

2.3.1 .ظروف وأسباب الدعوة إلى الإصلاح.

1.2.3.1.ظروف الإصلاح.

صارعت العديد من الدول النامية وخاصة الإشتراكية منها ميراث مفلس خلفه التخطيط المركزي بما في ذلك شركات الدول الغير قادرة على البقاء والبيروقراطيات المتضخمة وقاعدة الضرائب الضيقة والدعومات المكلفة، كما عانت الإقتصاديات النامية من العديد من مظاهر الإختلال مثل العجز الموازنة الحكومية وفي ميزان المدفوعات وإرتفاع معدلات البطالة والتضخم وغيرها .

إن وقوع الدول النامية وخاصة العربية في فخ المديونية وبلوغها مستويات حرجة بات يؤثر على الوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لهذه الدول.

ولعل من المفارقات أنه في الوقت الذي تكونت فيه عائدات النفط في المنطقة العربية بكميات كبيرة لا سابق لها (إرتفاع أسعار النفط في السبعينات) شهدت الفترة نفسها تصاعد في حجم الدين الخارجي بمعدلات كبيرة بالنسبة لهذه للدول و رافق ذلك تصاعد في حجم مدفوعات خدمة الدين الخارجي

وشكل هذا قيدا أو حملا ثقيلا على خطط التنمية المستقبلية نظرا لإبتلاع جانب مهم من النقد الأجنبي في خدمة الدين الخارجي، وأثرت المديونية على الخطط الإنمائية من خلال تأثيرها على الإدخار المحلي والقدرة الإستردادية ومعدلات التضخم.

الجدول رقم (03) تطور المديونية الخارجية لبعض الدول النامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[135]ص(8).

السنوات / الدول	1980	1990	2000
إفريقيا جنوب الصحراء	% 30.6	% 81.3	% 69
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	% 18.3	% 37.3	% 33.8

كما يبين الجدول التالي نسب التضخم التي كانت سائدة في نفس الفترة والناتج عن العجز المستمر في ميزان المدفوعات في حالة الدول النامية الذي أدى بدوره إلى إنخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنيةو من ثم يحدث إرتفاع مستمر في أسعار الواردات بالعملة الوطنية

الجدول رقم (04) معدلات التضخم (%) في بعض البلدان الناميةة[136]ص(15).

البلد	1980	1997-90
روسيا	2.4	394
الأرجنتين	389	13
أندونيسيا	8.5	3.4
بولندا	53.8	29.5
مصر	13.7	10.5
رومانيا	2.5	124.5
نجيريا	16.7	35.1

وعليه فقد عاشت معظم الدول النامية أزمة اقتصادية خانقة وهي أزمة بنيوية في طبيعتها فلا هي أزمة ظرفية عابرة ولا هي أزمة قطاعية أو دورية بل هي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد إزدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينات وكانت ناجمة عن عدم ملائمة السياسات الإقتصادية المتبعة في الواقع الإقتصادي للدول النامية[34]ص(5).

2.2.3.1 .الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية

إن إتجاه غالبية الدول النامية إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي مرده بالدرجة الأولى إلى سوء إدارة الإقتصاد القومي فالسياسات الغير مناسبة التي تم إنتهاجها منذ الستينات والسبعينات في هذه الدول فتحت الباب للإختلالات في جميع هياكل الإقتصاد القومي وأصبحت التشوهات الناتجة سمة من سمات العصر[35]ص(151).

ويمكن التطرق هنا إلى أهم الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الإختلالات كما يلي:

-غياب نموذج التنمية في كثير من هذه الدول في تلك الفترة رغم محاولة هذه الحكومات محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات العامة والخاصة التي كانت في غير المستوى، ويرجع إنخفاض الإستثمارات إلى إنخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت في معظمها تعتمد على مورد واحد وخاصة الدول النامية النفطية التي كانت تعتمد على النفط كمورد أساسي وبإنخفاض أسعاره إنخفضت الإستثمارات العامة[36]ص(177).

-إعتماد معظم الدول النامية على نموذج معين من الصناعات وإهمال الزراعة ، وإنتهاج التخطيط (في ظل النظام الإشتراكي) وأهملت قواعد التسيير الإقتصادي الراشد ، وفضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص.

-تعاظم الإستنزاف المالي ويرجع ذلك إلى إنخفاض مستويات أسعار المنتج النهائي التي تكون أقل تكلفة ولهذا تعاظم الدعم السنوي الذي كان يمنح للمؤسسات العامة من أجل الحفاظ على الإستمرار في تشغيل المؤسسات وقد أدى قصور الأرباح المالية إلى تفاقم العجز المالي للمؤسسات .

-عدم التخصيص الكفئ للموارد: إن سوء إستخدام الموارد فوت على المجتمع زيادة في الإنتاج كان من الممكن تحقيقها عن طريق الإستخدام أكثر ترشيدا لنفس الموارد، كما يعني هذا توزيعها وإستخدامها في أفضل إستخدام بمفهوم "تكلفة الفرصة البديلة " أو الضائعة وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج وهذا ما أدى إلى وجود مواد عاطلة ومستخدمة في غير إستخداماتها المثلى.

إن إنخفاض الكفاءة وإرتفاع التكاليف يعود ذلك إلى غياب الضغوط التنافسية في منشأة القطاع العام والتي تدار على أسس إحتكارية، وربما جاء إرتفاع تكلفة التشغيل بسبب العمالة الزائدة والإختيار السيئ في شراء تقنيات المصانع وقصور تجهيزات الطاقة الإنتاجية القائمة

-وجود قطاع عام كبير ومسيطر و ذو كفاءة إقتصادية منخفضة بالإضافة إلى وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج[37]ص(93).

هذه كانت أهم الأسباب التي أدت إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي ووجود حالة من التضخم الركودي وإختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى أثرت بالسالب على النمو والتجارة الخارجية و الإستهلاك والعمالة ، وهذا ما كان سائدا في أغلب إقتصاديات الدول النامية وأصبح لزاما ومن الضروري على أي إقتصاد نامي تتوافر فيه السمات السالفة الذكر ولكي يخرج من أزمته وإختلال توازنه الداخلي والخارجي أن يلجأ إلى تطبيق سياسة إصلاحية متمثلة في حزمة من سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي غير أن تطبيق سياسة الإصلاح لم يكن لها الأثر الإيجابي على عامة الدول النامية فالبعض إستفاد من إجراءات الإصلاح والبعض الآخر صادف مشاكل وتجرى محاولات للتحسين والتعديل في هذا المجال.

3.3.1.فلسفة وعلاقة البنك وصندوق النقد الدوليين في الإصلاح الإقتصادي

ترتبط برامج التصحيح الهيكلي بقروض التصحيح الهيكلي التي تقدمها كل من هيئتي البنك و صندوق النقد الدوليين وقد إزدادات أهمية هذه القروض في برنامج الإقتراض لهاتين المؤسستين منذ بداية الثمانينات عندما إنفجرت أزمة المديونية الخارجية وأضحت المشكلة الأولى على المستوى الدولي.

وتتعلق هذه القروض والتسهيلات بالإستجابة لحاجات الناجمة عن الأزمة الواردة في ميزان المدفوعات لعدد كبير من الدول النامية.

ويوجد نوعين من القروض والتسهيلات المقدمة لهذا الغرض [38]ص(110).

-قروض التصحيح الهيكلي التي تصاحب برامج التصحيح الهيكلي PAS بغرض مواجهة عجز موازين المدفوعات يقدمها صندوق النقد الدولي.

-قروض النمو القطاعية والتي تتعلق ببرامج أكثر تحديدا في الزراعة والتجارة الخارجية و البني الأساسية يقدمها البنك الدولي.

وتنطلق السياسات والبرامج التي يطالب بها صندوق النقد الدولي الدول النامية المدينة من الأسس النظرية المتضمنة أساليب تعديل ميزان المدفوعات، ويتوازن ميزان المدفوعات في فترة معينة إذا إستطاعت الدولة المعينة تسديد مدفوعاتها الدولية إنطلاقا من إيراداتها من الصادرات وتدفقات رؤوس الأموال دون أن تضطر إلى ضغط كبير للواردات يؤدي إلى إختلال داخلي واسع، قد يضطر الدولة إلى السحب على إحتياطاتها الذهبية[39]ص(52).

وترى أسس النظرية أن إنعدام التوازن خارجيا يعبر عن عدم توازن داخلي، فالعجز في ميزان المدفوعات يحدث إذا تجاوز الإنفاق الوطني في سنة معينة الناتج المحلي زائدا الموارد التي تنساب عاديا إلى الداخل خلال نفس الفترة عن طريق الإقتراض أو الإستثمار، ومعنى هذا أيضا أن العجز في ميزان المدفوعات المجسد في فجوة التجارة الخارجية(الصادرات – الواردات) هو تعبير عن وجود طلب فائض ينعكس في فجوة المواد المحلية (الفرق بين الإستثمار والإدخار) وبين (الإنفاق الحكومي و الضرائب).

ويمكن أن نواجه هذا الإختلال في ميزان المدفوعات نظريا عن طريق ثلاث طرق :

-تخفيض هيكل مستوى الطلب الكلي والقضاء على الفائض فيه من خلال سياسة إنكماشية تقوم على تخفيض قيمة العملة الوطنية وخفض عجز الموازنة العامة وتقليص معدلات نمو عرض النقود.

-التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال دعم الصادرات وتقييد الواردات و الحد من تصدير رؤوس الأموال وفرض الرقابة على الصرف.

-الإقتراض الخارجي وتشجيع الإستثمار الأجنبي.

ويتضح أن الإجراء الثالث يرتبط أساسا بقبول الدولة المعنية للإجراءات الأولى، إذ أن فتح الأسواق المالية الدولية لأبوابها والحصول على تمديد للقروض الثنائية يرتبط بإيعاز من صندوق النقد الدولي في حالة تطبيق إجراءات الضغط على الطلب الكلي، أما الإجراء الثاني فهو إجراء يبدو أن جزءا منه يتضمن في برنامج التصحيح خاصة بما يتعلق بتقييد الواردات لكن هذا التقييد ظاهري لأن الصندوق

بمجرد تطبيق للإجراء الأول يرخص ويعطي الموافقة لنادي باريس ولندن لتمديد القروض، لكن هذه القروض متعلقة في تدفقها بمراحل إعادة هيكلة الإقتصاد فهي توجه إلى القطاع الخاص أساسا بحيث تزداد حصته من الموارد المالية الصعبة.

إذا نظرنا إلى الإجراء الثاني فإننا نجد تقييد الإستيراد هو هدف مناقض لسياسة الصندوق بإعتبار أن إنتعاش الإقتصاديات الغربية مرده إلى إستمرار وارداتها بإتجاه الدول النامية، وما تدعوه سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية من برامج الصندوق.

أما فيما يتعلق بدعم الصادرات فهو هدف ليس له أهمية كبيرة في برامج الصندوق في الواقع وتجعله هدفا متوسط أو طويل المدى يكاد يكون في أغلب البلدان النامية التي خاضت تجربة التصحيح لا يصل إلى أوانه لتسلسل حلقات التثبيت والدوران المزمن حولها[40]ص(53).

إن التمعن في الإجراءات السابقة يتضح أن الإجراء الأول هو الأكثر حضورا وإلحاحا في وصفة الصندوق الدولي تطبيقا على الدول النامية على إعتبار أن أزمة الدفع الدولية ناتجة عن نموذج فائض الطلب المحلي، مما يستدعي تبني طريقة آلية السوق كعلاج للإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك أن الضغوط التضخمية التي تعيشها البلدان تتطلب منها المزيد من الحصول على قروض ورؤوس أموال أجنبية، فالإستثمارات التي ينفذها الإقتصاد المدين خلال فترة معنية يزيد عما أمكن تدبيره من مدخرات محلية يتم عن طريق إحداث فائض في الواردات أي أن تمويل عجز الحساب الجاري يجد تفسيره في عجز الموازنة العامة للدولة، مما يتطلب خفض الإنفاق إلى مستوى يجعله يتناسب مع الموارد المتاحة بما يضمن قدرة البلد على الإستمرار في تأدية خدمة الدين.

وبما أن تحقيق القدرة على السداد يرتبط بتمويل الدولة بالنقد الأجنبي فإنه من الواجب أن تساعد هذه السياسات وتدعم بفتح الأبواب للحصول على قروض جديدة، لكن في حدود الإستمرار في الدفع ومعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول أما رؤوس أموال النمو فتكون في مرحلة ثانية بعد إعادة هيكلة الإقتصاد عن طريق القطاع الخاص والإستثمارات الأجنبية.

4.3.1.أهم محاور الإصلاح الهيكلي

يرجع صندوق النقد الدولي بتصميم سياسات التصحيح إلى دراسة الإختلالات التي تواجه موازين المدفوعات والتي يقسمها إلى نوعين:[41]ص(7).

-الإختلال القصير المدى ويمكن تصحيحه في مدة لا تتعدى سنتين.

-الإختلال الطويل الأجل الذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الإقتصادي وتراكم كبير للمديونية الخارجية بحيث لا يمكن الرجوع إلى الحالة التوازنية إلا في إطار إنتهاج سياسة متوسطة أو طويلة الأجل.

ويلاحظ أن صندوق النقد يعالج النوع الأول من الإختلالات عن طريق سياسة جانب الطلب أو ما يسمى بسياسات التثبيت الإقتصادية (أو الإستقرار الإقتصادي)ويعالج الفرع الثاني من الإختلالات عن طريق سياسات جانب العرض أو ما يسمى بسياسة التعديل الهيكلية ومن أهم محاور الإصلاح هي:

أ-إصلاح مؤسسات القطاع العام

وذلك بتخفيض النفقات التجارية للحكومات للتخفيف من إجراء تعبئة الموارد العمومية واستعمالها بطرق مثلى في تغطية الإلتزامات العمومية كتجميد المرتبات، تخفيض عدد العمال في القطاع العام و تغير سياسة التشغيل المطبقة[41]ص(8).

كما يجب تجميد كل أنواع الإعانات والدعم للمواد الغذائية والطاقة وإجراء إصلاح النظام الضريبي مع تطبيق ضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور، زيادة الشركات الموجهة إلى الضمان الإجتماعي، رفع الضرائب على الدخول بالنسبة للمؤسسات مما يتناسب والإصلاحات العامة، كما تهدف سياسة الصندوق إلى تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها وهيكل أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص بإعتباره صاحب الكفاءة الإقتصادية في إستخدام الموارد وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة أو خوصصتها أو فتح رأسمالها إلى المشاركة الخاصة في أسهمها وتحسين مقاييس التسيير والمراقبة العامة لأن المؤسسات التابعة للقطاع العام تتميز بالعجز العام وعليه لابد من إحداث التغيرات العميقة من الخوصصة وتصفية المؤسسات المفلسة وتقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية وترشيد الدعم لها.

ب-الإصلاحات النقدية والمالية

من مميزات إقتصاديات الدول التي تعاني من إختلالات هيكلية وجود نظام تشريعي وتنظيمي للنظام المالي لا يتماشى مع التطورات المرافقة لسياسة الإصلاح فإن برنامج التعديل يحوي على تعبئة مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو أكثر أنواع الإستثمارات وخاصة الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، التوافق بين تحرير القطاع المالي وأدوات المراقبة النقدية وذلك بسن مجموعة من التشريعات تنظم حركة

رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من أجل الإستثمار الأجنبي وتحسين نظام الأجهزة المصرفية وإدخال إصلاحات عصرية بحيث يخلق ميكانيزمات تحويلية جديدة تتماشى ومقاييس العالمية على أن هذه الإصلاحات تمس:

-الاستقلالية الذاتية.

-تعزيز المنافسة في النظام المصرفي مع إستخدام أنظمة جديدة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية لأن هذه الأخيرة تؤثر على النشاط الإقتصادي من خلال خلق السيولة النقدية.

ج-إصلاح نظام المدفوعات

إن المحور الأساسي لسياسات التعديل الهيكلي هو نظام ميزان المدفوعات، وهو سجل نظامي وكامل للصفقات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية هي سنة في العادة، كما يقصد بالتوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات طويلة الأجل إلى الخارج، وأن العجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تكون مدينة للخارج بمقدار ذلك العجز وبذلك هي في تبعية لغيرها بإستمرار، ولهذا العجز آثار إقتصادية من فقدان لقيمة عملة البلد المدين، إنخفاض الطلب على عملتها، ضعفها بين الدول، إنهيار السمعة الإقتصادية للبلد بين المؤسسات المالية الدولية، كل هذه الآثار لها إنعكاسات على التنمية الإقتصادية ، حجم الإستثمارو زيادة معدلات البطالة...إلخ نتيجة لتغطية العجز عن طريق الموارد المالية الخارجية.إن تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات يتطلب إجراء تغيرات في نظام الأسعار ونظام الصرف، إحتياطات الصرف، وتغيير السلوك الإستهلاكي، وتحسين منظومة القوانين لتسيير وهيكلة المؤسسات [42]ص(243).

د-إصلاح سياسة الأسعار

من شروط صندوق النقد الدولي الوصول إلى أسعار تنافسية حقيقية من خلال تحريرها داخليا وخارجيا على أن تكون الأسعار العالمية هي المرجعية لهذه الأسعار و أن أغلبية الدول النامية تعاني من ظاهرة الدعم الكامل أو الجزئي لكثير من مواد الإستهلاك المباشر أو السلع الوسيطية لذلك لإن برنامج التعديل يوصي برفع الدعم لأسعار المنتوجات الطاقوية والتخفيض التدريجي للإعانات الممنوحة لأسعار السلع والخدمات وإلغاء كل أشكال الدعم المباشر أو الغير مباشر[37]ص(96). كذلك تحرير أسعار الخدمات وخاصة في مجال النقل ، المواصلات و الإتصالات.

هـ-تحرير التجارة الخارجية

يسعى صندوق النقد إلى تشجيع التجارة الخارجية بواسطة آلية سعر الصرف وإزالة العقبات أمام النفقات السلعية والخدمات وذلك تماشيا مع أهداف منظمة التجارة العالمية لذلك يوصي برنامج التعديل بإنتهاج سياسة سعر الصرف تتماشى والإصلاحات بشكل عام بحيث أن سعر الصرف له دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات ويرى الصندوق أن العديد من الدول التي تعاني من العجز تقوم بتحرير أسعار صرفها بطريقة حكومية وتحكيمية لا تعكس حالة السوق لذا يوصي الصندوق إلى إجراء في تخفيض العملة الوطنية من أجل توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والموازنة ، إلا أن عملية التخفيض لها آثار على الصادرات وكذا تدفق رؤوس الأموال والتمويل الخارجي، لذلك لابد من إتباع سياسة تخفيض من قيمة العملة ويكون تدريجيا مع تحديد قائمة السلع الخاضعة للتعريفة الجمركية مع رفع كل القيود والتي من شأنها إعاقة حركة سير الواردات، وإتباع سياسة إصلاح التعريفات الجمركية وتركها تلعب دور حماية الإقتصاد على أن يتم تخفيضها حتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

5.3.1 .إنجازات التصحيح الإقتصادي والإصلاح الهيكلي في الدول النامية

لقد ساعدت الإصلاحات الإقتصادية بعض الدول النامية في تصحيح الإختلالات التي شهدتها أوضاعها الإقتصادية، وفيما يلي نوجز أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال.

1.5.3.1. الإنجازات في مجال تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي

وجدت سياسات تحقيق الإستقرار الكلي أولوية في التطبيق في الدول النامية وبخاصة الدول العربية بسبب تفاقم الإختلالات المالية فيها وبلوغ الضغوط على موازين المدفوعات و الإحتياطات ووضع المديونية الخارجية مرحلة غير قابلة للإستمرار.

وقد أسفرت تجارب الدول العربية في مجال الإستقرار والنمو في ظل البرامج الشاملة للإصلاح الإقتصادي التي قامت بتطبيقها عن نتائج إيجابية، فقد نجحت هذه الدول في تحويل إقتصادياتها التي تميزت بعجوزات مالية كبيرة وإختلالات وتشوهات حادة خلال فترة ما قبل تنفيذ الإصلاح إلى إقتصاديات تم فيها إرساء مقومات الإستقرار الإقتصادي الكلي[33]ص(155).الذي يمكنها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المكملة لجهود التصحيح وتحقيق النمو القابل للإستمرار، وكان ضبط عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات ورفع الإيرادات هو الركيزة الأساسية لجهود تحقيق الإستقرار.

فقد إنخفض مستوى العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي المسجل في بداية فترة التصحيح في المغرب من 12 % إلى حدود 2 % خلال الفترة 1992-1998 وقلصت مصر والأردن العجز المالي الذي بلغ حدود 20 % إلى21 % قبل التصحيح إلى حوالي 1.0 % فقط في مصر ونحو 6 % في الأردن في عام 1998 [43]ص(122). وفي تونس التي تقلصت نسبة العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 4 % في المتوسط خلال الفترة 1992-1998 كذلك حققت الجزائر فائضا يناهز 2.4 % في عام 1997.

ولقد مكنت إصلاحات الموازنات الحكومية والسياسات النقدية المرشدة التي إتبعتها هذه الدول من تخفيف الضغوط التضخمية وإتاحة المزيد من الموارد الإئتمانية للقطاع الخاص، وبموجب ذلك أصبحت معدلات التضخم لا تزيد عن عشرة في المائة (10%) في الدول العربية

وتشير بيانات الأسعار في هذه الدول ككل إلى أن معدلات التضخم مقاسا بالتغير في الرقم القياس المرجع لأسعار المستهلك قد إنخفض بدرجة ملحوظة حيث بلغ 9 % في عام 1998.

فقد إنخفض في كل من مصر و تونس والمغرب إلى 4.2 % و3.1%و 2.9% على التوالي في عام 1998 وينبغي الإشارة إلى أن الجزائر نجحت في تقليص التضخم من حدود 29-30 % في عامي 1994-1995 إلى نحو 5 % في عام 1998.

الجدول رقم (05) يوضح معدلات التضخم في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة[137]ص(124).

نسبة مئوية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الـــــــسنوات
6.1	6.0	6.8	7.3	10.4	11.4	الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
10.3	9.6	11.8	13.0	11.5	10.2	إفـــــريقيا
9.2	14.8	19.6	23.5	23.3	33.0	وسـط وشـــرق أوربـا
12.1	13.8	20.4	24.5	69.6	24.0	رابطـــة الـدول الـمستقلـة
2.7	2.0	2.7	1.9	2.5	7.8	الـدول الـنامية الآسيوية
8.6	7.5	7.1	8.5	11.0	10.5	الـشرق الأوسـط
10.6	8.9	6.0	6.6	7.2	8.5	نـصف الكـرة الـغربـي

وإزاء هذه التطورات تحسن وضع الحساب الجاري للمدفوعات في كافة الدول العربية، حيث إنخفضت نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 3 % في عام 1998 في كل من الجزائر ومصر والمغرب بينما حققت البعض الآخر فائضا في الحساب الجاري للمدفوعات مثل الأردن في عام 1998.

الجدول رقم (06) الميزانيات الحكومية العربية المجمعة العجز أو الفائض 2000-2003[137]ص(16).

السنة	الفائض أو العجز الجاري (مليار $)	الفائض أو العجز الكلي (مليار $)	الفائض أو العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض أو العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	44.74	2.3	6.9	0.365
2001	29.33	16.79-	4.7	2.7-
2002	25.11	21.68-	3.9	3.4-
2003	57.69	6.55	8.2	0.94

للإشارة أن جميع الدول العربية قامت في وقت أو آخر خلال مسيرة التصحيح ، بإحداث تعديلات في أسعار صرف عملاتها و توحيدها عن مستوى مرتبط بمؤشرات السوق لتصحيح المغالاة فيها وتشجيع حدوث زيادة في الصادرات غير التقليدية .

وأخيرا فقد تمكنت معظم الدول العربية من خفض نسبة دينها الخارجي القائم للناتج المحلي فيها كما هو موضح في الجدول رقم (03).

ويتضح من كل هذا أن الدول العربية قد حققت إنجازات كبيرة في تحقيق الإستقرار في أوضاعها الإقتصادية الكلية و إرساء المقومات التي تصعب من دونها تحقيق النمو القابل للإستمرار والإستفادة من الفرص التي تتيحها إتجاهات العولمة وزيادة الإندماج في الإقتصاد الدولي.

2.5.3.1 . الإنجازات في مجال الإصلاحات الهيكلية

سعيا لترسيخ المكاسب التي تحققت على صعيد الإستقرار الإقتصادي الكلي وإدامتها، وعملا على تخصيص الموارد وتنميتها، عكفت الدول النامية ومنها العربية على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة أسهمت في إزالة القيود وتحرير النشاط الإقتصادي وخلق بنية مشجعة للإستثمارات ومشاركة القطاع الخاص.
وفيما يلي ملامح هذه الإصلاحات:
-تحرير الأسعار

قامت الدول النامية ومنها العربية بإجراء تحرير واسع لهياكل الأسعار المقيدة فيها، وحررت عمليات التسويق والتوزيع، وعملت على تقليص الدعم وحسن توجيه ما تبقى منه كما عملت على إحداث زيادات ملموسة في أسعار خدمات المرافق العامة للوصول بها إلى حدود التكلفة الحدية للمدى الطويل[33]ص(155).

وفي هذا الصدد حررت مصر والمغرب كافة الأسعار تقريبا بإستناء بعض القيود على الأدوية وعدد محدود من السلع الحساسة ورفعت الدولتان أسعار خدمات المرافق العامة فيها لتقترب من تكلفة الإنتاج.

وبالنسبة للجزائر فقد ارتفعت نسبة أسعار السلع المحررة التي يشملها مؤشر أسعار الإستهلاك أقل من 10 في المائة في عام 1991 إلى 95 في المائة بنهاية عام 1995 وأزيل الدعم على كل السلع تقريبا كما رفعت أسعار الكهرباء والغاز.

-الإصلاحات التجارية

لتوفير المزيد من الحوافز وخلق البيئة المناسبة لنمو القطاعات الإنتاجية رافق جهود الإصلاح السعري إجراءات حاسمة لتخفيف القيود وتحرير نظام التجارة الخارجية، وقد تضمنت هذه الإجراءات إزالة القيود الكمية على الواردات والصادرات، وتبسيط إجراءات الإستيراد وزيادة شفافيتها وتخفيض الحدود القصوى لمعدلات التعرفة الجمركية وخفض عدد هذه المعدلات ودرجة التفاوت بينها، فقد قامت السلطات في الدول النامية بالتوسيع التدريجي لقائمة السلع المسرح بإستيرادها لتشمل كافة السلع والمنتجات عدا تلك التي يحظر إستيرادها لأسباب إجتماعية أو صحية، كذلك تم السماح بتصدير كافة أنواع السلع و المنتوجات باستثناء السلع ذات القيمة الأثرية أو التاريخية كما تم في هذا الشأن تخفيض وتوحيد نسب عوائد التصدير المطلوب إعادتها.

وفي ضوء هذه الإجراءات يعتبر نظام التجارة الخارجية اليوم في هذه الدول خال تقريبا من أي قيود كمية،كما شمل الإصلاح هياكل التعريفة الجمركية، حيث تم تقليص عدد كبير لنسب الجمارك التي كانت مطبقة، كما تم إتخاذ التدابير لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها وتخفيض الحدود العليا للجمارك إلى مستوى 30-50 في المائة بعدما كانت تزيد في بعض الحالات عن 400 في المائة.

-إصلاحات نظام الصرف

تم إدخال إصلاحات واسعة على نظام وسعر الصرف، حيث أصبح تحديد سعر الصرف معتمدا على عوامل السوق بشكل متزايد.

وفي هذا الصدد تم إدخال العمل بسوق الصرف بين البنوك في المغرب وتونس والجزائر في سنوات 1996-1993-1995 على التوالي[44]ص(78).

كذلك قامت معظم الدول النامية بتقليل القيود على المعاملات التجارية، حيث أعلنت كل من الجزائر، وتونس والمغرب مثلا قابلية تحويل عملاتها لأغراض المعاملات التجارية.

-الإصلاح الضريبي

أدخلت الدول النامية ومنها العربية على وجه الخصوص إصلاحات واسعة على النظم الضريبية لزيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية وتقليل الإعتماد على ضرائب التجارة الخارجية وإشتملت الإصلاحات على إصلاح هيكل الضرائب غير المباشرة بإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة في معظم الدول النامية[41]ص(9). كذلك إشتملت الجهود المبذولة في هذا المجال على إصلاح ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الأرباح على الشركات.

وقد إستكمل الإصلاح الضريبي في معظم الدول النامية بإصلاحات في هيكل النفقات الحكومية لتحسين العائد منها بزيادة توجيهها لدعم القطاعات المنتجة وقطاعي الصحة والتعليم، كما قامت عدد من الدول بتنفيذ إصلاحات في نظم الخدمة المدنية لترشيد الإنفاق وزيادة ربط المخصصات بمستوى الأداء.

-تأهيل المؤسسات العامة و الخوصصة

قامت الدول النامية في المراحل الأولى من جهودها التصحيحية الشاملة بالتركيز على إعادة تأهيل المؤسسات العامة لديها و ذالك بإعادة هيكلتها من النواحي التشريعية والإدارية، وشلمت الإصلاحات منها الإستقلالية المالية والإدارية، وتحسين أدائها المالي من خلال تحرير أسعارها المقيدة ومعالجة ديونها تجاه الجهاز المصرفي.

واستكمالا لهذه الإصلاحات، شهدت الفترة الأخيرة قيام عدد من الدول النامية بوضع وتنفيذ خطط لخوصصة عدد شركاتها ومؤسساتها العامة، وقد شهدت جهود الخوصصة إرتفاعا نسبيا في وتيرتها خلال السنوات القليلة الماضية، ويجري العمل لتهيئة المناخ وتوفير السبل لإنجاح هذه العملية قبل البدء بها واستكمالها في عدد من هذه الدول.

-الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي

من عوامل الضعف التي اتصف بها القطاع المالي والمصرفي في الدول النامية تدني القاعدة الرأسمالية للمصارف وضعف المنافسة فيما بينها في ضوء تركيز النشاط المصرفي حول عدد قليل منها.
وكذا غياب سوق ما بين البنوك وأسواق مالية نشطة سواء لإصدار وتداول الأوراق النقدية قصيرة الأجل أو الأدوات التمويلية طويلة الأجل وبالتالي قلة الأوراق النقدية المتاحة للسلطات لتطوير السياسية النقدية وأسلوب إدارتها.

وإدراكا للدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الإقتصادي من خلال حشد وتعبئة المدخرات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتسهيل إدارة المخاطر، فقد أولت هذه الدول في إطار جهودها التصحيحية اهتماما كبيرا لهذا القطاع وسعت إلى معالجة عوامل الضعف التي يعاني منها.

وفي هذا المجال إستهدف برنامج الإصلاح تطوير هيكلة ورفع كفاءة القطاع المصرفي من خلال تطويرالمؤسسات والأدوات المالية وتحسين دورآليات الوساطة وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف[26]ص(229).وتحسين مناخ الإستثمار.

وشملت الإصلاحات التي تم تنفيذها تحرير أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية وتطوير إدارة السياسة النقدية والتوسع في عملية إصدار أذونات الخزانة بالمزاد العلني وتطوير الوساطة المالية وتخفيض تكلفتها ومعالجة أوضاع المصارف الحكومية من خلال تسوية كامل القروض القائمة في ذمة المؤسسات والشركات العامة[44]ص(78).

وسعيا لزيادة معدلات الإدخار الوطني وتحسين تخصيص الإئتمان ورفع كفاءة الإستثمارات جرى تحرير هيكل الفوائد في المغرب وتونس والجزائر عل سبيل المثال وتبسيط هيكلها[44]ص(79).

وإنسجاما مع اتجاه إزالة القيود على الأنشطة الإقتصادية وتبني آليات السوق في تخصيص الموارد تم التحول في هذه الدول من العمل بأسلوب الإئتمانية والقدرات الإدارية لتخصيص الإئتمان وتوجيهه للقطاعات المختارة إلى الأساليب غير المباشرة في إدارة السيولة، وفي هذا الإطار أصبحت مزادات سندات الخزانة أو الإئتمان في السوق النقدي هي الوسيلة الرئيسية للتأثير على السيولة في بعض من الدول العربية (المغرب، مصر، الجزائر...).

ومن أجل تحسين كفاءة الجهاز المصرفي وتقليل كلفة الوساطة المالية برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة المصارف العامة المتعثرة من خلال إعادة رسملة رؤوس أموالها وتضمنت هذه الإجراءات بصورة عامة تغذية محافظة هذه البنوك من خلال ضخ الموارد النقدية إليها ومقايضة ديون الحكومة وتقديم ضمانات حكومية لها بالإضافة إلى التقليل من مساهمة الحكومة في رؤوس أموالها خلال طرح جزء من أسهم المصارف العامة في الأسواق المالية.

كذلك تم تحقيق استقلالية المصارف العامة في تسيير أعمالها بقيام الحكومة بخفض نصيبها في ملكية هذه البنوك

وأخيرا ومما لا شك فيه أن كل ما تم إتخاذه من إجراءات في برنامج الإصلاح (المالي و النقدي..) كان يستهدف تعظيم دور القطاع الخاص لإرساء مبدأ الكفاءة الذي من المتوقع أن يحقق بإنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي خاصة من القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية كالمال والتجارة وقيام تلك القطاعات بإدارة أعمالها بأساليب إدارة الأعمال الخاصة التي ترتكز على العائد الإستثماري.

وتعظيم دور القطاع الخاص لا يجب أن يكون هدفا في حد ذاته وإنما هو الطريق لزيادة الكفاءة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل وتخفيض البطالة السافرة والمقنعة وزيادة الصادرات وخفض الواردات، وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات إلى أدنى حدود ممكنة مما يساعد في تحقيق معدلات نمو متواصلة قابلة للتزايد المستمر[45]ص(16).

وفي النهاية الوصول إلى الهدف الأسمى وهو مستوى مناسب للرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للمواطن، وسياسات القطاع الخاص هي محصلة جميع السياسات التي توضع في سبيل تهيئة المناخ لهذا القطاع ليؤدي دوره التنموي كاملا سواء مجموعة السياسات المالية والنقدية والإئتمانية أو الإستثمارية والإدارية، وغير ذلك من الإجراءات والسياسات التي تتأثر بها حركة القطاع الخاص وتعمل على إنطلاق هذه الحركة وإزالة ما يعترضها من معوقات ، كذلك فإن إهتمام الحكومة بتوفير البنية الأساسية والمرافق يجعل القطاع الخاص قادرا على توفير إحتياجاته من طاقة ونقل ومواصلات لنشاطه الإنتاجي والتسويقي.

كما أن هذه الإصلاحات السابقة الذكر تؤدي إلى الإعتماد بصورة كبيرة متميزة على القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وليست هنا مسألة تفضيل بين القطاعين ، ولكنها تأكيد لما أثبتته تجارب الدول المختلفة من أنه من الصعب جدا تحصين القطاع العام ضد " التسييس " المستمر فالمغريات قوية أمام الحكومات (التي يهمها بالطبع إكتساب التأييد الشعبي) لأن تعمل على التحكم في الأسعار بصرف النظر عن التكاليف الحقيقية ، وزيادة عدد العاملين بصرف النظر عن حاجة العمل ، وزيادة الأجور والمكافآت دون مبررات إقتصادية والتمسك بإستمرار المشروعات العامة مهما بلغت خسائرها إلى آخر ما هو معروف عن مشاكل القطاع العام في كل الدول النامية تقريبا.

وتوضح المقارنة في الشكلين الآتيين المستخلصين من تجارب دول مختلفة الفوارق في معدلي الإدخار والإستثمار التي تحدث في الإقتصاد الوطني نتيجة التوسع في الإعتماد على القطاع العام أو الخاص بإفتراض ثبات الظروف الأخرى.

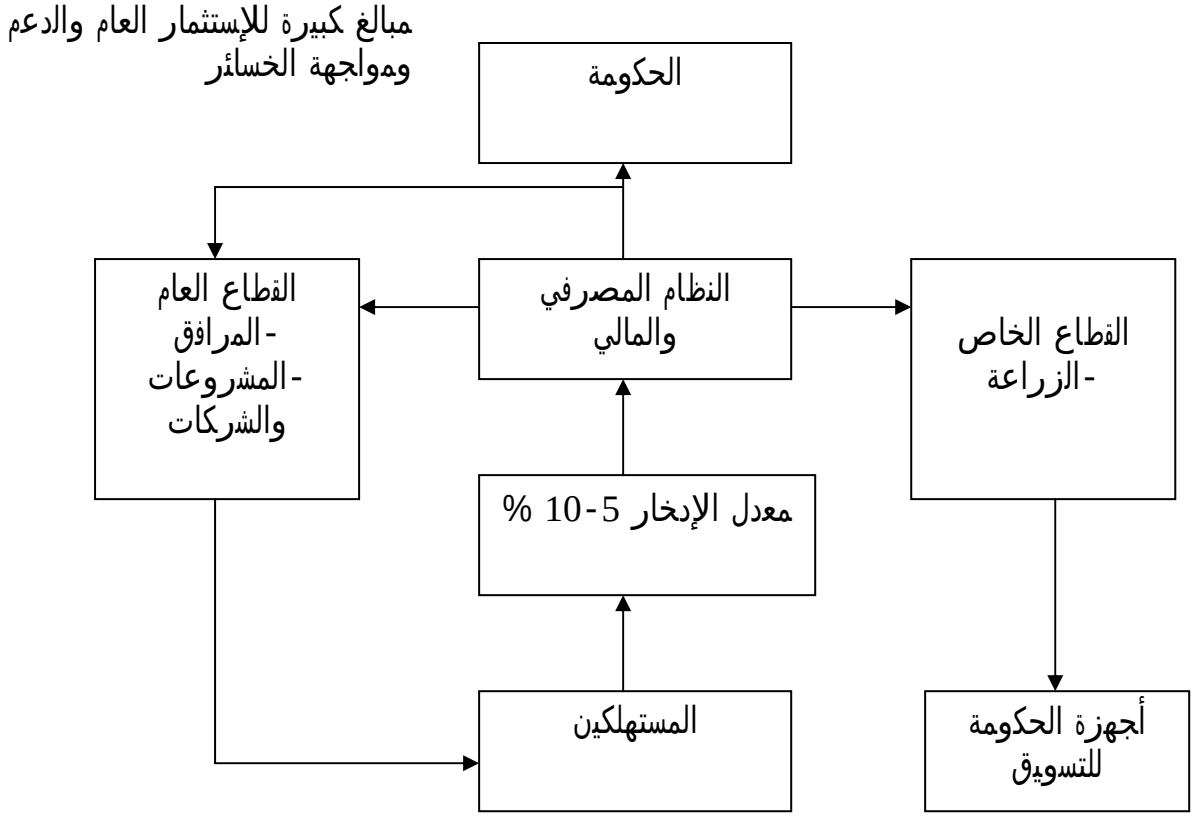

الشكل (02) يمثل الوضع الذي تسيطر فيه الحكومة ويعتمد الإقتصاد فيه على القطاع العام[45]ص(17).

- ❖ قطاع عام كبير ينجم عنه عجز كبير في الموازنة العامة.
- ❖ منافسة غير متكافئة مع القطاع الخاص.
- ❖ درجة عالية من الحماية والدعم.
- ❖ قطاع مالي ومصرفي يتكون أساسا من بنوك القطاع العام التي تتحمل ديونا كبيرة مشكوكا فيها ولا تخضع لتنظيمات دقيقة.
- ❖ إدخار قومي ضعيف.

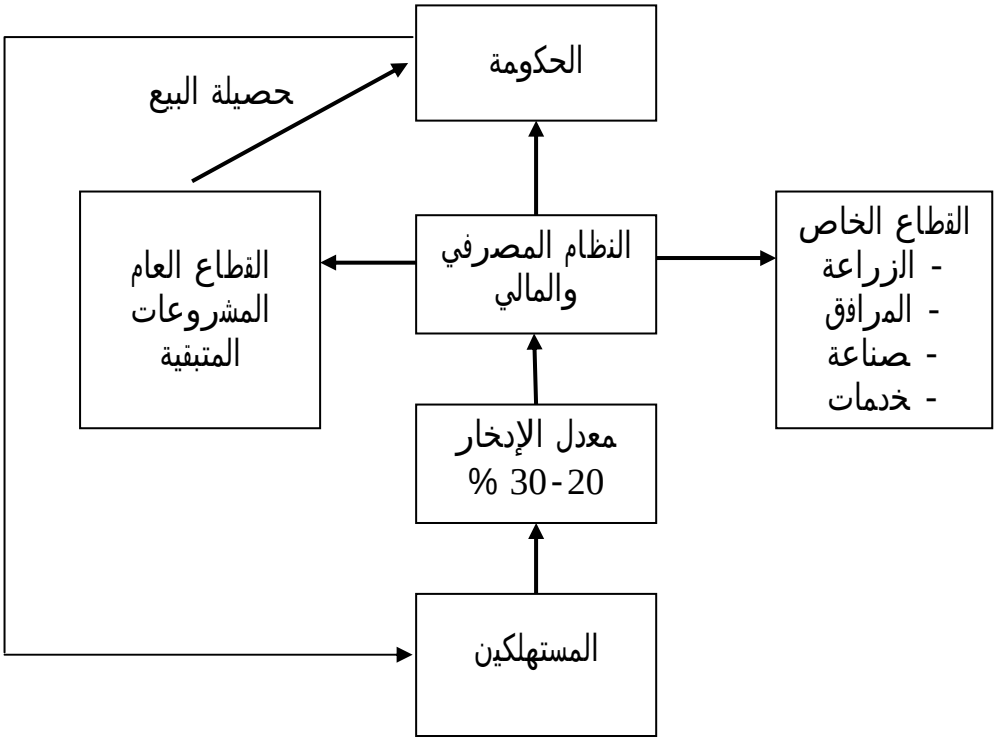

الشكل (03) يمثل الوضع الذي يعتمد أساسا على القطاع الخاص وآليات السوق[45]ص(18).

- ❖ قطاع عام صغير ويحصل على دعم في حدود ضيقة مع إقتصار الدعم على صغار المستهلكين.
- ❖ بيع وحدات القطاع العام الكبيرة وإستخدام حصيلة البيع في أغراض عامة كتخفيض المديونية.
- ❖جذب القطاع الخاص إلى الإستثمار في المرافق العامة بعد إصلاح نظام الأسعار والمنافسة و التنظيمات الضرورية.
- ❖ نظام مصرفي قوي يخضع لرقابة دقيقة.
- ❖ مناخ صالح للإستثمار.

خلاصة الفصل

لقد كان هذا الفصل مناسبة لنا من أجل التعرف إلى القواعد والمبادئ التي تحكم إقتصاد السوق الحر هذه القواعد التي تقدس المبادرات الفردية وتلغي كافة القيود أمام حرية هذه المبادرات الإقتصادية والسياسية. كما قادنا إلى التعرف على الأسباب التي أدت في تغيير دور ووظيفة الدولة في النشاط الإقتصادي، هذا التغيير الذي حدث بعدما حملت الحكومة على عاتقها المسؤوليات الإقتصادية والإجتماعية إتجاه مواطنيها ولم تفلح في مهامها كأفضل ربة عمل، مما أسفر عن تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية، هذه الأخيرة كانت سببا في لجوء الحكومات إلى إنتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادي بمعية الهيئات التنموية الدولية ومشروطيتها، وتغير بذلك دور الدولة الإنمائي و المحتكر لغالبية الأنشطة الإقتصادية إلى دور تصحيحي ملغي لجميع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والقطاع الخاص.

إن ما يمكن إستنتاجه هو أن الإنتقال إلى إقتصاد السوق ليس إلغاءا لدور الدولة، وإنما هو تغيير شكل هذا الدور وذلك بإعفاء الدولة من الأدوار التي كانت تضطلع بها في الخمسينات والستينات وحتى أواسط الثمانينات من القرن المنصرم وهذا الدور الجديد لا يعني تخليها عن مواجهة تحديات التنمية، بل تأكيد على دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية وذلك بتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص في تأدية عمله على أحسن وجه من خلال الوظيفة التشريعية ووظيفة البنية الأساسية...وبالتالي كان مدخلنا إلى الإصلاح الإقتصادي هو مدخل يقصد به كذلك التحول من إقتصاد يرتكز على الإنفاق الحكومي إلى إقتصاد يرتكز إلى القطاع الخاص ومبادراته.

الفصل 2
نشوء و تطور القطاع الخاص في الدول النامية

إعتمدت فلسفة التحولات الإقتصادية في الدول النامية على إعمال آليات السوق و توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي و تحول الدولة من دور اللاعب الأساسي و الوحيد في دور الحكم و رسم السياسات و بعد أن قطعت الدول النامية شوطا كبيرا في رحلة هذه التحولات من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي أصبح القطاع الخاص في معظم الأقطار النامية هو اللاعب الأول في النشاط الإقتصادي بجوانبه المختلفة، التجارة، الصناعة والإستثمار و غيرها من المجالات، و لأن هذه الأخيرة هي أهم المجالات التي تحقق التنمية، فهل أصبح للقطاع الخاص مكانة في الاقتصاديات النامية؟ و للجواب على هذا السؤال سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم المحاور التالية، ففي المبحث الأول سوف نتناول نشوء القطاع الخاص المنظم في الدول النامية ، و في المبحث الثاني نتطرق إلىالسياسات و المبادرات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص ، أما في المبحث الثالث فسنتناول فيه سبل تنمية و تطوير القطاع الخاص

1.2.نشوء القطاع الخاص المنظم في البلدان النامية

لقد تأثر نشوء القطاع الخاص و تطوره في البلدان النامية بالظروف السياسية و الإقتصادية و كذا الإجتماعية و الأفكار العامة التي انتشرت في هذه البلدان، وببروز نظرات كانت في غالب الأحيان تسيء إلى سمعته و تحد من توسعاته و من دوره،

و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع الخاص و إلى الأسباب التي حدت من دوره في النشاط الإقتصادي.

1.1.2.الخلفية التاريخية لنشأة القطاع الخاص

عندما نتحدث عن القطاع الخاص في الدول النامية فإننا نقصد المعنى الواسع للقطاع الخاص سوءا المنظم و الغير المنظم و الذي يتسع ليشمل رجل الأعمال و إتحادات الصناعات و إتحادات المصدرين و المستوردين، و الفرق التجارية و الأفراد كأصحاب الأنشطة التجارية.... و قد مر هذا القطاع بتطورات كبيرة تغير فيها دوره في الحياة الإقتصادية و في عملية التنمية في هذه الدول.

1.1.1.2. الأسباب التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص في الماضي

عند الحديث عن الأسباب التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص في الماضي يجب تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين باعتبار أن معظم الدول النامية مرت بمرحلة إستعمار أجنبي لأراضيها.

- مرحلة الاستعمار:

لقد شهدت معظم الدول النامية فترة من الاستعمار الأجنبي لأراضيها كانت في فترة الخمسينات و ما قبلها و استولى المستعمر على كل ثروات البلاد و لم يترك المجال لاستحداث صناعة أو تجارة وطنية محلية، فتركز النشاط الإقتصادي الغالب في يد القطاع الخاص الغير منظم سواء في الأنشطة الأولية أو في الأنشطة الصناعية التي كان يغلب عليها الطابع الحرفي الذي حال إنخفاض مستوى التعليم دون تطوره فضلا

عن أن إجراء التدريب على الحرف في مواقع العمل و في سن مبكرة. و لم يكن القطاع الخاص المنظم بمقوماته المحدودة في وضع يمكنه من تحمل عبىء التنمية نظرا إلى قلة عدد المنظمين و كذا لإفتقاده أهم مقومات بقاءه ألا و هو تحمل مخاطر الاستثمار مقتصرا على إرتياد أوجه الاستثمار التي يتوافر لها الضمان التام و هي قليلة جدا في تلك الفترة بسبب الاستغلال التام للمستعمرين لكافة النشاطات الإقتصادية و كذا موارد البلاد، و بالتالي يمكن القول أن القطاع الخاص المحلي في الدول النامية كان شبه غائب في هذه الفترة.

- مرحلة ما بعد الاستعمار:

عند حصول الدول النامية على استقلالها السياسي نشأ لديها قطاع عام و ذلك عن طريق ما ورثته عن المعمرين، أو عند قيامها بتأميمات لأنشطة كانت مملوكة لدول خارجية أضافت إليه بعد ذلك مؤسسات عديدة لأسباب إيديولوجية من ناحية و استجابة للإحتياجات الخاصة للشعوب من ناحية أخرى

و قد توسع القطاع العام بصورة كبيرة في ظل التحول إلى النظام الاشتراكي[46]ص(31). و بتوسع تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي (في الأنشطة الإنتاجية) و كان التصور آنذاك أن الاعتماد على المؤسسات العامة سيؤدي إلى تحقيق فوائض يمكن عندئذ استثمارها في القطاعات ذات الأولوية العالية و بالتالي تحسين و تسريع التنمية الإقتصادية في ظل غياب البديل (القطاع الخاص) إذ أنه لم يكن هناك قطاع خاص متطور أو لم يكن هناك قطاع خاص مقبول سياسيا.

و يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تهميش دور هذا القطاع فيما يلي:

-أسباب متعلقة بالقطاع نفسه:

* طبيعة القطاع الخاص في حد ذاته ، حيث لم يكن هذا القطاع منظما و كان غير مؤثر من حيث حجم الاستثمارات أو من جهة قوة تأثيره على الحكومات في هذه الدول.
* قلة الموارد الذاتية لدى القطاع الخاص جعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية ذات متطلبات مالية و تقنية عالية و مكلفة.
* انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الإقتصادي.
* الحالة البدائية للقطاع الخاص.

-أسباب متعلقة بالحكومات:

* لقد انتهجت معظم الدول النامية النهج الاشتراكي مما يعني تملك الدولة لوسائل الإنتاج و التدخل الكبير في النشاط الإقتصادي.
* توسع القطاع الاشتراكي العام على حساب المبادرات الفردية و جعله القطاع الرائد و السيادي في الصناعة حيث تركز نشاطه في الصناعات القائدة و الاستراتيجية الكبيرة[20]ص(51). (الصناعات التحويلية بالنسبة للدول النفطية)
* سيادة شبه كاملة للقطاع الاشتراكي في ميدان التجارة الخارجية مع هيمنة واسعة له في ميدان التجارة الداخلية.
* لقد شل التطبيق البيروقراطي للاشتراكية القطاع الخاص و خاصة في أوروبا الشرقية و أدى إلى ضموره وتحييد دوره.
* عدم دعم القيادة السياسية في الدول النامية للقطاع الخاص و عدم وجود إطار تشريعي فعال و شامل ينظم عمل هذا القطاع .

* انفراد معظم الحكومات في الدول النامية بوضع الخطط المركزية للتنمية الإقتصادية و رسم السياسات الإقتصادية، بل و احتكار الحكومات لكافة الأنشطة الإقتصادية وكذا الاندفاع الشديد في عمليات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الأمر الذي إقتضى رؤوس أموال كبيرة لم يكن القطاع الخاص قادرا و لا مستعدا لتوفيرها بدرجة كبيرة [20]ص(51).مما أدى قيام حكومات دول النامية بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية المتمثلة في التصنيع السريع و إقامة البنى الإرتكازية الضرورية.
* اتسام معظم الإقتصاديات النامية بالانغلاق و عدم الإندماج في الإقتصادي.

2.1.1.2. الاعتبارات و النظريات التي حدت من أهمية القطاع الخاص في الماضي

لقد تعرضت مسيرة القطاع الخاص في الدول النامية إلى موجة التشكيك لم تلبث أن تعاظمت و حدت من أهميته و لم تكن هذه النظرة التي انطلقت منها هذه الحملة مقتصرة على الدور الإقتصادي للقطاع الخاص،بل إنها امتزجت باعتبارات كثيرة ذات أبعاد سياسية داخلية و خارجية و ذات أبعاد اجتماعية ولها علاقة بالتركيبات الإجتماعية الموروثة و الأفكار التي تبنتها الأنظمة في سبيل الترويج لنفسها أو الدعوة إلى
توسيع نفوذها، و يمكننا تلخيص و تصنيف العوامل التي تقرر النظرة إلى القطاع الخاص أو الحكم عليه على الشكل التالي:

– النظرة السياسية: ترى هذه النظرة أن وجود قطاع خاص قوي أو طاغ على الحياة الإقتصادية إنما هو مظهر من مظاهر وجود كتلة إقتصادية ذات مال و نفوذ، هي الكتلة التي تملك هذا القطاع و تتحكم فيـه و بالتالي هذه الكتلة تتحالف مع قوى أخرى و كتل أخرى للهيمنة على الوضع السياسي[47]ص(64).

-النظرة الإقتصادية: تقوم هذه النظرة على افتراض وجود سوق و منافسة حرة يفترض أنها كاملة ما بين مؤسسات كثيرة و متنوعة الكفاءة و تذهب هذه النظرية إلى القول أن هذه المنافسة تحدد أسعار المداخلات و المنتوجات و من خلال هذا التحديد تقرر كفاءة المنشأة (المشروع) و توفر التوزيع الأمثل للموارد فتحقق بذلك المنفعة العامة، إلا أنه في المقابل لهذه النظرة نشأت نظرة أخرى تقول أن هذا النموذج الأمثل مناقض للواقع الإقتصادي فواقع الأمر أن المنافسة لا تستطيع الصمود لأن الشركات المتنافسة عند اندماجها تشكل وضع احتكاري فتعمل من خلال هذا الوضع الاحتكاري على استبعاد كل

المزايا الإقتصادية للمنافسة و بالتالي تفوت المجتمع فوائد المنافسة [47]ص(65).(تخفيض الأسعار، جودة المنتوج...)

يلاحظ أن النظرية المنادية لإلغاء القطاع الخاص أو تهميش دوره بسبب مركبته الاحتكارية المفترضة لم تبرز أن الشيء الذي تدعوا إليه كبديل للقطاع الخاص هو في واقع الأمر احتكار مطلق يفرضه القطاع العام و الإدارة البيروقراطية التي كانت و مازالت تدير هذا القطاع، و عند ملاحظتنا إلى الحالة الإقتصادية السائدة في الثمانينات من القرن الماضي نرى أن وجود قطاع عام مهيمن مع غياب المنافسة الحرة أديا إلى نقص في الإنتاج و حرمان كبير في توافر الموارد الاستهلاكية بدليل ظهور الطوابير الطويلة التي وجدت في ذلك الحين في بعض الدول النامية و خاصة الاشتراكية منها، غير أنه من الضروري تحقيق مبدأ المنافسة الحرة بالقضاء على الاحتكار عن طريق سن التشريعات اللازمة و كذا حسن تنفيذها.

- النظرية الإجتماعية: و تتركز هذه النظرية على أن وجود قطاع خاص يؤدي بالتدريج إلى تركيز أدوات الإنتاج في أيدي قلة من الناس تنال حصة عالية من الدخل الوطني غير متناسبة مع قلة عددها، بينما تظل حصة الجمهور الكبرى من العاملين و الموظفين صغيرة و غير متناسبة مع حجمها الكبير و تدعو هذه النظرية إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدلا بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع و بالتالي نظرة البعض إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي السبب الحقيقي في تباين الدخول و بالتالي تدعوا إلى إلغاء الملكية الخاصة.

بالإضافة إلى العوامل التي همشت القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي و التي تم ذكره هناك عامل أكبر أهمية و هو عمل القطاع في بيئة غير ديمقراطية أي من خلال نظم غيبت الديمقراطية عن المجتمع و عن النشاط الإقتصادي و عن المنشآت الإقتصادية، لقد قامت هذه النظم بتغييب الديمقراطية في العلاقة بين الإدارة و المنتجين، و الإدارة و المؤسسات التي تشرف عليها، و غيبت مشاركة الجماهير في رسم السياسات الإقتصادية و في تنفيذها و الرقابة عليها.

2.1.2. محددات الأداء الإقتصادي

لقد تعددت العوامل و الأسباب التي أثرت في الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص سواءا كانت هذه العوامل مرتبطة بالبيئة الدولية أو المناخ الإقتصادي الداخلي و تنصب جملة هذه العوامل أساسا في أساليب إدارة الإقتصاد الوطني و سوف نوجز في هذا القسم أهم هذه العوامل.

1.2.1.2. تعريف الأداء الإقتصادي و أنواعه (الكفاءة الإقتصادية)

تعريف الأداء الإقتصادي: تعبر الكفاءة الإقتصادية عن المطلوبية أي أن حصيلة معينة من السلع و الخدمات المطلوبة يتم الوصول إليها بأقل التكاليف، أو أن مصاريف معينة تحقق حصيلة من السلع و الخدمات

(العقلانية الإقتصادية) و هذه الكفاءة في إقتصاد السوق تلخص بآلية الأسعار و أن تفضيلات المستهلكين في

جانب الطلب و تعظيم الأرباح في جانب العرض إنما تحقق في حالة التصرف الرشيد و العقلاني و بالاعتماد على الدور الرئيسي (التخصيصي) للأسعار نموا اقتصاديا متوازنا.

وفي تحديد العلاقة بين القطاع الخاص و الكفاءة الإقتصادية يتعين التمييز بين نوعين من الكفاءة [48]ص(266).

- الكفاءة التخصيصية: و التي تهدف إلى تحقيق التسعير الأمثل حيث تتعادل الأسعار مع التكاليف الحدية للإنتاج في بيئة تنافسية، و كلما انخفض مقدار التباين بين السعر و التكلفة الحدية كلما اقتربنا من تحقيق الكفاءة التخصيصية و جني ثمارها و العكس صحيح، فتحقيق الكفاءة الإقتصادية بصفة عامة و التخصيصية منها بصفة خاصة تستلزم ضرورة توافر بيئة تنافسية.

إن تحرير الأسواق و إلغاء المعاملات التمييزية لوحدات القطاع العام و وضع قيود على عمليات الاحتكار جميعها إجراءات من شأنها خلق البيئة الملائمة لتحقيق الكفاءة الإقتصادية عامة و التخصيصية خاصة.

-الكفاءة الإنتاجية (الفنية): و هي تتعلق بالكيفية و الطريقة التي تستخدم بها المشروعات (المنشآت) الموارد المتاحة لديها و تسعى المشروعات من خلالها إلى إنتاج نفس مستوى الإنتاج بتكاليف أقل أو بنفس القدر من الموارد يتم إنتاج كميات أكبر بنفس الجودة أو بجودة أعلى، وتعتبر الكفاءة الإنتاجية مقياسا لمستوى الأداء الإقتصادي لأي مؤسسة، و أي خلل في الهياكل الإدارية و التنظيمية و أنظمة الحوافز سوف ينجم عنه الابتعاد عن الكفاءة الإنتاجية و انخفاض مستوى الأداء[49]ص(18).

2.2.1.2. العوامل التي حددت حجم القطاع الخاص

لقد تعددت الأسباب التي حالت دون تقديم القطاع الخاص كفاءة أفضل و حدت من توسعه و من ممارساته الإقتصادية (الإنتاجية، التوزيعية...)، سوف نحاول هنا التطرق إلى أهم العوامل و أكبرها تأثيرا على الكفاءة الإقتصادية للقطاع الخاص.

-مشكلة تشوه الهياكل السوقية:

يقصد بالهياكل السوقية هي تلك الخصائص التي تنظم السوق و التي تترك تأثيرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة و التسعير داخل ذلك السوق، و بالتالي تشوه الهياكل السوقية تجعل مؤثرات السوق مضللة سواء في مرحلة الاستثمار و ما يتعلق به من تخصيص الموارد أو مرحلة التشغيل و ما يتصل بها من تشغيل للطاقات و تعظيم الربحية، و يقتضي هنا دراسة الحالة التي يتشكل وفقا لها كل من جانبي العرض و الطلب و كذا مدى تجانس السوق داخل الدولة و انسياب التدفقات فيها و توفر المعلومات و المعرفة التامة عن كل المتعاملين فيها.

ففي جانب الطلب لوحظ أن توزيع الدخل كان معرضا للتباين الشديد خلال فترة الاستعمار بسبب التحيز إلى الأجانب في ملكية الثروة و في شغل الوظائف و المهن المرتفعة الدخل و قد ترتب عن ذلك :
- أن غالبية المواطنين كانت تعاني من إنخفاض شديد في مستويات الدخل و بالتالي إنحصار طلبها على أساسيات الحياة و قد اتجه الإنتاج المحلي إلى إنتاج هذه الأساسيات.
-طلب الفئات العليا تجاوز ما ينتج محليا ليعكس تطلعا إلى ما يجري إنتاجه في الدول الصناعية و بالتالي ازدياد الواردات لصالح هذه الطبقة القليلة.

و في جانب العرض أدت الظواهر السابقة إلى أمرين ساهما في محدودية القاعدة الإنتاجية و في ضعف فرص التوسع فيها بدافع قوى السوق المنفردة.

- إقتصار خبرة غالبية المواطنين على العمل في أنشطة تقليدية يقوم بها القطاع الغير منظم أو في الوظائف الدنيا في القطاع المنظم ولذلك كان تمرسهم في شؤون الإدارة محدودا مما يعني غياب فئة المنظمين و كانت حالة الجزائر خير دليل على ذلك عند خروج أو هجرة المستعمرين مما أدى إلى افتقاد فئة الإدارة العليا و دفعت الدولة إلى تكليف العاملين بوظائفها من خلال ما يسمى التسيير الذاتي، يعني ذلك أن الدولة منحت إدارة أملاك المعمرين للجهاز الإداري أو منح إدارتها للعمال الذين يشتغلون بها (الوحدات الصناعية، الزراعية و التجارية) مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي[50]ص(22).

-أن ضعف و انخفاض مستويات الدخل بين المواطنين أدى إلى ضعف الطاقات الادخارية و إلى ضعف جدوى الفرص الاستثمارية، فقد كانت الاستثمارات المحققة لتطوير جوهري في قدرات المجتمع الإنتاجية تتجاوز طاقة المستثمرين الأفراد في معظم القطاعات.

و قد ترتب عن كل هذا أن القوى الغالبة في السوق كانت هي القوى الخارجية بحيث أن التكامل الإنتاجي لم يكن داخليا بل كان تكاملا مع الخارج حيث كان معظم الدول النامية مرتبطة إقتصاديا مع إقتصاد المركز الاستعماري السابق[51]ص(13). (التبعية الإقتصادية المطلقة للخارج) و خير مثال على ذلك أن الجزائر ورثت منظومة إقتصادية خاضعة تماما لحاجات الإقتصاد الفرنسي في 1962 كانت ما يقارب 85 % من الصادرات موجهة إلى فرنسا و كانت 80 % من الإستردادات تأتي من فرنسا و كان من أخطر ما ترتب عن ذلك من نتائج أن قدرات الإقتصاديات المعنية أصبحت رهنا بما يحدث لنسب التبادل ،وظلت هذه النسب معرضة للتقلبات نتيجة حدوث تطور تكنولوجي هام في الدول المتقدمة مما قلل من إعتماد هذه الأخيرة على الخامات الموجودة في الدول النامية.

من جانب آخر إن صغر حجم السوق (ضيق نطاق السوق) بدول العالم النامي لا تمكن الصناعات بها أن يكون حجمها كبيرا و بالتالي حرمها من التمتع بوفرات الإنتاج الكبيرة العديدة و تأثيرها الإيجابي الكبير على مستوى الإنتاجية و سبب ذلك يرجع إلى القيود التي كانت مفروضة على التجارة و نقص الإعلان و الدعاية و هذا ما أثر في نقص الكفاءة الإنتاجية و الدخل الحقيقي و بالتالي كان التأثير من جهة أخرى على نشاط القطاع الأعمال العام و الخاص[52]ص(234).

-أساليب التخطيط:

أخذت معظم البلدان النامية بمنهج التخطيط للتنمية حيث شهد عقد الخمسينات و الستينات بداية تطبيق المنهج في عدد منها، و لو في شكل برامج لمشروعات عامة تخصص لها ميزانيات استثمارية، و كما ظلت دول أخرى تعد من الدول النامية تتجنب هذا المنهج حتى لا تحيد عن فلسفة السوق، كما هو الحال بالنسبة للبنان، التي كانت تستعمل مصطلح التصميم حتى لا تتعارض مع مبدأ حرية السوق الذي كانت لبنان شديدة التمسك به و على كل حال فإن الصفة الغالبة كانت التركيز في معظم هذه الدول على وضع برامج الاستثمار في المشروعات العامة، و كان من أهم الأسباب التي أدت بهذه الدول إلى التركيز على المشاريع العامة:

- أن إعتماد البلدان النامية النفطية على تعميم عوائد النفط و ذلك بإدخاله في عمليات صناعية تزيد من القيمة المضافة محليا و تمكن الحكومة من بناء صناعات متطورة باستخدام المادة الخام المتاحة و كان من الطبيعي أن توجه هذه الصناعات للتصدير، الأمر الذي كان يفترض فيها قدرة تنافسية عالية خاصة بأنها من الصناعات التي تتميز بكبر النطاق و من ثم بضخامة الاستثمارات و تقدم التقنيات و إرتفاع المخاطر و هي كلها أمور لا قبل للقطاع الخاص بتحملها[53]ص(321).لاسيما و أن الخبرة الغالبة على أفراده تقتصر على الأنشطة التقليدية يقوم بها قطاع غير منظم، كما أن إنشغال المخططون بوضع برامج لإقامة صناعات أساسية لم تكن مؤشرات السوق تبرز جدواها بالقدر الذي يدفع القطاع الخاص إلى الإقدام على الاستثمار فيها و هو ما ترتب عن ذلك بعض النتائج السلبية، فمثلا في كوريا كانت إستراتيجية التصنيع ترتكز على الصناعات الثقيلة في خلال الفترة 73 – 1979 فحققت نتائج مختلطة منها على سبيل المثال:[54]ص(88).

-زيادة معدل رأس المال إلى الإنتاج.

-انتشار ظاهرة الطاقات العاطلة في بعض الصناعات الثقيلة (البتروكمياويات، الأسمدة الكيماوية).

-ازدياد درجة التدخل الحكومي في اتخاذ القرارات الخاصة بالصناعة و الإقلال من دور آليات السوق في هذا الصدد مما أدى إلى ضياع الكثير من الموارد الإقتصادية.

كما أن قيام الكثير من الدول النامية بإنشاء أجهزة متخصصة لهذا الغرض بدأ بإقامة وزارة مختصة بالصناعات الثقيلة، و ترك الصناعات الخفيفة لوزارة أخرى أو بإنشاء بيوت متخصصة في دراسات الجدوى و هو ما أدى إلى توافر قوائم عديدة بمشروعات بغض النظر عن القطاع الذي يتولى

القيام بتنفيذها و إن كانت مساهمة أجهزة حكومية في صياغة محتوياتها جعلتها مرشحة لقيام القطاع العام بها و بالتالي تضمينها في خطط أو برامج عامة.

في المقابل فإن غياب أجهزة تعمل في نطاق القطاع الخاص أو من أجله حرم هذا القطاع من إمكانية التعرف على فرص الاستثمار بالدرجة نفسها من التفصيل و ترتب عن كل هذا أنه حتى في الحالات التي تبنت فيها الخطط دورا مهما للقطاع الخاص قصرت هذه الخطة عن تقديم مؤشرات كافية له تراعي محدودية قدراته و هو ما يزال في طور التكوين.

و ما يمكن قوله أن معظم الدول النامية التي عملت بمنهج التخطيط المركزي الشامل " تخطيط كل شيء " أن كل الموارد تحت سيطرتها، و من ثم يتم إتخاذ كافة القرارات و تحديد مختلف الأدوار في ضوء رؤية المخططين و ما يرد بالخطة من أهداف و يعتمد في ذلك على الإفتراض بأن السلطة المركزية للتخطيط تتوفر لديها كافة الحقائق عن الإقتصاد الوطني و هو ما لا يتوفر للمستويات الدنيا[55]ص(181).

و في حالة السماح بوجود قطاع خاص فإن الخطة تقوم بتحديد نطاق عمله و إسناد بعض المهام للقيام وفق عقود ملزمة تحدد قرارات الإنتاج مسبقا و أسعار المنتوجات، و كمياتها أي التعامل مع القطاع الخاص من خلال العقود الملزمة و التي تشبه عقود الإذعان[53]ص(321). أو من خلال قواعد ونظم عمل صارمة.

و خلاصة هذا أن المنهج المتبع في تخطيط التنمية كان يفتقر للمؤشرات اللازمة لتوجيه القطاع الخاص نحو أهدافها، أدى إلى ظهور هذا الأخير بمظهر العازف عن المشاركة و كذا اتسام هذا المنهج خاصة في دول شرق أوروبا بالصورة المركزية البيروقراطية المشددة و البيروقراطية الأمرية.

-السياسات الإقتصادية:

أما بخصوص السياسات الإقتصادية التي أثرت كثيرا على الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص نذكر من أهمها:

- السياسة المالية:

تتأثر السياسة المالية بخصوصيات الدول، فبالنسبة للدول النامية النفطية تكتسب الموازنة العامة أهمية كبيرة نظرا لأنها هي جهة تلقى العائدات النفطية و قد تزايدت هذه العائدات بعد موجة التأميمات التي حصلت في حقبة الستينات و السبعينات، و أصبحت هذه الدول في غنى عن البحث عن موارد أخرى (ضرائب) ،على العكس من ذلك وجدت نفسها محتاجة في البحث عن قنوات للإنفاق العام بأشكاله (الإستثماري، الإنفاق الجاري المتوسع، الإنفاق التحويلي الذي يتمثل في التحويلات التي تغطي بواسطتها خسائر القطاع العام و كذا المعونات)، و بالتالي فإن السياسة المالية في البلدان النامية النفطية تساعد على إخفاء التكلفة الإقتصادية للقطاع العام و تسمح بالتالي بإقامة أنشطة إقتصادية لا تتمتع بالضرورة بالكفاءة الإقتصادية العالية.

في المقابل فإن الدول النامية الغير نفطية إعتمدت على موارد الضريبة كمصدر لإيرادات الميزانية وبإنتشار التهرب الضريبي و الدخل المنخفض لغالبية السكان، و إنتشار القطاع الغير منظم جعل الضرائب المباشرة محدودة العائد و بالتالي تم الإعتماد على الضرائب الغير مباشرة، و نظرا لضعف القاعدة الإنتاجية و صغر حجم القطاع المنظم، فإن أهم نوع من هذه الضرائب هو الرسوم الجمركية التي تستخدم في الوقت نفسه كأداة لحماية عدد كبير من الأنشطة المحلية في المجالات السلع التبادلية و مع تزايد الأعباء الحكومية والرغبة في تسريع التنمية، اتسع نشاط القطاع العام و كان أحد العوامل إلى ذلك الرغبة في تعزيز الموارد المالية العامة كبديل للضرائب المباشرة و الأهم هنا أن الحكومات في الدول النامية و من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية تدخلت في النظام السعري، و كانت أداتها في ذلك القطاع العام إضافة إلى الإعانات المقدمة للمنتجين و المستهلكين فقد أدت الأسعار الإجتماعية إلى إنخفاض أرباح القطاع العام و بالتالي الإيرادات العامة و أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام، و هذا ما أدى إلى تناقص المدخرات الحكومية و كذا المدخرات المحلية و أدى ذلك إلى اللجوء إلى الإقتراض الخارجي من أجل سد الفجوة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو يتجاوز ما تسمح به هذه المدخرات، لكن الهدف الحقيقي من الإقتراض كان من أجل تمويل زيادات في الاستهلاك النهائي، و هذا ما أثر سلبا في المدخرات المحلية و بالتالي كان تأثيره أكبر على الاستثمارات العامة و الخاصة[56]ص(132).

- السياسة السعرية:

لقد ساعد دخول الدولة في ميدان الإنتاج من خلال القطاع العام و تمتعها بموقف احتكاري بالنسبة للعديد من السلع عززته بصلاحيتها بالنسبة إلى توفير الحماية الجمركية للمنتوجات العامة و إعفاء مستلزماتها من الضرائب، على سيطرتها على أسعار البيع لهذه المنتوجات، و بالمثل فإن تقديم الإعانات السعرية سواءا إلى سلع الاستهلاك التي تخرج عن نطاق الإنتاج العام (إنما لأنها مستوردة أو لأن القطاع يتولى إنتاجها)، أو إلى مستلزمات الإنتاج المصحوبة فتح الباب أمام إقامة نظام سعري إداري بعيدا عن قوى السوق و ترتب عن ذلك:

- توسع الاستهلاك النهائي عما يتفق و مستوى الدخل الجاري، مما نتج عنه نقص المدخرات.

- يترتب عن التحديد الإداري للأسعار أن تصبح هذه الأخيرة غير دالة عن الجدوى الحقيقية للمنتوجات المختلفة، و يبدو حجم المشكلة من أن هذه الأسعار تتحيز ضد السلع الأساسية وهو ما يجعل مؤشرات الجدوى، تتجه نحو رفع ربحية الأنشطة الأخرى، كما في حالات تحديد أسعار المحاصيل الزراعية والغذائية الرئيسية فإذا أرادت الدولة أن تمنع تحيز المنتجين ضد السلع التي يخفض سعرها لصالح المستهلكين قامت بتحمل فروق الأسعار و هو ما يزيد من أعبائها.

و الخلاصة هنا أن التحديد الإداري للأسعار كان معارضا لقوى السوق و بالتالي إلى السياسة التوسعية للقطاع الخاص[57]ص(106). مما أدى إلى إحجام هذا الأخير على اللولوج إلى بعض القطاعات الإنتاجية كما أعاقه في أداءه الإقتصادي.

- السياسة النقدية:

قد شهدت معظم الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي تزايدا في دور الحكومة في إدارة النشاط الإقتصادي، و تحملت ميزانياتها العامة عبىء تمويل التنمية الإقتصادية مما أدى إلى ظهور عجز مستمر في الميزانية بسبب تزايد الإنفاق العام، و تجاوزه الحجم الكلي للإيرادات العامة، و يعكس إستمرار وجود عجز الميزانية جمودا في الجهاز المالي للحكومة، و يأتي بسبب ضآلة الطاقة الضريبية للإقتصاد نتيجة ظآلة نسبة متوسط الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي، و يأتي ذلك بسبب تخلف الأجهزة الإدارية للنظام الضريبي و عدم كفاءتها[56]ص(132).

إن إنخفاض مستوى الدخل الفردي و إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي و رغم إلتجاء الحكومة إلى فرض ضرائب غير مباشرة لتعويض ظآلة حجم الضرائب المباشرة، إلا أن الحصيلة النهائية

للضرائب لم تكن تكفي عادة لتغطية الإنفاق العام للحكومة، و كثيرا ما لجأت الحكومة إلى الإقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة نظرا لضعف السوق المالية و هو ما يترتب عليه زيادة في كمية النقود و بالتالي حدوث إرتفاع في مستوى الأسعار العام و يعني هذا أن السياسة النقدية تصبح سلبية[58]ص(301). إذ يخضع البنك المركزي إلى السياسات المالية و في نفس الوقت يؤدي إصطحاب هذا الإقتراض بتثبيت سعر الصرف يمنعه من التحرك لكي يعكس حقيقة العجز في ميزان المدفوعات إلى إنخفاض الأسعار النسبية للواردات و إلى الحد من القدرة التنافسية للصادرات.

و معنى هذا كله أن كلا من أسعار الفائدة و سعر الصرف لا يعكسان حقيقة الوضع الإقتصادي للدولة و ينعكس هذا على أداء قطاع الأعمال (الخاص و العام) في شكل إرتفاع في التكاليف بسبب أخطاء في استراتيجية التنمية، و عجزها عن إحداث تغير حقيقي في هياكل الإنتاج يزيد من ترابط الإقتصاد المحلي.

-أساليب تعبئة المدخرات:

تركزت المشكلة المالية التي واجهت الإقتصاديات النامية في ضيق الأصول المالية و أدوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات و تجميعها و نقلها من المدخرين إلى المستثمرين، و هي الوظيفة التي تقوم بها السوق النقدية و السوق المالية و نظرا لافتقار معظم الدول النامية على أسواق مالية و تخلف السوق النقدية بسبب اعتمادها على مواردها الذاتية من أجل التوسع و كذا بسبب إتخاذ معظم المشروعات شكل الإكتئاب المغلق يؤدي تخلف هاذين السوقين إلى ضعف العلاقة بينهما و بالتالي يؤدي إلى ضعف العادة المصرفية نتيجة إحجام الأفراد على التعامل مع البنوك سوءا بالنسبة للتسهيلات المصرفية أو للإيداعات الإدخارية، و يترتب عن ذلك قلة الودائع لدى البنوك التجارية بصورة تضعف من قدرتها على خلق الائتمان و من ناحية أخرى يؤدي عدم إعتياد الأفراد القيام بدور المستثمر إلى قلة رؤوس الأموال المخصصة للإستثمار و إلى ضيق نطاق السوق المالية[56]ص(123).

3.1.2. متطلبات ظهور القطاع الرأسمالي الخاص

يتطلب ظهور القطاع الرأسمالي الخاص بروز عدة عوامل نذكر منها:

* يتطلب ظهور القطاع الرأسمالي الخاص ظهور ميل نحو الادخار جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة و الضيق.

و قد يدفع الأفراد و قطاع الأعمال إلى الإدخار وجود الاستقرار السياسي وإستتاب الأمن و الأمان في البلاد، و إن إقتطاع جزء من الدخل ثم دفعه إلى الإستثمار لا يتحقق ما لم يكن هناك جو سياسي مستقر و جو أمني آمن، كذلك توافر وسائل الإستثمار أي طرق و مجالات الإستثمار[59]ص(48).

* ظهور رجل الأعمال المنظم و المغامر و الساعي للثراء و التوسع و السيطرة، و الذي يملك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر و حسن الإدارة إلى جانب الصفات الاندفاعية في حب التملك و المنافسة و الإبداع في التنظيم و الإنتاج و التسويق، كذلك يمتلك المهارات الإدارية و كذا الكفاءة الإنتاجية والديناميكية[60]ص(14).

*تلعب الأسواق و المؤسسات المالية دورا هاما في عملية تجميع و تعبئة الموارد المختلفة المالية و الأولية و السلعية على أوسع نطاق و تطرحها للمتعاملين في الأسواق بموصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية و تحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.

إن أسواق رأسمال تتيح الفرصة للمدخرين لإستثمار مدخراتهم في أشكال متعددة من الأوراق المالية و التي تمثل بدورها أشكال مختلفة من الأنشطة الإقتصادية و من ناحية أخرى فهي تتيح للمستثمرين و منشآت الأعمال فرصا للحصول على الأموال اللازمة للتوسع و النمو[48]ص(325).

إن توسيع ملكية و نشاط القطاع الخاص يرتبط بمدى تطور المؤسسات و القنوات التي ستتداول من خلالها هذه الملكية و من دون هذه المؤسسات لا يمكن للقطاع الخاص أن يجتاز حتى مرحلة البدء، و يشمل بناء و تطوير مؤسسات تداول الملكية و المؤسسات المالية و الإستثمارية مما يلي:

أ/ تطوير سوق رأس المال بالقدر الذي يسمح بالتداول النشط للأسهم و السندات في البيع و الشراء يحمي المنافسة و يحمي المتعاملين في السوق.

ب/ إنشاء شركات إستثمار و مكاتب مستشاري إستثمار في إتجاه توفير بدائل تنافسية منها في السوق تتيح حرية إختيار أكبر للمشترين.

جـ/ تطوير مؤسسات القطاع المالي و المصرفي التي تلعب دورا هاما في عمليات الإصدار الأول ثم في دعم تعاملات سوق المال و في توفير السيولة و القروض اللازمة للمشروعات الخاصة و العامة. *التعرف إلى فرص الإستثمار اذ لا نبالغ إذا قلنا أن التعرف إلى فرص الإستثمار يعتبر أحد عوائق نمو الإستثمارات الخاصة في البلدان النامية، بحيث يصعب على الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له[61]ص(15). و على هذا الأساس أقدمت الكثير من الدول النامية على إنشاء مؤسسات متخصصة في التعرف إلى فرص الاستثمار.

و هناك بنوك صناعية تقوم بجزء من هذا الدور و لكن لا يزال الفارق شاسعا بين الواقع و المرتجى و لسد هذه الثغرة يجب زيادة فعالية هذه المؤسسات و التركيز على دورها في التعرف إلى فرص الإستثمار و تحديد المشاريع المجدية، كما يجب التشجيع على إنشاء المزيد من شركات الإستثمار بحيث تعوض عن نقص الجهد الفردي بجهد مؤسسي، ليس فقط في التعرف إلى فرص الاستثمار و إنما يمتد إلى مجالات أخرى مثل تعبئة المدخرات و تهيئة الإدارة الكفوءة[15]ص(23).

4.1.2. العوامل التي ساعدت على بروز القطاع الخاص

برز القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية في الدول النامية مع بداية التحول نحو الإقتصاد الرأسمالي الحديث (إقتصاد السوق) و لا يختلف نهج ظهوره بين هذه الدول، فقد ظهر أولا في مجال التجارة الخارجية تبعا لتحول الإقتصاديات الوطنية من نموذج إقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى نموذج إقتصاد التبادل التجاري مع العالم، غير أن النقلة الأهم في بروز القطاع الخاص و تطوره تبدأ عندما تتحول الاستثمارات من القطاع التجاري و المالي إلى القطاع الصناعي، و سوف نتطرق إلى أهم التحولات الإقتصادية التي ساعدت و مكنت القطاع الخاص على البروز و اكتساب مكانة في الحياة الإقتصادية للدول النامية.

1.4.1.2. التطورات المحلية والعالمية وتأثيرها على بروز القطاع الخاص

لقد أدت تطورات محليةو عالمية متشابكة ومتداخلة إلى إنبعاث الجدل والحوار من جديد حول دور الدولة في النشاط الإقتصادي في الدول النامية، وبخاصة الغير نفطية ويقف على رأس هذه

التطورات ما حدث من تغيرات في أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والإقتصادية في أنظمة الحكم في الدول النامية نفسها (ذات التوجه الإشتراكي) وحدث في عدد من تلك الأنظمة تحولات جذرية في التوجه الإقتصادي و الإجتماعي نتيجة لتولي قيادات جديدة للسلطة، ولأن التراكم المالي الذي حققته بعض القيادات الإدارية والسياسية عن طريق الإنحرافات، وإستغلال النفوذ أدى إلى نشوء فئات إجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير حرية الإستغلال الرأسمالي لما راكمته من أموال، هذا إلى أن المرحلة النفطية في السبعينات وإتساع حجم الهجرة إلى الخارج وزيادة حجم المدخرات العمال المهاجرين، قادت إلى إتساع شديد في قاعدة الملكية الخاصة في تلك المجتمعات النامية[1]ص(124).وإلى صعوبة الإعتماد على وسائل الرقابة والضبط لتعبئة المدخرات التي تتم في مجتمعات تقع خارج نطاق سلطة الدولة الوطنية، من ناحية أخرى الأمر الذي أجبر الدولة على اللجوء إلى أنواع من التشجيعات والحوافز التي تضمنت بالضرورة توسيع نطاق النشاط الخاص في المجتمع والحد من تدخلها هي، وأدت هذه التطورات في كل الحالات إلى زيادة حجم القطاع الخاص ونشاطه.

2.4.1.2. سياسة الانفتاح الإقتصادي

تشير سياسة الانفتاح الإقتصادي إلى تلك السياسات الخاصة بإزالة القيود أمام رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية في الاستثمار و التوظيف في المشروعات داخل الدولة و كذا تشجيع التكنولوجيا المتطورة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية[62]ص(387).

كما يعرف التحرير الإقتصادي أنه ترك إدارة النشاط الإقتصادي لقوى السوق و تقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع[63]ص(141).

و الواقع أن التحرير الإقتصادي بمعناه الواسع إنما ينص على ضرورة إلغاء القرار البيروقراطي و إزالة كافة العقبات الإدارية و التشريعية، التي تحد من إنطلاقة الإنتاج في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي

و يتوقف نجاح عملية التحرير الإقتصادي الشامل، على مدى تبني الإدارة الإقتصادية لمجموعة من السياسات لتي تستهدف تحقيق ما يلي:

- إفساح المجال لقوى السوق لكي تمارس تأثيرها في إصلاح الإختلالات السعرية في أسواق السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و الصرف الأجنبي.
-تقليل دور الدولة في عملية تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة للنشاط الإقتصادي.
-إفساح المجال للقطاع الخاص لكي يمارس نشاطه الإستثماري في إطار من الضوابط الموضوعية التي تكفل مواجهة الإتجاهات الإحتكارية و حماية المستهلك.
-ضرورة إصلاح المناخ السياسي و الاجتماعي بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية في صياغة و تنفيذ القوانين و القرارات المرتبطة بعملية التحرير الإقتصادي.
-زيادة رأس المال الخاص في التنمية الإقتصادية بمعنى تشجيع الاستثمار الخاص يؤدي إلى جذب مدخرات المواطنين العاملين في خارج البلاد، و بالتالي زيادة نسبة الإدخار الوطني

و منذ منتصف السبعينات برزت أهمية تنشيط تحويلات العاملين في الخارج لمستوى النشاط الإقتصادي في بعض البلاد النامية مثل: مصر، تركيا و باكستان و هي البلدان التي تصدر منها عمالة إلى الخارج.

3.4.1.2. الإصلاحات الإقتصادية

لا شك أن كل ما تم إتخاذه من إجراءات في برامج الإصلاح الهيكلي كان يستهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص و تطوره و ذلك بغية إرساء مبدأ الكفاءة، فقد نجحت الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية في بعث ديناميكية القطاع الخاص[64]ص(13). و ساعدته كثيرا على اللولوج إلى ميادين الإستثمار و خاصة أن هذه الإصلاحات كانت تعمل على تقليل الدور الإقتصادي للدولة و بالتالي فسح المجال لقوى السوق.

و سياسات القطاع الخاص هي محصلة لجميع السياسات التي توضع في سبيل تهيئة المناخ لهذا القطاع ليؤدي دوره التنموي، و بعبارة أخرى أن الإصلاحات أو التعديلات التي مست السياسات الإقتصادية (المالية و النقدية و الإستثمارية) شجعت القطاع الخاص على النمو و التطور، حيث كانت هذه السياسات المتبعة سابقا من طرف الحكومات في الدول النامية كابحة لدوره و لحركته، و عملت بعد الإصلاح على إزالة القيود و المعوقات التي كانت في وجه حركة القطاع الخاص.

و قد تزايد دور القطاع الخاص و تطور عاما بعد آخر ليتسع دوره في مقابل انكماش القطاع العام، و هذا ما يعكس مدى نجاح الجهود المبذولة في تذليل العقبات الإدارية و التنظيمية التي كانت تعوق بلوغ هذا القطاع مكانته المرتقبة من خلال مجموعة السياسات المالية و النقدية و السياسات الأخرى الحافزة له في كل المجالات.

4.4.1.2.السياسات المحفزة للإستثمار

منذ بداية التحول نحو إقتصاد السوق بالنسبة للدول النامية و خاصة الإشتراكية منها، سعت الأداة القانونية على ترجمة التوجه الجديد للسلطات العمومية إلى ترقية نشاطات القطاع الخاص و توفير الشروط الضرورية و الضمانات اللازمة، و البنية التنظيمية لنشاطاته و ذلك لتحفيزه على دخول معترك النشاط الإقتصادي.

فبالإضافة إلى الإصلاحات الإقتصادية التي مست مختلف السياسات الإقتصادية (النقدية و المالية)،شرعت الدول النامية في سن قوانين و تشريعات حملت في طياتها رسالات واضحة حول التوجه الجديد لإقتصاديات هذه الدول، حيث أصبح يستند على مبادئ حرية الإستثمار و التجارة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الفردية و الجماعية في كل الميادين و النشاطات الإقتصادية.

وفي هذا الشأن أقدمت بعض الدول في السنوات الأخيرة بمجهودات معتبرة من أجل تحرير الأنظمة الخاصة بالإستثمارات (المحلية والأجنبية) وتحرير التجارة من أجل توفير المناخ الإستثماري الملائم وتوفير محيط المنافسة، وتشجيع المبادرات الفردية وعليه شهدت السنوات الأخيرة تغيرا كبيرا و جذريا في تشريعات الإستثمار للعديد من الدول النامية.

ويشير تقرير الأونكتاد لعام 2001 أنه ما بين 1991 و 2000 أجري ما مجموعه 1185 تغييرا تنظيميا في نظم الاستثمار الأجنبي المباشر و المحلي منها 1114حوالي (95%) كانت في إتجاه إيجاد بيئة أنسب للإستثمار المحلي والأجنبي.

الجدول رقم (07) : يوضح التعديلات التي مست الإجراءات التنظيمية الوطنية 1994-1999 [138]ص(5).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد الدول التي أدخلت تغيرات على نظم إستثماراتها	49	64	65	76	60	63
عدد التغيرات التنظيمية	140	112	114	151	145	140

وخلال عام 2000 وحده أجريت 69 دولة ما مجموعه 150 تغييرا تنظيميا منها 147 (98 %) كانت أنسب للمستثمرين الأجانب .وتهدف هذه التشريعات عموما إلى: [65]ص(18).

*إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستمثرين إلى هذه الدول أو التي كانت تكبح المبادرات الفردية المحلية.

*تبسيط إجراءات الإستثمار .

*توفير الحماية للإستثمار الأجنبي .

*إلغاء قيود توزيع الأرباح وتحويلها الى الخارج بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

2.2.السياسات و المبادرات الحكومية لتعزيز دور القطاع الخاص

منذ بداية الثمانينات بدأت ترتفع في العالم دعوة جديدة في التحرر من القيود الإقتصادية و الإتجاه نحو إقتصاد السوق و دور أكبر للقطاع الخاص في الإقتصاد الوطني، استنادا إلى تجربة دول آسيا الجنوبية (دول النمور) من جهة و كوسيلة من جهة أخرى للتخلص من المديونية الخارجية التي تحملها العديد من الدول النامية في فترة السبعينات، و قد ساعدت الإصلاحات الإقتصادية السابقة الذكر التي أقدمت عليها الدول النامية في بروز القطاع الخاص و تطوره من خلال برامج الخوصصة، أو عن طريق إحداث شركات جديدة و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساليب و السياسات التي أقدمت عليها السلطات المحلية في الدول الناميةمن أجل تعزيز و تعظيم دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية أو الأساليب التي من خلالها يمكن دعم و تعزيز دور القطاع الخاص.

1.2.2. الخوصصة

في الستينات من القرن الماضي كان إنتقاد بعض أخطاء القطاع العام أمرا مرفوضا، و في أواخر السبعينات برزت الإنتقادات تجاه القطاع العام لكن المساس بوضعه المؤسسي في الدولة كان مرفوضا و في الثمانينات تصاعدت الانتقادات تجاه القطاع العام، و برزت إرادة التغيير حيث تبنت معظم الدول النامية برامج الإصلاح التي ارتكزت أساسا على إصلاح السياسات الإقتصادية (المالية و النقدية)، و كذا إصلاح القطاع العام و سياسة التحول إلى القطاع الخاص.

1.1.2.2. تعريف الخوصصة

تطرح بإلحاح متزايد في السنوات الأخيرة مسألة الخوصصة بوصفها الخيار الأمثل و الأكثر جدوى في نظر البعض الذي يتيح للإقتصاد الوطني في أي من البلاد مواجهة التحديات الكبيرة الناجمة سوءاعن تبدل النظام الإقتصادي – الاجتماعي (كما هو الحال في البلدان التي كانت تسمى الاشتراكية) أو عن الأزمة الإقتصادية و المالية التي مست معظم الدول النامية و المتقدمة على السواء أم دخول حقبة ما بعد " الطفرة النفطية "، في العمق و ما تطرحه من موجبات إعادة هيكلة الإقتصاد و دور القطاع الخاص في هذه العملية، أو عن متطلبات العولمة المتعاظمة في كل الميادين و هو ما يطال جميع البلدان بدون إستثناء.

تعريف 1:

إن المقصود بالخوصصة هو زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية و تقليص دور الدولة (القطاع العام)، فهي إذا التحول التدريجي نحو القطاع الخاص و هي تعبير عن نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة و بالتالي هي وسيلة لزيادة الإنتاج و تحسين الجودة و خفض تكلفة الوحدة المنتجة و كبح نمو الإنفاق العام و كذلك تدبير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة[66]ص(19).

تعريف **2:** هناك مفهومين للخوصصة المفهوم الضيق و المفهوم الواسع

فالمفهوم الضيق[67]ص(12). والذي يعتبر الأكثر انتشارا و يعني بيع أصول القطاع العام (المشروعات العامة) أو أسهمها إلى الأفراد سواءا كان البيع كليا أو جزئيا، و سواءا تم البيع للعاملين

بالمشروع أو لمستثمر، و هكذا يتضح أن المفهوم الضيق للخوصصة يقتصر على بيع (النقل) الملكية من العام إلى الخاص، حيث تتوفر الأسواق التنافسية و حيث تنشط المبادرات الخاصة لرجال الأعمال.

يرتبط المفهوم الضيق للخوصصة بقضية إقتصادية أساسية و هي دور الملكية في الإصلاح، حيث أن الملكية الخاصة تعد مطلبا أساسيا للإصلاح و هكذا تبين التجارب أن المؤسسات العامة لا يمكنها أن تطور نفسها نحو المزيد من الكفاءة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الخاصة و بالتالي فإستمرار تحقيق المؤسسات العامة العجز في ميزانيتها و تسبب نتيجة لذلك زيادات في ديوان الدولة و زيادة في المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية لهذه الدولة و يخلق عقبات رئيسية لنجاح برامج التنمية الإقتصادية، و لعل ذلك هو السبب الرئيسي لتخلي الكثير من الدول و خاصة النامية منها على مؤسساتها العامة و تحويلها للقطاع الخاص.

أما المفهوم الواسع للخوصصة[67]ص(13). و الأكثر شمولا فيعني زيادة فعالية و دور قوى السوق أو تقوية إقتصاديات السوق، أو بمعنى آخر تعني الخوصصة التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في المنشآت العامة و تحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص أي وضع القيود على دور الدولة و على سياساتها الإقتصادية، و هكذا يتضح أن الخوصصة سياسة إقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال تقنيين الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص و تشجيعه و زيادة مشاركته في الناتج القومي الإجمالي، و كذا تشجيعه على تحسين جودة منتوجات المشروعات و الإبتكار و المنافسة و جذب الإستثمارات.

2.1.2.2. دواعي الخوصصة

إن الدافع وراء الخوصصة يختلف من بلد لآخر، فمثلا في الدول الإشتراكية (سابقا) كان اللجوء إلى الخوصصة بالدرجة الأولى تعبيرا عن الرغبة في التخلص من أحد أهم أسس البناء الإشتراكي (الملكية العامة لوسائل الإنتاج) والإنتقال من هيمنة الدولة الكاملة على العملية الإقتصادية إلى إقتصاد يعتمد على آليات السوق والمنافسة، وكان هذا يعني تفكيك القطاع العام من أجل قطاع خاص كان غائبا في ظل النظام الإشتراكي[68]ص(32).

أما في الدول النامية الرأسمالية فكان الدافع وراء الخصخصة بنية القضاء و التخلص من الفساد المستشري في القطاع العام، ومن خسائر المؤسسات العامة وأعباءها.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فكان الدافع الأساسي لإعتماد الخوصصة منطلقا من مقولة " أن الدولة ليست أفضل رب عمل"[46]ص(86). وأنها غير مؤهلة لتملك وإدارة المشروعات الإنتاجية وأن دورها ينبغي أن يقتصر على سن التشريعات والرقابة والإشراف على تطبيق القوانين ومنع الإحتكار... إلخ.كما أنهاعديمة الكفاءة كمنتج للسلع وغيرها بسبب المنافسة السوقية ويشبه بعض الإقتصاديين تقديم الحكومات للخدمات بإحتكار الإنتاج

وطبقا لهذا المنظور الإقتصادي فإنه لا يوجد لدى الحكومة حافز للبحث عن تكلفة أقل لإزالة نواحي القصور أو لجعلها تهتم إهتماما كافيا لما يفضله الزبائن، لذا لا غرابة في أن يسعى أنصار التحرير الإقتصادي إلى إستخدام الخوصصة من أجل إعادة التنافس بين المشروعات العامة[69]ص(265).

وعليه يمكننا إجمال أهم الدوافع التي أدت بالحكومات خاصة في الدول النامية في تبني سياسة الخوصصة كما يلي:

أولا: الدافع الإقتصادي

تشير الأدلة بشكل متزايد على أن الأنظمة الإقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة تزيد من الكفاءة و ترفع فعالية و معدلات الأداء و تزيد من الجودة و تضمن تقديم سلع و خدمات بأسعار مقبولة، وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما نعترف على أننا متجهون نحو " عالم واحد " تتكسر فيه القيود و تلغى فيه الحدود و لا يمكن أن تظهر فيه إلا الخدمة أو السلعة الأفضل في الجودة و السعر، و الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك و لا يمكن للسلع و الخدمات أن تقتحم السوق الأوروبية أو السوق العالمية عامة ما لم تكن ذات شروط و جودة عالية و ذات أسعار تنافسية عالية.

ثانيا: الدافع المالي

تعاني كثير من الدول النامية من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، و تحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان و لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة التي

أصبحت تشكل عبئا ثقيلا[69]ص(265). على كثير من الدول النامية بسبب ضعف أدائها و انعدام الكفاءة الإنتاجية و عجزها عن مواكبة التقدم التكنولوجي ،خاصة عندما نرى أن عجز الموازنة العامة في هذه الدول النامية بلغ حدودا قصوى و تسبب في تزايد المديونية العامة و تفاقم أعباء و خدمة الدين، حيث بلغ عجز ميزانية الحكومات المركزية حوالي 4,4 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في كافة الدول النامية، كما بلغ هذا العجز في الدول العربية وحدها 7,6 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط[70]ص(23). و ذلك في فترة الثمانينات و التسعينات و هذا ما جعل هذه الدول تسعى للتخلص من المشروعات العامة و جعل القطاع الخاص يقوم بها.

ثالثا: الدافع السياسي و القانوني

تؤدي الخوصصة في ظل أسواق مفتوحة إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة و التي يميل البيروقراطيون إلى استخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة و لكن ثبت فشلها.

كما يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم، ففي ظل القطاع العام يميل السياسيين إلى استخدام إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات شخصية و في تحقيق مكاسب من وراء ذلك.

كما يتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية و ذلك في ظل الخوصصة، و بذلك يتضمن هذا مرونة العمل الإداري و عدم تقيده بموافقات أو إعتمادات أو توقيعات أو غيرها من القيود المفروضة بواسطة أجهزة حكومية، كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة و المغامرة في مجال الأعمال لأن الابتكار والمبادئ و التطوير يحتاج إلى مناخ من الحرية و هو أمر عانى منه القطاع العام في غالبية الدول النامية.

الجدول رقم (08) : الفروق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الإقتصادية[139]ص(19).

نقطة مقارنة	القطاع الخاص	القطاع العام
مرونة التغيير	قطاع لديه حرية ذاتية في الحركة وهو بذلك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الإقتصادية والإجتماعية حوله	المصلحة الحكومية أو البيروقراطية الإدارية للدولة تفقد الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة
الهدف	تحقيق بقاء المشروع وإستمرارية نموه وإزدهاره عن طريق خدمة نافعة للمجتمع لتحصل على أرباح ملائمةتحقق بها هدف المشروع	لا تهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، وإنما تقديم خدمة نافعة للمجتمع.
اللوائح التي تحكم العمل	اللوائح و القيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج إلا القليل لذلك يمكن تغييرها بسرعة حسب مقتضيات مصلحة العمل	اللوائح مفروضة، ويجب الإلتزام بها حرفيا، ومن الصعب تغييرها سريعا، وهذا منافي لطبيعة التعامل مع مسائل الإنتاج والتسويق، التنمية الإقتصادية التي تحتاج إلى مرونة كبيرة في العمل.

و ما يمكن إستخلاصه هو أن الخوصصة تعتبر دافع أساسي للقطاع الخاص بدلا من القطاع الحكومي الذي ثبت فشله ويعاني من تراجع الإستثمارات ويحول دون التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لمواجهة الطلب المتزايد عليها، كما أنه غير قادر على الصمود أمام القوى الإقتصادية العالمية.

3.1.2.2. أهداف الخوصصة

يمكن إجمال أهداف الخوصصة فيما يلي:

1-تعد الخوصصة محركا أساسيا لجذب الإستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال الاستثمار المباشر (شراء مؤسسة عامة من طرف مستثمر استراتيجي) أو من خلال الإستثمار الغير مباشر (الإستثمار في الأسهم و السندات، الإستثمار في محفظة الأوراق المالية).

ففي خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 – 1995 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي ما يقارب من 43 % من إجمالي عائد الخوصصة في الدول النامية، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة بلغ 80 % من إجمالي الإستثمارات و الباقي كان استثمارا غير مباشر.

وعليه فإن الخوصصة هي أحد أهم الوسائل الأكثر استعمالا من أجل جذب المستثمرين على مستوى مجموع الدول الناشئة، وتظهر أهمية ذلك من خلال مجموع الإيرادات المتراكمة للفترة 1990-1998 والتي قدرت حسب معطيات الخوصصة للبنك العالمي (1998) بحوالي 19140 مليون دولار لدول جنوب وشرق المتوسط مقارنة بشرق آسيا والباسيفيك 38600، أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى 50515 و أمريكا الجنوبية والكاريبي 54225.

الجدول رقم (09): إيرادات الخوصصة في الدول المتوسطية من 1990-8199[65]ص(17).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1994-1990	1996-1995	1998-1997	1998
حصة الدول المتوسطية من إجمالي الدول النامية	% 4.2	%8.5	% 8.7	% 8.1
القيمة السنوية المتوسطية للخوصصة	2306	3623	5353	4152
إيراد الخوصصة كنسبة (%) من				
صادرات السلع والخدمات	% 1.1	% 3.0	% 4.2	% 3.3
الناتج المحلي الإجمالي	% 0.3	% 0.8	% 1.1	% 0.8
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	% 36.4	% 75.1	% 97.7	% 77.6
الإيرادات الجبائية	% 1.3	% 3.5	% 5.0	% 3.7

كما تدل البيانات حول نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار المحلي الإجمالي و تأثير الخوصصة على هذه النسبة أن تلك المساهمة قد تزايدت مع الخوصصة ففي دول الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك، المغرب ، تونس ، تركيا، مصر و بولندا كان متوسط النسبة 60 % تقريبا خلال الفترة 1980 – 1989 فيما زادت هذه النسبة خلال الفترة 1990 – 1995 إلى 72,4 % تقريبا مما

يدل على أن الإتجاه العام هو أنه مع الخوصصة تزداد نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمارات، و معنى هذا أن الدولة قد نجحت في نقل جزء من العبىء الملقى عليها لتحويل الاستثمار في المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.

2-من أهداف الخوصصة كذلك تشجيع الكفاءة الإنتاجية عن طريق تعزيز الأسواق و أوضحت دراسة لمنظمة العمل الدولية أجريت عام 1997 على الخوصصة في كوريا أن من بين 15 شركة تم خوصصتها تزايدت في ستة منها و إنخفضت في إثنين و الباقي لم يكن هناك تأثير معنوي على الكفاءة الإنتاجية بسبب الخوصصة و فسرت الناتج على النحو التالي:

-إن الشركات التي تحسنت فيها الكفاءة تعود ليس فقط لتحسين الإدارة (بعد خوصصتها) و لكن لتحسين البنيان الإقتصادي، في حين الشركات التي لم تزد فيها الكفاءة كان يرجع ذلك إلى عدم إكتمال بنية الأسواق و التدخل الحكومي في إتخاذ قرارات المنشأة و إهمال إدارة و تنمية الموارد البشرية، و عليه يترتب على الخوصصة زيادة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية مما يؤدي إلى التخلص من عناصر عدم الكفاءة التي عادة ما تنمو في البيئات المحمية إقتصاديا كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد، و تساعد على ظهور منظمين و إداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ذلك يترتب على تحرير الأسعار والتخلص من التدخلات التي تشوهها تحسن تخصص الموارد و نتيجة لكل هذه الثغرات فإنه من المتوقع نظريا و عمليا أن يترتب على الخوصصة زيادة الكفاءة الإنتاجية في الوحدات محل الخوصصة، و عادة ما يأخذ تحسن الكفاءة واحدا من الأشكال التالية أو كلاهما:

-زيادة الناتج الكلي باستخدام نفس القدر من الموارد.

-تقليل كمية المداخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج.

-تحسين نوعية الإنتاج.

الجدول رقم (10): يوضح معدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية في الصناعات البريطانية قبل و بعد الخوصصة[24]ص(116).

الصناعة	قبل الخوصصة % (1983 – 1979)	بعد الخوصصة % (1990 – 1983)
الطيران البريطانية	1,6 -	2,6
الفحم البريطانية	0,8 -	4,6
الغاز البريطانية	1,0 -	2,2
السكك الحديدية البريطانية	2,9 -	3,7
الصلب البريطانية	4,6 +	7,5
الاتصالات البريطانية	3,0	3,7
الكهرباء	0,3 -	2,6
البريد	1,7	2,7
المتوسط	0,1	3,7

و من خلال الجدول يتضح أن الخوصصة أثرت إيجابيا على الإنتاجية ذلك أن المشروعات العامة تعاني من قصور في الكفاءة الإنتاجية و التخصيصية كما أن إنخفاض مستويات أدائها يرجع جزء كبير منها إلى قصور في البنية التي تعمل في نطاقها والجزء الآخر الى قصور في الهياكل الإدارية و التنظيمية و أنظمة الحوافز السائدة، و عليه لجأت الدول النامية لسياسة الخوصصة كأحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الكفاءة الإقتصادية (الإنتاجية و التخصصية)، و الحصول على مكاسب إلا أن جني ثمار برامج الخوصصة على الكفاءة يستلزم ضرورة توافر مجموعة من الشروط الفنية من بينها:[48]ص(286).

-وجود بيئة تنافسية حرة.

-وجود أسواق لرأس المال بصفة عامة و أسواق الأوراق المالية بصفة خاصة متطورة نسبيا.

3-من أهداف الخوصصة كذلك زيادة الإيرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة، و استعمال هذه الإيرادات في تسديد الدين الخارجي للدولة، و قد رافقت عملية الخوصصة زيادة معتبرة في مداخيل الدول من جراء بيع الشركات العامة[71] ص(642).

فمثلا في الأردن أصبحت المشروعات التي تم خصخصتها مصدرا لإيرادات الخزينة العامة، و قد بلغت إيرادات المشروعات التي تم خصخصتها كليا أو جزئيا نحو 1 بليون دولار استخدمتها الحكومة في تمويل مشروعات عامة مثل الإسكان المدني و العسكري و مشروعات المياه و الجامعات و المستشفيات و تم تسديد جزء من مديونية الحكومة، كما بلغت حصيلة البيع في مصر نحو 14 بليون جنيه مصري[70]ص(24). استخدمت في سداد مديونيات المصارف و مدفوعات معاش المبكر و إصلاح فني و إداري و جزء من المديونية الخارجية وفي تونس بلغت حصيلة بيع المشروعات العامة 1,4 بليون دينار تونسي و إستخدمت الحكومة التونسية إيرادات الخوصصة في المساهمة في تمويل صندوق إعادة هيكلة رأس مال المنشآت العامة، و تغطية مصاريف تسريح العمال و تسديد ديون الشركات العامة التي تم خوصصتها إضافة إلى دعم صناديق الخزينة لتمويل مشاريع البنية الأساسية، كما بلغ الإيراد العالمي من الخوصصة خلال التسعينات أكثر من تريليون دولار و ما يقارب من 1/3 من هذا المبلغ كان من نصيب البلدان النامية[72]ص(66).

الجدول رقم (11) نصيب ايراد الخوصصة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية 1999[140]ص(112).

الدول	الأرجنتين	ماليزيا	البرازيل	غانا	مصر	المغرب	تونس
نصيب إيراد الخوصصة من الناتج المحلي الإجمالي %	% 16	% 13	% 10	% 12	% 3,5	% 9	% 2,5

4- تؤدي الخوصصة إلى نمو الناتج الكلي و ذلك لسببين:

-تخصيص الموارد و الذي يؤدي لزيادة الإنتاجية.

-إستثمار الأموال المحررة في أصول القطاع العام المباعة و يترتب على استثمار هذه الأموال زيادة في الناتج.

5- تؤدي الخوصصة إلى الحد من تزايد معدلات الانفاق الحكومي على المشروعات العامة، و بالتالي فهذا الإنفاق يؤدي بدوره إلى عجز الموازنة العامة للدولة الذي يفسره البعض بسبب سوء النتائج المالية للمشروعات العامة.

6- إن الإتجاه إلى الخوصصة يؤدي إلى زيادة الطاقة الوطنية و القدرة المحلية على الإعتماد على الذات و عدم اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل، و في الوقت ذاته تؤدي إلى الحد من ظاهرة هروب الأموال الوطنية إلى الخارج.

و خلاصة القول أن الخوصصة ساعدت كثيرا القطاع الخاص على ولوج النشاطات الإقتصادية من خلال تملكه للمشروعات العامة التي تم خوصصتها، كما أن الحكومات في الدول النامية بانتهاجها سياسة الخوصصة ساعد القطاع الخاص على العمل في ظروف أكثر أمانا كما ساعدت الإستثمار الأجنبي في زيادة تدفقاته المالية في هذه الدول.

2.2.2. تنمية الصادرات

تعتبر تنمية الصادرات قضية مصيرية فعدم إعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقي إنما يعني إستمرار تفاقم عجز الميزان التجاري، و زيادة حجم المديونية الخارجية و تزايد أعبائها و بالتالي ضعف القدرة على الإستيراد و تعثر جهود التنمية، فضلا عن أن تشجيع الصادرات السلعية يؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير إحتياجات النقد الأجنبي بشكل منظم خاصة و أن المصادر الأخرى للدخول بالنسبة للدول النامية غير مستقرة، (مثل : الدول التي تعتمد على النفط كمصدر دخل أولي) و لا تتصف بالإستمرار ولذلك بدأت معظم الدول النامية في التركيز على سياسة تشجيع الصادرات حيث أثبتت تجارب الكثير من هذه الدول التي تبنت سياسة تشجع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الإقتصادية أنها تهيئ وسائل النمو الإقتصادي على نحو أسرع مما يحقق في ظل سياسة إحلال الواردات.

1.2.2.2.أهداف تنمية الصادرات

أصبح هدف تنمية الصادرات في الدول النامية من أهم الأهداف الإقتصادية في مطلع القرن الحالي و ذلك لعدة أسباب:

- أهم و أكثر الأسباب إلحاحا هو التخلص من عجز الميزان التجاري الذي أصبح مؤرقا بسبب استمراره و تزايده على مدى النصف الأخير من القرن الماضي، و تشير بعض الإحصائيات أن عجز الميزان التجاري في بعض الدول النامية مثلا في مصر قد ارتفع من 280 مليون دولار في 1971 إلى 3 بليون دولار ثم 8,3 بليون دولار في 1980، 1990 على التوالي، و 13,3 بليون دولار في 1998

أما بالنسبة للمغرب فكان العجز في الميزان التجاري يمثل 3,9 % من الناتج المحلي الإجمالي 1994 ثم 5,6 % من (PIB) سنة 1995 و المعروف أن هذا العجز الخطير و المتزايد كان وراء العجز المزمن في ميزان الحساب الجاري لهذه الدول ،و ترتب عن هذا العجز في ميزان الحساب الجاري تزايد المديونية و تدهور مستمر في العملات المحلية.

-إن تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية و تحقيق التوازن الخارجي بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي، فتنمية الصادرات حينما تعرف بدقة في إطار حرية التجارة هي تغيير هيكلي في النشاط الإقتصادي المحلي، لا يتم إلا بإعادة توزيع الموارد المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية، و هذه الأخيرة هي الأنشطة الأكثر كفاءة ليس فقط من المنظور المحلي بل أيضا العالمي و كذلك هي الأنشطة الأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة، و بذلك تعتبر تنمية الصادرات في الواقع عن جوهر التنمية الإقتصادية في إطار إقتصاد مفتوح، و تتضمن في حالة نجاحها في هذا الإطار تضييق فجوة التخلف و ليس مجرد تحقيق معدلات نمو موجبة[73]ص(112).

و لا شك أن تجربة مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا التي تمكنت من تحقيق معدلات تنمية إقتصادية مرتفعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إنما إعتمدت أساسا على تنمية صادراتها المحلية[73]ص(112). (ماليزيا، تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة و أندونيسيا) فنجد أن دول مثل (باكستان، تركيا، سنغافورة، الصين و ماليزيا) حققت معدل نمو سنوي للصادرات يتراوح بين 8 و 17 % خلال الفترة الممتدة بين 1980 و 1990 و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 5% و 10 %.و ما بين الفترة 1990 و 1997 تمكنت بعض الدول النامية من تحقيق معدل نمو سنوي في معدل نمو الناتج المحلي يتراوح بين 6 و 12 %، (و هي إندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا و الهند) و معدل نمو في الصادرات يتراوح بين 9 و 16 %.بالنسبة لنفس هذه الدول.

الجدول رقم (12): معدلات نمو حجم التجارة الخارجية في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى1998-2003[141]ص(16).

2003	2002	2001	2000	1999	1998	الـــسنوات
						الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
8.7	6.5	3.2	14.6	4.5	5.3	الصادرات السلعية
8.9	6.2	3.0	15.9	0.5	0.9-	الواردات السلعية

إزدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الإقتصادية في إطار تطورات أواخر 80 و 90 التي شهدت تحولا عالميا لصالح إقتصاد السوق و حرية التجارة، ففي إطار توجه الأنظمة الحاكمة في الدول النامية نحو الإقتصاد الإشتراكي في الستينات أصبح الاعتماد قائما على التخطيط و القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، مما أدى إلى إتباع استراتيجية تنمية تعتمد على إحلال الواردات و لم تهتم هذه الدول بهدف تنمية الصادرات و ذلك لإعتقاد هذه الدول أن تنمية الصادرات عملية معقدة في إطار سيطرة الدول الغربية على السوق العالمي و لقد أثبتت هذه الاستراتيجية فشلها[63]ص(139). كما أثبتت التجربة على عدم قدرة التخطيط المركزي و القطاع العام على تحقيق التنمية، و في 1990 سقط الإتحاد السوفياتي و الذي كان يقف مؤيدا للتجربة الاشتراكية في الدول النامية و الإستراتيجيات التي إرتبطت بها و مع قبول معظم الدول النامية لبرامج الإصلاح الإقتصادي و التصحيح الهيكلي في مطلع 1990، دخلت معظمها في مرحلة تحول جديد نحو الإعتماد على قوى السوق الحر و أصبح مطلوبا على هذه الدول أن تعمل على تنمية صادراتها إلى الخارج في إطار آليات السوق معتمدة في ذلك و بشكل متزايد على القطاع الخاص، و هكذا أصبح هدف تنمية الصادرات جزءا لا يتجزأ من النظام الإقتصادي الجديد، و أصبح أصحاب المشروعات الخاصة هم المسؤولين عن تحقيق هذا الهدف من خلال عقد صفقات حرة مع المستوردين في جميع أسواق العالم.

تأكدت دعائم التحول في النظام الإقتصادي في الدول النامية بتوقيع معظمها على إتفاقية منظمة التجارة العالمية و تعني جملة النصوص الإتفاقية إنفتاح أسواق البلدان الأعضاء على بعضها إنفتاحا شبه كامل سواءا في تجارة الخدمات أو السلع و هكذا تأكدت أوضاع حرية التجارة و الأسواق على المستوى العالمي و أصبحت تنمية التجارة الخارجية لأي دولة معتمدة على كفاءتها الدولية فيما تنتجه

و أن تحديات المنافسة المتزايدة في الأسواق الخارجية سوف تزداد تدريجيا مع الاستطراد في تطبيق إتفاقية المنظمة.

إن قوة البلدان المتقدمة إقتصاديا في مجالات التبادل الدولي بالإضافة إلى المنافسة المتصاعدة من الدول النامية السريعة النمو (دول شرق آسيا خاصة) تجعل من الضروري مضاعفة الجهد بالنسبة للدول النامية الأخرى لتنمية صادراتها.

2.2.2.2. بعض معوقات التصدير التي تواجه القطاع الخاص في الدول النامية

يعتبر التوسع في التصدير عنصرا إضافيا يساعد على تشكيل نواة لإستراتيجية أمثل تعمل على إزالة العوائق أمام النمو الإقتصادي، و لإيجاد و تعزيز قطاع تصديري ديناميكي يتطلب الأمر إزالة جميع معوقات التصدير.

فيما لا شك فيه أن هناك العديد من المعوقات المباشرة و غير المباشر التي تصادف العملية التصديرية في الدول النامية، سواء كان ذلك على الصعيد الخارجي أو على الصعيد الداخلي، و سوف نذكر أهم هذه المعوقات التي تواجه المصدر في الدول النامية.

1-معوقات التصدير على الصعيد الخارجي

*إشتداد المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية خاصة مع سماحها بوجود معاملة تفضيلية للتكتلات الإقتصادية العملاقة

*عدم الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة مما يجعل سلع الدول النامية في وضع غير تنافسي بإعتبار أن الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة بين الدول النامية و الدول المتقدمة[74]ص(107).

*الدعم المستتر و المعلن الذي توفره (تقدمه) بعض الدول لمنتوجاتها بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو الأسواق الخارجية مثل سياسة الإغراق.

*ضعف مرونة صادرات الدول النامية لتغيرات أسعار صرف عملاتها في ظل السمات الحالية للهيكل الإنتاجي.

2-معوقات التصدير على الصعيد المحلي.

*إعتماد المصدر على السوق الداخلية نتيجة الحماية الجمركية الأمر الذي يجعله يفضل السوق المحلية عن التصدير.

*عدم وجود تنسيق بين القطاع الخاص و البعثات الرسمية المختصة بعمليات ترويج الصادرات في الخارج.

*إنتشار الهوة في مجال التصدير و عدم المعرفة الكاملة بالأسعار التنافسية في الأسواق العالمية و لا بكيفية الدخول في الأسواق، و فضلا عن هذا هناك تجاهل من القطاع الخاص للقواعد المتعارف عليها لإجراء عملية التصدير مثلا (مواسم التصدير لبعض السلع، المزايا المترتبة على التصدير لأسواق معينة في مواعيد محددة و المواصفات القياسية).

*التواجد الغير الفعال للتمثيل التجاري في الخارج و قلة المشاركات في تنظيم و إقامة المعارض في الأسواق الخارجية و يعزى ذلك إلى نقص الكوادر و الخبرات الفنية[74]ص(109).

*ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التصدير الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع تكلفة المنتج و ضعف قدرته التنافسية في أسواق العالم.

3.2.2.2. دور الدولة في تنمية الصادرات

تتيح النظرية الإقتصادية وضع تصورات عن نمو الصادرات بشكل طبيعي دون أي تدخل من الدول طالما أن لدينا سوق تنافسي و طالما أن مبدأ حرية التجارة هو السائد، و تتنبأ بأن هذا النمو يقود إلى تحقيق النمو الإقتصادي و هذا هو الاعتقاد السائد في معظم الدول النامية التي قامت و تقوم بتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي و إقرار مبدأ الحرية التجارية منذ التوقيع على إتفاقية التجارة العالمية، لكن ضعف المناخ التنافسي يؤدي إلى ضرورة تدخل الدولة بإصلاح آليات السوق حتى يمكن الإعتماد عليه في تحقيق توزيع أمثل للموارد الإقتصادية و تنمية الصادرات و الدخل بمعدلات أعلى[73]ص(121).

كما أن إصلاح آليات السوق بإشاعة المنافسة فيه لا تكفي لتنمية الصادرات كذلك هو الحال بالنسبة لمبدأ حرية التجارة (في إطار المنظمة العالمية للتجارة) لا يكفي بدوره لتنمية الصادرات نظرا لوجود فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة و النامية، و من ثم فهناك ضرورة ماسة لمد يد المساعدة للمصدرين أو المنتجين الذين يعملون في إنتاج سلعة قابلة للتصدير في ظل مناخ عالمي يتسم بتنافسية كبيرة.

و على هذا لا يمكن الإعتماد على السوق التنافسي الحر و آلياته سواءا على المستوى المحلي أو العالمي لتحقيق أهداف تنمية الصادرات، بل هناك دور ضروري ينبغي أن تقوم به الدولة من خلال إستراتيجية محددة المعالم لتنمية الصادرات، و نعني بالاستراتيجية هنا اتخاذ كل ما يلزم من تدابير و أساليب و إقامة كل ما يلزم من مؤسسات[73]ص(122). هذه الأخيرة يوضع على عاتقها هذه المهمة من خلال إزالة و تذليل العقبات أمام المصدرين و كذا توجيه المنتجين إلى سلع التي لهم فيها مزايا نسبية.

مثلا في مصر هناك مجلس أعلى للصادرات يقوم بتشجيع و تنمية الصادرات المصرية في الخارج على أسس تنافسية ودعم قطاع الصادرات في كل ما يتصل من أنشطة و إزالة العقبات أمام المصدرين.كذلك في السعودية هناك مركز تنمية الصادرات أنشأ سنة 1999 لتقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية الغير نفطية في إطار السياسة المملكة في تشجيع قطاع الصناعات الوطنية وتوسيع مصادر الدخل الوطني.

وتتضمن إستراتيجية الدولة في تنمية الصادرا ت على ما يلي:

- في إطار السوق الحر و الاعتماد على القطاع الخاص يلزم توجيه المنتجين إلى إنتاج سلع التي تكون لهذه الدول فيه مزايا نسبية، و مد يد المساعدة الفنية إليهم ليتمكنوا من إنتاجها وفقا لمواصفات الجودة العالمية.

- تعد عقبة التمويل من أخطر العقبات التي يمكن أن تواجه تنمية الصادرات، و من ثم يستدعي العمل على استكمال البنية الأساسية لتمويل و ضمان الصادرات وذلك عن طريق تحديث و تطوير البنوك التي تقوم

بتمويل التجارة الخارجية، و تمويل و تنمية المشروعات ذات التوجه التصديري أي أن الأمر يستدعي أن تكون هذه البنوك متخصصة في هذا الإطار فقط دون غيره.

بالإضافة إلى هذين الإجراءين هناك إجراء أكثر أهمية يجب على الدول النامية القيام بها و ذلك بغية تنمية صادراتها، وهو خاص بنظام سعر الصرف و كذا نظام الحوافز التصديرية فمثلا قامت الحكومة الكورية بإجراءات جادة من أجل تنمية صادراتها حيث شملت هذه الإجراءات[54]ص(78).

*ترشيد نظام سعر الصرف.
*منح حوافز تصديرية قوية.
*تحرير الواردات و لكن بصورة إنتقائية.
*توجيه و تصويب الائتمان نحو صناعات التصدير.

و قد إحتل التوجه نحو التصدير موقعا رئيسيا في الإقتصاد الكوري فكانت الصادرات الكورية تزيد بمعدل 8,2 % في المتوسط سنويا خلال الفترة الممتدة 1965-1980 وهو أعلى معدل في العالم لم تشهده دولة أخرى خلال هذه الفترة، و في الفترة الممتدة بين 1980-1987 أصبح معدل نمو الصادرات 14.3 % في المتوسط سنويا و بقي أعلى معدل نمو للصادرات في العالم خلال تلك الفترة، وتحتل كوريا اليوم المرتبة 11 في قائمة المصدرين وترجع الطفرة الكبيرة في نمو الصادرات الكورية إلى تلك السياسات التي اتخذتها الحومة الكورية لتشجيع الصادرات.

كما أن الحوافز المقدمة من طرف الحكومة الكورية تتمثل في:[54]ص(78).

- ❖ السماح بالاحتفاظ بالعائد من النقد الأجنبي للإستعمال الخاص.
- ❖ السماح بالحصول على قروض بالنقد الأجنبي.
- ❖ خفض الضرائب على الدخل من الصادرات بنسبة 50 % .
- ❖ إعفاء الصادرات و السلع الوسيطية (الموجهة للتصدير) من الضرائب الداخلية غير مباشرة.
- ❖ السماح للمصدرين باستيراد مواد و خامات و سلع وسيطية أكثر من إحتياجاتهم في الإنتاج الفعلي تحت ما يسمى بنظام " بدل الضياع أو الفقد ".
- ❖ تسهيل شروط إقتراض رأس المال العامل.
- ❖ تخفيض أسعار الفائدة على القروض بغرض التصدير.

أما في المكسيك فقد تم إدخال نظام التجارة الحرة و هو أسلوب لتشجيع الصادرات يقضي بمنح المنتجين الذين يحققون قيمة مضافة موجهة للتصدير حوافز مالية و غير مالية و بطريقة تلقائية، و قد سمي هذا النظام بخطة ديمكس" Plan DIMEX "[54]ص(79). وقد سمح للشركات المصدرة أن تستورد في حدود 30 % من قيمة صادراتها و بدون رسوم جمركية على الواردات، كذلك هناك نظام مماثل في البرازيل يسمى" BEFIX " لدعم الصادرات يتم بمقتضاه منح الشركات المصدرة تخفيضات

في الضرائب الجمركية على السلع المستوردة في المقابل تلزم هذه الشركات بتحقيق أهداف تصديرية[54]ص(79).

-نظرا لأهمية القدرات التنظيمية و الخبرات الوظيفية و المهارات العملية في إنجاز المهام التصديرية على اختلاف أنواعها و مواقعها، فإنه من الضروري أن تتضمن إستراتيجية تنمية الصادرات كيفية تنمية هذه القدرات و الخبرات و المهارات سواءا عن طريق الندوات أو دورات تدريبية أو عن طريق التدريب المباشر في مواقع العمل.

-من أكبر العقبات التي تعترض تنمية الصادرات النقص الخطير في الخبرات الإدارية و التسويقية في مجال التصدير في الدول النامية، و يتطلب هذا بناء قاعدة معلومات للتجارة الخارجية تشمل كل ما يلزم من بيانات عن المصدرين المحليين و الأجانب الذين يعرضون سلعا منافسة و المستوردين الأجانب و إحتياجاتهم و الأسعار العالمية ،و فرص التصدير المتاحة بأكبر قدر ممكن من التفصيلات[74]ص(52). و هذا ما يجب أن توفره المراكز المتخصصة في تنمية الصادرات في الدول النامية، و من الملاحظ أن بناء قاعدة معلومات حديثة و متجددة و متخصصة في التجارة الخارجية مع مناولة خدماتها بانتظام إلى المنتجين و المصدرين المحليين أصبح ضرورة مهمة لا غنى عنها في عصر حرية التجارة و العولمة و ما صحبه ذلك من تنافسية ضارية في الأسواق العالمية.

يتوقف نجاح استراتيجية الصادرات على وجود حزمة من السياسات المالية و الإقتصادية الملائمة أهمها تقرير الإعفاءات الضريبية للصناعات الناشئة الكامنة أو لبعض الصناعات الحديثة المتميزة بتقنياتها العالية.

3.2.2. دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أصبح موضوع دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي من الموضوعات التي تلقى إهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن إهتمام الباحثين الإقتصاديين بها بإعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكثيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وبإمكانها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل إقتصاد السوق.

ومن هذا المنطلق نريد هنا إبراز دور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى إسهامها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما يمكن إبراز عمق المشكلات والعقبات التي تقف حاجزا أو حجر عثرة في طريق تنمية وتطور هذا القطاع الحساس في الدول النامية، وإستجلاء أفضل الوسائل والأساليب التي يمكن للدولة القيام بها من أجل دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3.2.2. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يختلف تعريف و مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى وفقا لإختلاف إمكانياتها و ظروفها الإقتصادية و الإجتماعية مثل درجة التصنيع و طبيعة مكونات و عناصر الإنتاج الصناعي، و نوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة قبل الصناعات الحديثة، و الكثافة السكانية و مدى توفر الأيدي العاملة و مستوى تدريبها، و المستوى العام للأجور و الدخل، و غيرها من الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية التي تحدد ملامح و طبيعة الصناعات القائمة فيها كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه و هل هو للأغراض الإحصائية أم لأغراض التمويل أو لأي أغراض أخرى.

وعلى الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مفهومها لازال مختلفا فيه، حيث تعددت مفاهيمها وتعاريفها والتي إنطوت على أكثر من تعريف إلا أنه رغم صعوبة إيجاد تعريف موحد، فإن كل محاولات التعريف تمس المحاور الآتية:[75]ص(18).

-معيار العمالة: و هو من أبسط المعايير المتبعة للتعريف و أكثرها شيوعا لسهولة القياس و المقارنة في الإحصائيات الصناعية.

إلا أن عيوب هذا التعريف إختلافه من دولة لأخرى و أنه لا يؤخذ في الاعتبار التفاوت في مستوى التقنية المتبعة في الإنتاج، و بناءا على هذا الأسلوب فقد يتم تصنيف المؤسسات كثيفة رأس المال (نسبة الاستثمار إلى عدد العمال مرتفعة) باعتبارها مؤسسات صغيرة بسبب قلة العاملين فيها و يمكن أن يكون لهذه المؤسسات أهمية إقتصادية لإستغلالها رؤوس أموال كبيرة و تقنيات حديثة لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة

- معيار حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر): و هو معيار التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بين المؤسسات الكبيرة باعتبار أن حجم الاستثمار يدل على حجم النشاط الصناعي كميا و هناك معايير أخرى نوردها بإيجاز كالتالي:

- كثافة الاستثمار (نسبة الإستثمار لعدد العاملين).
- كمية و قيمة الإنتاج السنوي.
- أسلوب و شكل التنظيم الإداري للمؤسسة.
- مستوى تقنية الإنتاج.
- الإبداع بجميع أشكاله.

وإزاء هذه المعطيات فإن معيار عدد العمال وقيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة و الخدمات) كما يوضحه الجدولان التاليان:

الجدول رقم (13): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[142]ص(25).

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 3×10^6 $	صغيرة
50 – 200	3×10^6 إلى أقل من 12×10^6	متوسطة
200 – 499	12×10^6 إلى أقل 30×10^6	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من 30×10^6	كبيرة جدا

الجدول رقم (14): تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج القطاع الصناعي [142]ص(25).

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 2×10^6	صغيرة
50 – 99	2×10^6 إلى أقل من 30×10^6	متوسطة
100 فأكثر	20×10^6 فما فوق	كبيرة

ونتيجة للعيوب التي تعاني منها المعايير الإحصائية أو الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم إقتراح التعريف النوعي حيث هذا التعريف يركز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بحصة محددة في السوق التي تعمل فيه.

-المؤسسات الصغيرة غير مستقلة إذ تعتبر فرع لصناعات كبيرة لذا فإنها لا تتمتع بإستقلالية في إتخاذ القرار في بعض الحالات.

-إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم إدارتها بواسطة المالك أو الشريك وبطريقة شخصية وعليه فهذا المعيار ركز في التفريق بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالنظر إلى عدة عوامل أهمها الإدارة والملكية والحصة السوقية.

2.3.2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية

أثبتت التجارب بأن دعم المؤسسات الكبيرة لا يؤدي بالضرورة إلى الإسراع في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية لذلك أدرك صانعي السياسات الإقتصادية في الدول العالم محدودية التأثيرات الإيجابية المزعومة للمؤسسات الكبيرة (كثيفة رأس المال، الإعتماد على المستوردات، عدم إستيعاب العمالة الفائضة في الصناعة) ، التي لم تفلح في خلق النمو المدفوع ذاتيا[76]ص(164). كما أن الإعتماد على هذه المؤسسات الكبيرة لا يمثل الحل الأمثل أيضا كونه لا ينعكس سوى على فئة قليلة من الناس، لذلك فإن دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبادرات الفردية ، ربما يكون الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

وهذا ما أصبحت عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم ، إذ تحتل مكانة مرموقة ضمن أولويات خبراء التنمية في العالم المتقدم والنامي على حد سواء .

ونظرا لأهميتها فقد زاد إعتماد معظم دول العالم على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ويمثل الجدول التالي نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي مؤسسات في بعض دول العالم.

الجدول رقم (15): يمثل نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المؤسسات حسب عدد العمال في بعض إقتصاديات العالم1999[143]ص(125).

عددالعمال / الإقتصاد	9-0	49-10	99-50	499-100	أكثر من 500
الولايات المتحدة الأمريكية	56.8	15.8	20.7	5.2	1.5
ألمانيا	67.5	23.7	4.0	4.0	0.8
إسبانيا	68.7	27.1	2.4	1.5	0.2
البرتغال	80.6	16.3	2.0	1.1	0.1
المكسيك	90.3	6.5	1.3	1.5	0.4
بولندا	90.3	7.3	1.0	1.2	0.3
تركيا	95.0	3.2	0.8	0.9	0.2

نلاحظ من الجدول أن في غالبية الدول المتقدمة والنامية تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من مجموع المؤسسات والشركات .

ولقد أشارت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلى العديد من النقاط التي تبرز أهمية هذه المؤسسات في التنمية الإقتصادية :

*إستيعابها لكثير من اليد العاملة: لقد أصبح دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الإقتصادية إستيعابا لليد العاملة، ولمخرجات أنظمة التعليم بشكل خاص ويعتقد الكثير من الباحثين والمتخصصين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التي يمكن الإعتماد عليها لإستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الوطنية في سوق العمل.

و تشير إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية إلى أن الأغلبية الساحقة من الوظائف الجديدة في العالم هي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أكثر من 93% من المؤسسات في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة و تمثل 60 إلى 70 % من اليد العاملة في دول هذه المنظمة[77]ص(15).

الجدول رقم (16): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف[144]ص(25).

	جنوب إفريقيا	مجموع دول منظمة التعاون والتنمية	اليابان	الهند	إيطاليا	سنغافورة	فرنسا
نسبة العمالة الموظفة	% 55	% 70- %60	% 74	% 50	81 %	% 35	% 69

ويتضح من الجدول أهمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل جديدة بحيث ينظر إليها أنها الآلية الأكثر ملائمة للتخفيض من حدة البطالة السائدة خاصة في أوساط خريجي التعليم المتزايد في السوق العمل في الدول النامية

*إسهامها في تنمية الصادرات والتقليل من الإستيراد مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات للدول النامية ففي بلدان شرق آسيا و في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية تقدر صادراتها بـ40 % وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OCDE) [78]ص(97). كما تساهم بصورة محسوسة في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج المحلي الخام كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (17): يمثل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإلى إجمالي المؤسسات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مختلفة[77]ص(17).

الدولة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	% 99,7	% 48
ألمانيا	% 99,7	% 34,9
فرنسا	% 99,9	% 61.8
إيطاليا	% 99,7	%40.5
اليابان	% 99,5	% 27.1
جنوب إفريقيا	% 98.4	% 64
المغرب	%98.7	% 32
الجزائر	% 98.3	% 48
روسيا	% 97	% 18
مصر	% 95	% 63

ويلاحظ من الجدول المساهمة الكبيرة التي يلعبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج القيمة المضافة، حيث بلغت النسبة في جنوب إفريقيا 64 % من الناتج المحلي الإجمالي.

*قدرتها على الإرتقاء بمستوى الإدخار والإستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (إدخار الأفراد، العائلات ، التعاونيات ، الهيئات غير الحكومية) وبالتالي موارد مالية كانت ستوجه للإستهلاك الفرد الغير منتج .

*تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأرياف والمدن، و مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

*تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للإبتكار والتجديد وتطوير الخبرات الفنية ونجد في هذا السياق أن العديد من هذه المؤسسات في الدول النامية قد نجحت في تقليد الكثير من قطاع الغيار والماكينات والآلات وتطويرها لتصبح بديلا جيدا للقطع المستوردة ، وبالتالي إذا أريد لهذه المؤسسات في الدول النامية أن تملك القدرة التنافسية في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة فلا بد لها أن تحسن منتجاتها .

بالإضافة إلى هذه الأهمية والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تعتبر مجالا خصبا لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية نظرا للخصائص التي تمتاز بها، فمثلا نجد أن تونس والمغرب تمكنتا من جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه المؤسسات خاصة الصناعات النسيجية والغذائية نتيجة الإنفتاح الإقتصادي السائد في هذين البلدين منذ مدة .

3.3.2.2. مشاكل تنميةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

رغم توالي الآليات المؤسسية والإجراءات الإقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقية ومساهمتها في الإقتصاديات النامية وإحتواء الإشكاليات التي تحجم دورها فإن محدوديتها الواقعية تدل على تنامي تلك المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه فإن أبرز وأهم تلك المعوقات هي كالتالي :

– المشكلات الإدارية(صعوبات إدارية وقانونية):

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الإستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية، حيث أن الإدارة في كثير من الدول النامية تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي[79]ص162.كما أن تعدد مراكز إتخاذ القرار ، وكذا المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المشروعات بالإضافة إلى عدم إستقرار النصوص القانونية، كل هذه العوامل تحد من قدرة هذه المشروعات على العمل والإنطلاق لمواكبة المتغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة.

– المشاكل المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار الصناعي لتوطين مؤسساتهم حيث يمثل إنشاء مؤسسة في الدول النامية تحدي حقيقي خاصة في الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية، حيث يشكل عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي والحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية والتوزيع الغير مدروس للعقار صعوبة كبيرة للمستثمر الحقيقي لتوسيع نشاطه أو إنشاء نشاط جديد[80]ص13.

– مشاكل التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل أو رؤوس الأموال الضرورية لتمويل المشروع و تشير الإحصائيات أن 1 من 20 مؤسسة في دول شرق أوروبا تستطيع الحصول على قروض بنكية لتمويل المشروع في مرحلة انطلاقها[80]ص14. كما أن البنوك تفضل تمويل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف، تغيير أسعار الفائدة...)وفي تحقيق البنك العالمي أن 80 % من مشروعات محل تحقيق تم إنشائها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الإقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة، غير أن تغاظي المنظومة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يرجع بالدرجة الأولى إلى محدودية هذه المصارف من جهة الموارد المالية وكذا تميزها بمحدودية على المستويات مختلفة منها على سبيل المثال :

*محدودية التمويل المتعلقة بالتكاليف و الضمانات، حيث أن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحدان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال المناسبة و بالتالي أضحى هذا الوضع عائقا لتطور المشروعات[81]ص(5).

*محدودية التمويل متعلقة بالصيغ و الإجراءات حيث يتميز التمويل التقليدي بمحدوديته الصيغية وتعقيداته الإجرائية و الوثائقية.

كما أن مبررات رجال البنوك في التغاضي على تمويل المشروعات الصغير و المتوسطة يرجع إلى إعتقادهم أن أصحاب الأعمال في هذه المنشآت يفتقرون إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية القليلة مما يعني عدم القدرة على إستخدام الموارد المالية إستخداما رشيدا، ومن ثم زيادة إحتمالات الوقوع في مشاكل وربما الفشل الكامل، كما أن نسبة عالية من المنشآت في المؤسسات الصغيرة تعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية، ولا تهتم بتسجيل عملياتها وتدون حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها و هذا مما يزيد من مخاطر التعامل معها خاصة عند وجود هذه المشاكل[73]ص(227).

وإذا ما قورنت تجارب الدول النامية في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نظيرتها في الدول المتقدمة فنجد أن الفرق شاسع من حيث حجم التمويل وكذا أساليبه. فمثلا نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان لا يواجه أي صعوبة في الحصول على التمويل اللازم وذلك لتعدد المصادر وأساليب التمويل، حيث تقوم كل من البنوك التجارية و هيئات التمويل الحكومية بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن هذه البنوك و الهيئات متخصصة في مجال تمويل هذا القطاع ولها فروع في العديد من المناطق اليابانية ومن بينها:[82]ص(3).

- Smal Business Finance Corporation.
- Shoko Chukui Bank.
- National Lif Finance Corporation.

وأخيرا نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تملك 52 فرعا منشورة في أنحاء متفرقة من اليابان.

النظام الجبائي:

إن الصعوبات التي تعترض جهاز الإنتاج من خلال النظام الجبائي المطبق عليه لاسيما ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة و الموارد المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة و كذا الرسم على القيمة المضافة. إذ في بعض الأحيان ما يطبق على المنتوج المحلي يكون أعلى من المستورد مما أدى إلى توقيف عدة مؤسسات عن النشاط و فقدان العديد من مناصب الشغل بما في ذلك تحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى الدائرة التجارية[83]ص(339).

4.3.2.2. الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن يتخذ دعم الحكومات في الدول النامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة صور ومظاهر وفي مختلف مراحل هذه المشروعات والتي تتمثل فيما يلي :

*إزالة القيود والمعوقات الإدارية وكذا توفير البنية التحتية من طرق مواصلات وتدريب وتأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض رسوم الإنتاج والضرائب المباشرة وغيرها.

*تقديم الإستشارات الإقتصادية وتشمل على تعريف المنتجين بالإعتبارات الخاصة بإقتصاديات المشروع، مثل إختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم والأسواق، وبعد قيام المشروع هناك الدعم الخاص فيما يتعلق بالمواد الأولية واليد العاملة والإئتمان وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتحسين القدرة التنافسية...إلخ .

أما الإستشارة الفنية فتشمل المسائل المتعلقة بالإختيار والإستغلال الأمثل للآلات والمعدات، تخطيط و تركيب بناء المصنع والفن الإنتاجي ، الصيانة والإصلاح .

وتشمل الإستشارة الإدارية المسائل المتعلقة بالتمويل وتخطيط الإنتاج و تسويق المنتجات.

*المساعدات المالية باعتبارها أن هذه المشروعات تواجه صعوبات فيما يخص إهتمام البنوك التجارية بإقتراضها بشروط ميسرة، فإنه يتعين على الحكومة ضمان أي خسارة يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك حتى تخفف من شروطها وتتعامل بأكبر عدد منها، وأن تشجع على إقامة مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع هذه المشروعات تراعي ظروف نشاطها وإمكانياتها المتاحة.

*إنشاء هيئة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا للتغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك مقابل الحصول على الإئتمان.

*تحديد الحكومة بوضوح لسياساتها وخططها الإئتمانية إتجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الصناعية الشاملة مع بيان أهدافها وتوجيهاتها إزاء دور هذه المشروعات اقتصاديا وصناعيا.

3.2. تنمية وتطوير القطاع الخاص

إن الوسيلة الأكثر إستدامة لتخفيض الفقر في الدول النامية تأتي من خلال خلق أعداد كبيرة من فرص العمل التي تدر دخولا جيدة وذلك في القطاع الخاص، لقد أثبتت التجربة في بعض الدول النامية في العقدين الأخيرين بأن أفضل طريقة لتخفيض نسبة الفقر هي عن طريق الجمع بين تزايد تشغيل القوة العاملة في القطاع الخاص ورفع انتاجية هذه القوة العاملة و رفع الأجور الحقيقية الفعلية للعمالة، ولقد تبين أن النمو المبني على قاعدة السوق كمحدد للمسار الإقتصادي وتشجيع المؤسسات والعمال للإستثمار في المعدات المادية ورأس المال البشري (المهارات) يؤدي إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل للجميع.

إن الدول النامية تدرك ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع ومستدام وبالتالي فهي مدعوا عن طريق برامجها التنموية لتعزيز الشراكة بين القطاعات الإقتصادية (العام والخاص) وفي نفس الوقت تولي خطط التنمية في هذه الدول للقطاع الخاص الدور الرئيسي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أن خطط التنمية المتبعة في هذه الدول تدرك أهمية إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية وتعزيز التنافس وكذا نشاط الوساطة المالية، ومن أجل ضمان إستخدام الموارد ولخلق بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص ينبغي أن يبقى دور الدولة محصورا في ضمان وجود بيئة إقتصادية كلية مستقرة [84]ص(68).(مثل وجود نسبة تضخم متدنية، ونظام مستقر لسعر الصرف العملات...إلخ) وعلى أداء وظائف السيادة ونشاطات إقتصادية وخدمات إجتماعية محدودة.

إذن فالتحدي الأساسي والرئيسي أمام الدول النامية يكمن في كيفية الحصول على نمو من منطلق قاعدة واسعة للقطاع الخاص في ظل العوامل الثلاث الهامة والمرتبطة ببعضها البعض.

1-ضعف البنية المؤسسية الخاصة بالقطاع الخاص من حيث ضعف أساليب الحكم وقلة المؤسسات الداعمة لإقتصاد السوق .

2-ضعف البنية التحتية .
3-صغر حجم القطاع الصناعي، وإستمرارصغر حجم معظم المؤسسات الخاصة في الدول النامية.

وفي هذا المبحث سوف نتناول الحواجز الموجودة في بيئة نشاطات الأعمال ، كما نبرز فيه مجموعة من الطرق التي يمكن أن تتبناها الدول النامية من أجل تحقيق قطاع خاص يتسم بحيوية أفضل على خلق فرص عمل .

1.3.2. بيئة القطاع الخاص وعناصر الحكم الجيد

إن معظم الحكومات والشعوب يجعلها التطلع إلى التنمية الوطنية مع تفسيراتها المتعددة أن تعريف التنمية الإقتصادية غالبا ما يتمحور حول جوانبها الإقتصادية إرتفاع مستوى الرفاهية المادية عبر الدخل والتوظيف المضمونين لكل من يرغب، ولكن من يذهب أولاده إلى مدارس مترديه، أو لا تتوفر له مياه شرب نظيفة، أو يواجه خطر العنف يعلم أن التنمية تتمثل أيضا في توفير خدمات إجتماعية مناسبة، إن التنمية هي في المحصلة النهائية تنمية بشرية، نوعية معيشية أفضل مع خيارات وفرص أوسع ليتمكن الإنسان من تحقيق قدراته بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة، كالمساواة في المعاملة، حرية الخيار، التعبير عن الرأي وفرص للمشاركة في عملية إدارة الحكم، إن الأكثرية الساحقة من الدساتير في الدول النامية تكرس قيم التنمية هذه وإن إدارة الحكم العامة هي أحد الآليات التي تؤمن تحقيق هذه القيم لمصلحة الناس[84]ص(62).

إن إدارة الحكم العامة في الدول العربية أو في أي مكان آخر من العالم تتجسد في كل نشاط يتعامل فيه الأفراد والمجموعات مع الحكومة، أي التحدي الذي يواجه الحكومات والشعوب في أي مكان في العالم يتمثل بتعزيز التعاملات السلسة والمنتجة وتقليص التعاملات المحبطة و الهادرة للطاقات في منحنى بإتجاه الحكم الجيد، إن إدارة الحكم العامة هي ممارسة السلطة بإسم الشعب، فإن الحكم الجيد هو ممارسة السلطة بشكل يحترم كرامة وحقوق وحاجات الجميع في الدولة.

*تأثير عناصر الحكم الجيد على تطوير القطاع الخاص.

قد تكون ما تعاني منه بيئة نشاطات الأعمال من المشاكل المتعلقة بأسلوب الحكم الجيد أكبر وأهم حاجز أمام تطوير القطاع الخاص[85]ص(3). ومن عوائق التي تحول دون نمو حجم المؤسسات

وبشكل عام تواجه المؤسسات في الدول النامية عدم توفير فرص يمكن أن تكون مدرة للأرباح، وضعف في القدرة على التوسع في أسواق المنتجات، ومع ذلك فإن المؤسسات الأكبر حجما والأطول عمرا لديها القدرة على تحقيق النجاح وإمتلاك الأراضي الخاصة بها لمزاولة نشاطات التصدير، ويبدو أن أحد الأسباب لذلك هو ما يوجد لدى هذه المؤسسات الكبيرة من قدرة على إستخدام شبكاتها الممتدة داخليا الغير نظامية ومن خلال إيجادهياكل متكاملة، تتمكن هذه المنشآت من تعدي العجز في أساليب الحكم والعجز المؤسسي في بيئة نشاطات الأعمال، غير أن هذه الفرص ليست متاحة إلا لمجموعات محدودة في أي دولة من الدول النامية، ومن ثم يمثل ضعفا في أداء المؤسسات الداعمة لإقتصاد السوق في قيامها بنشاطاتها وبالتالي ذلك يمثل عجزا يحول دون تحقيق أي نمو للداخلين الجدد في نشاطات الأعمال في الدول النامية .

إن عناصر الحكم الجيد يجسد نفسه في أشكال مختلفة في الدول النامية.
-الفساد وعدم كفاءة تفاعل المسؤولين الحكوميين مع نشاطات الأعمال التابعة للقطاع الخاص[86]ص(108). فالفساد هو من المظاهر المميزة والشائعة لإدارة الحكم الرديئة، وهو يتبدى في المحسوبيات ومحاباة الأقارب والرشوة، وإن الفساد ينفي التضمينية لأنه ينتهك مبدأ المساواة في المعاملة كما أنه نتيجة مباشرة لإنعدام المسائلة الداخلية والخارجية، بمعنى آخر، أن الفساد هو من عوارض إدارة الحكم الرديئة ، مع الإشارة أن إنعدام الفساد لا يؤمن وحده حكما جيدا .

-مؤسسات مشجعة لإقتصاد السوق لا تعمل بكفاءة أو أنها غير موجودة أطلاقا في بعض الأحيان مثل الجهات المعنية بضبط التطبيق للعقود (محاكم ، هيئات قضائية ، هيئات تحكيم ..)أو المنظمة لتدفق المعاملات (مثلا: حول جدارة المقترضين في الوفاء بإلتزامه) .
-ضعف أداء القطاع العام من حيث تقديم خدمات أساسية .

إن الفجوة في إدارة الحكم بين الدول المتقدمة والدول النامية كبيرة وشاسعة، ولهذه الفجوة مكونان أساسيان:
*مؤشر لنوعية الإدارة في القطاع العام والذي يقيس فعالية وكفاءة البيروقراطية، حكم القانون وحماية حقوق الملكية، مستوى الفساد، وآلية المسائلة الداخلية و نوعية التنظيمات.
*مؤشر المسائلة العامة: ويقيس مدى إنفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة و إحترام الحريات العامة، شفافية الحكومة وحرية الصحافة.

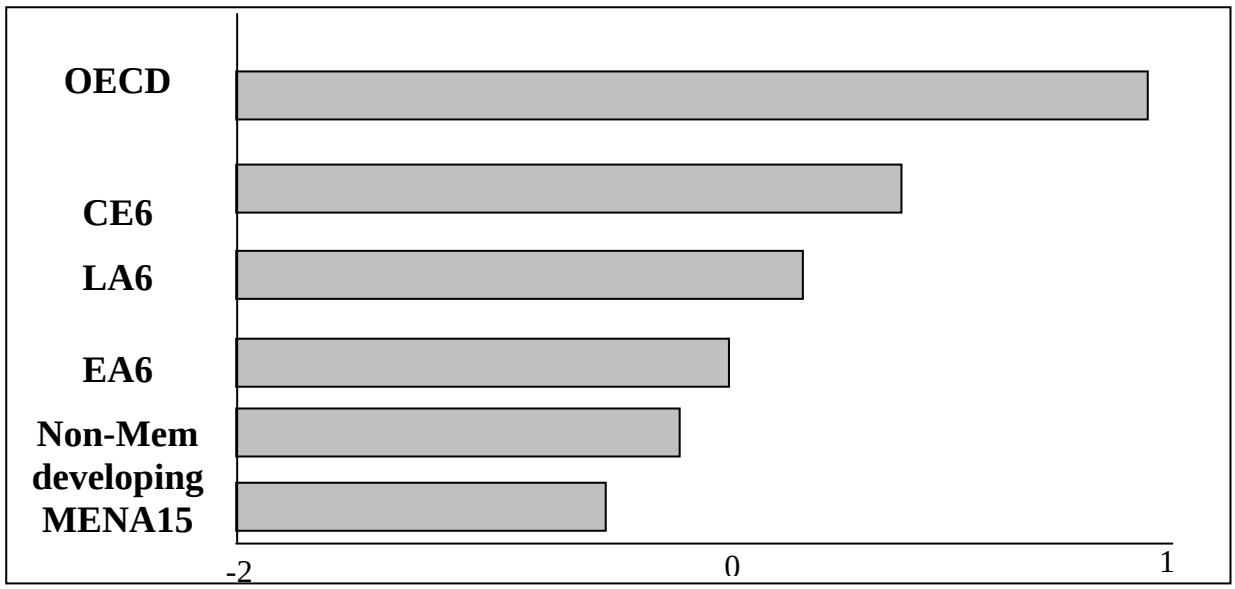

OECD: دول منطقة التعاون و التنمية الإقتصادية

MENA15 : الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

EA6 : شرق آسيا : ماليزيا ، أندونسيا ، تيلوند ، الفلبين ، سنغافورة ، وفيتنام.

LA6 : دول أمريكا اللاتينية : الأرجنتين ، شيلي ، المكسيك ، فنزويلا ، البرازيل ، الأرغواي

CE6 : دول وسط أوروبا.

الشكل رقم (04) يوضح الفجوة الموجودة على مستوى إدارة الحكم بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباقي العالم[87]ص(8).

في مقارنة دول منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدول العربية) بالدول التي تتصف بمستوى دخل ومميزات متشابهة، وهي تشكل في مجملها دول النامية فإن دول المنطقة الأولى تقع في أسفل سلم المؤشر العام لنوعية إدارة الحكم.

1-بالنسبة للمؤشر الأول (نوعية الإدارة في القطاع العام) في هذا المؤشر توازي دول المنطقة (العربية) بشكل عام مثيلاتها على مستوى العالم وإن تختلف عنها قليلا.

2- بالنسبة للمؤشر الثاني (المسائلة العامة) في هذا المجال تختلف دول المنطقة بشكل أكبر بكثير في باقي العالم، حيث ترتفع نوعية المسائلة العامة بإرتفاع الدخل وعموما تتخلف المنطقة في مقاييس المسائلة العامة وكلما إزداد غنى الدولة كلما كبرت الفجوة[87]ص(8).

إن للعديد من العوامل يد في الأداء الإقتصادي المخيب للدول النامية، و لرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل، إدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها وهذه السياسات تحدد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجذاب للإستثمار والإنتاج من عدمه، وإن التجارة تتفاعل مع الحوافز والكلفة والقيود المفروضة عليها، وهذه العوامل مجتمعة تشكل ما يسمى بـ" مناخ الأعمال " أو " مناخ الإستثمار " والعبارة الأخيرة أضيق نطاقا.

إن دور الحكومة يكمن في التأثير على مناخ الأعمال والإستثمار عبر رسم وتطبيق السياسات، المطلوب سياسات جيدة وتطبيق جيد لهذه السياسات في آن واحد، ان تواجد أحد هذين العنصرين دون الآخر لا يؤدي إلى نتيجة، إذا نظرنا إلى الدول العربية (بصفتها جزء من الدول النامية) فالمناخ الإداري للأعمال لايزال متخلفا بشكل كبير عن الدول المنافسة في مختلف أنحاء العالم، في المغرب أكثر من نصف الشركات في إحصاء أجري مؤخرا بأنها تعين وسطاء أو موظفين متخصصين بالتعامل مع إدارات الدولة.

أما في الأردن فإن على كل مستثمر ينوي تسجيل شركة جديدة الإنتظار ثلاثة أشهر، ينقضي نصفها لإجراء معاملة واحدة – التفتيش من قبل الوزارة المختصة- [88]ص(55). إن إرتفاع التكاليف والمخاطر بالنسبة لكل الأعمال لا يقلل فقط من كمية الإستثمارات الجديدة بل يؤثر سلبا على نوعية وفعالية الإستثمارات القائمة مما ينعكس سلبا على النمو.

إن تحسين مستوى التضمينية والمسائلة في آليات إدارة الحكم في الدول النامية سيساعد في ثلاث أشكال:[88]ص(57).

-عبر التقليل من إستمرارية الأثر السلبي للسياسات الإختيارية والمنحرفة.

-عبر تحسين الأداء الإداري مما يقلل من كلفة ومخاطر الإستثمار والأعمال.

-عبر تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال.

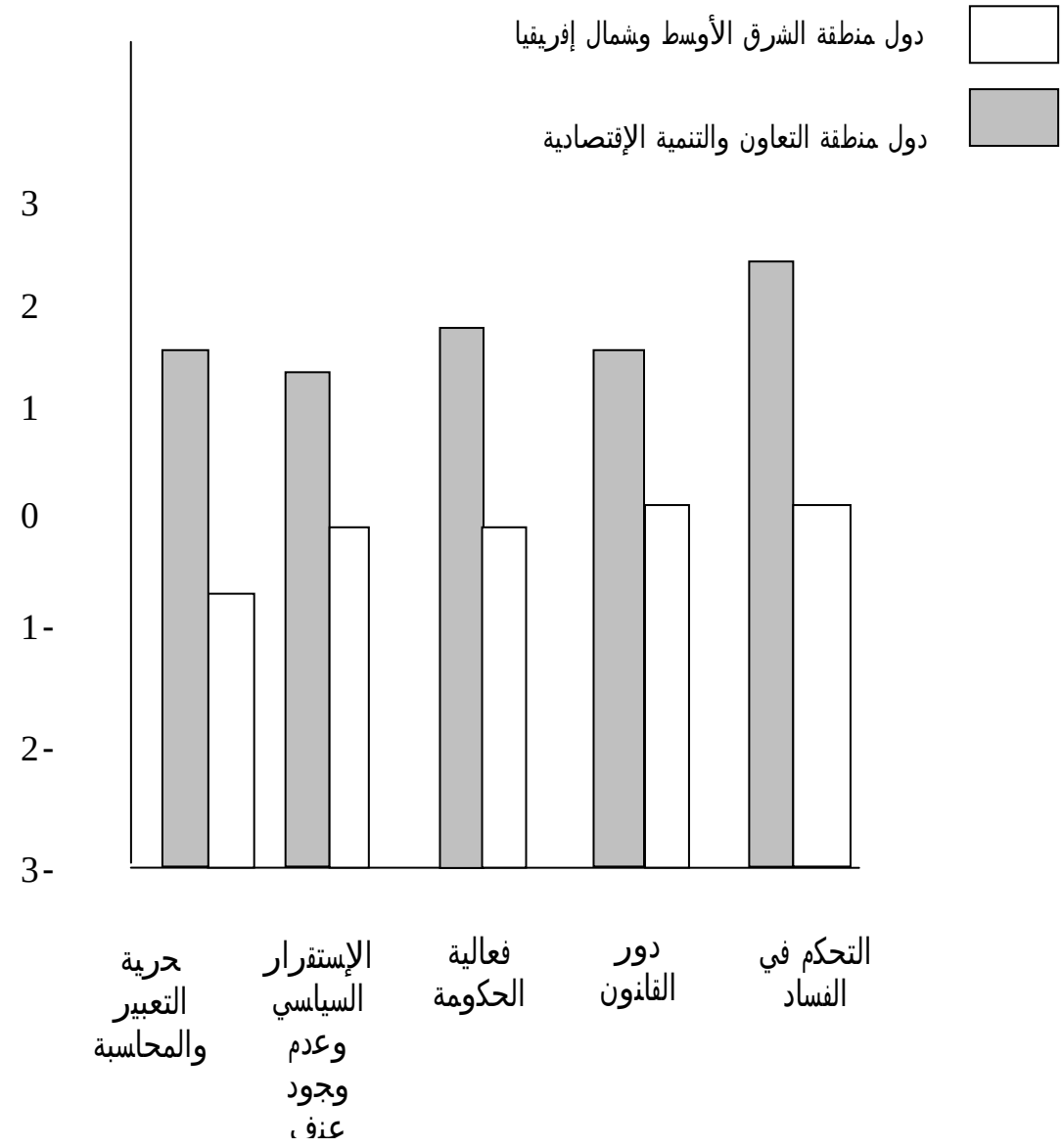

الشكل رقم (05): يوضح مؤشرات الحكم الجيد في دول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[88]ص(63).

وفي دراسة أجريت من طرف خبراء واقتصاديين في كل الفئات على مستوى الدولي تم فيها دراسة مقارنة بين 188 دولة في 5 أبعاد لأساليب الحكم المتبعة والملاحظ من الرسم أن هناك فرق واضح بين (المنطقتين) في مؤشرات الحكم الجيد المعتمدة والقائمة في مختلف المنطقتين، يشير التحليل المتعلق بالرسم البياني أن قضايا أساليب الحكم تكون أحد الأسباب لعدم قدرة المؤسسات الخاصة

على النمو في الدول النامية، كما أن القدرة على مواصلة العمليات لهذه المؤسسات تتأثر بمشاكل مرتبطة بأسلوب الحكم بما يترتب عليها من زيادة التكاليف وقصور في الكفاءات وأحد الأمثلة على ذلك والواضحة هو ضرورة دفع مبالغ مالية غير رسمية عند التفاعل / التعامل مع البيروقراطية.

2.3.2. البيئة التنظيمية والإستثمارية وتأثيرها على أداء القطاع الخاص

إن أفضل طريقة للدفع بالنمو في القطاع الخاص هي أن يتم إيجاد البيئة التي تمكن المستثمرين المحليين والأجانب من إختيار المجالات التي يريدون أن يدخلوا فيها من أنفسهم التي تتيح لهم المجال للعمل على توسيع نشاطات أعمالهم، إن أفضل وسيلة لتحقيق تطوير القطاع الخاص هي من خلال تخفيض أو التخلص من الحواجز القائمة حاليا والتي تقف أمام نمو المنشآت في الوقت الذي لا يمكن تحقيق أي برنامج تنموي مؤسسي على نطاق واسع خلال فترة قصيرة، إلا أنه لو كان هناك تركيز على التصدي للمشاكل فذلك ما قد يؤدي إلى تحقيق نتائج على المدى المتوسط وهذا مثلا ما تدل عليه التنمية السريعة التي حققتها دول أوربا الوسطى الناجحة مثل سلوفينيا، المجر، وبولندا والتي وضعت تركيزا قويا ومعقولا على إستعادة نشاط مؤسسات السوق وتطويرها، وكذا تطوير أساليب الحكم والتي تمت خلال التسعينات.

في كثير من الدول النامية تم البدء في الكثير من الإصلاحات المطلوبة، من ضمن تلك الإصلاحات الرئيسية كان إصلاح الخدمة المدنية، وكذا مبادرات لإصلاح القضاء وكثير من المعوقات التي تحد من نمو القطاع الخاص وتطوره، ومن هذه الإصلاحات نذكر ما يلي:

1.2.3.2. تخفيض حالة غياب الإطمئنان بالنسبة للسياسات

إن هناك ثلاث مستويات من غياب الإطمئنان لدىالمؤسسات القطاع الخاص في الدول النامية خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[88]ص(66).

- عدم الإطمئنان حول البيئة المالية للدولة (الموازنة) والإقتصادية على المستوى الكلي.
- عدم الإطمئنان حول مسار وتتبع السياسات الهيكلية.
- عدم الإطمئنان الناجم عن عدم توفر معلومات حول الأسواق.

وينبغي أن يتم التبني لثلاث مجموعات من الإصلاحات من أجل مواجهة كل مستوى من هذه الحالات على حدى.

إن السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي تؤثر على نشاطات القطاع الخاص[89]ص(3). من خلال تأثيرها على مستوى ما تحققه المنشآت من ناتج وعلى أسعار الناتج وعلى أسعار المداخلات وعلى ما تدفعه المؤسسات من فوائد على مديونياتها، وعلى ما تدفعه المنشآت من أجور للعاملين و على أسعار صرف العملات التي تتعامل بها ، فعندما تكون الأسعار مستقرة والمبالغ المدفوعة إلى الخارج تتم على نحو متواصل حينئذ يتمكن القطاع الخاص بدون متاعب من القيام بالتخطيط للمستقبل من حيث مقدار الناتج ومستويات الإستثمارات .

إن غياب الشفافية (من حيث ما يتعلق بالموازنة العامة وعملية وضع السياسات) هو الذي يجعل القطاع الخاص يشك في عدم وجود إستقرار إقتصادي على المستوى الكلي وكذا عدم وجود التوجه على المدى المتوسط في السياسات، وما تتوفر من الإحصائيات فلا يمكن الإعتماد عليها.

إن المصادر الأساسية والرئيسية في جانب عدم الإطمئنان على الوضع المالي للدولة والإقتصاد على المستوى الكلي هو تعرض إيرادات الدولة لتقلبات منها الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط (بالنسبة للدول النامية النفطية) والسلع وأنماط الصرف لأموال الدولة المتعبة، إن وكلاء القطاع الخاص يتوخون الحذر بالنسبة لقدر البلد على تمويل العجز في موازنتها[90]ص(28). ويميلون إلى تأجيل قيامهم بأي إستثمارات رأسمالية طويلة الأجل بل إلى مزاولة نشاطات قصيرة الأجل وقليلة المخاطر وذلك على حساب إستثمارات ذات إنتاجية أفضل، فالمطلوب إذن على مستوى الإقتصاد الكلي هو أن تستمر الدول النامية في جهودها المتمركزة والمتواصلة نحو إدارة حكيمة للإقتصاد على المستوى الكلي وتشجيع سياسات الإنفتاح التجاري ووجود أسعار صرف للعملات ترتكز على المنافسة وهذا ما سيكون له أهمية خاصة عندما تأتي أوقات تكون فيها أسعار النفط متدنية (الدول النامية النفطية).

لقد استطاعت بعض البلدان مثل اندونيسيا والشيلى أن تهون من آثار التدهور الناجم عن هبوط أسعار النفط وذلك من خلال مواصلة العمل بسياسات تجارية متفتحة وتقديم حوافز مشجعة لإقتصاد السوق في معظم عمليات وضع المخصصات الإستثمارية.

إن غياب الإطمئنان للسياسات الهيكلية يمكن بدوره أن يخفف وذلك من خلال زيادة الشفافية والإنفتاح والشمولية في عملية وضع السياسات وذلك لتخفيف حالات عدم الإطمئنان الذي يواجهها القطاع الخاص في الدول النامية فمثلا في سنغافورة يعمل مواطنون في القطاع الخاص كأعضاء مجالس إدارة هيئات رسمية وكأعضاء في لجان إستثنائية مؤقتة، ويقوم هؤلاء بمراجعة السياسات والبرامج وتقديم توصيات للنظر فيها من قبل المسؤولين الحكوميين، إضافة إلى ذلك عادة ما تقدم الحكومة بدعوة الغرف التجارية وجمعيات ونقابات معنية وصناعية لتقديم ما لديها من آراء حول قضايا محدودة،كما تتميز السياسة اليابانية بالتعاون بين الوحدات العامة والخاصة ويتضح هذا "النظام" من خلال نظام المجلس وهيئات الصناعة.

فعلى الرغم من أن الإقتصاد الياباني يقوم على أساس السوق الحر إلا أن واقع السياسة الصناعية يشير إلى أن الحكومة تضع الخطوط العريضة كما تراه ملائما في مجال التنمية الإقتصادية ثم تدفع القطاع الخاص إلى التحرك في هذا الإتجاه.

لقد نجح في اليابان نظام تنسيق وجهات النظر بين القطاعين العام والخاص، وأدى هذا إلى زيادة فعالية السياسة الصناعية لدرجة أنه أحيانا يستخدم إصلاح اليابان " شركة مساهمة" في وطن الإقتصاد الياباني ككل، وفي بعض الحالات تسعى الحكومة لدفع مصالح القطاع الخاص، وفي حالات أخرى تتدخل بعنف وفي كلى الحالتين فإن الحكومة لا تضع السياسة إلا بعد مراجعة آراء أو وجهات نظر القطاع الخاص[45]ص(150).

إن قيام بعض الدول النامية بإنشاء لجان تعمل على جمع ممثلين من منشآت القطاع الخاص مع مسؤولين حكوميين لمراجعة العوائق القانونية والإجراءات الإدارية التي تقف أمام إستثمارات القطاع الخاص ولتقديم توصيات حول التغيرات في البنية التنظيمية والإجراءات الإدارية الخاصة بالتجارة و الإستثمار،وهذا نوع من الشفافية فيما يتعلق بخطط الحكومة، وقد أنشأت بعض الدول العربية لجان تسيير تقوم بهذا الدور نذكر من بينها اليمن ومصر.

وأخيرا ونظرا لعدم تطوير مؤسسات مشجعة لإقامة إقتصاد السوق بشكل كامل، تواجه مؤسسات القطاع الخاص عدم الشعور بالإطمئنان في حالات محددة بسبب عدم توفر المعلومات، ويشمل ذلك عدم القدرة على تحديد أسواق، عدم ضمانة وقدرة الضبط في تنفيذ العقود، عدم توفر مهارات تخصصية في نشاطات الأعمال مثلا في مجالي المحاسبة ومسك السجلات المحاسبية ومجالات التسويق والتصدير، إن

عوامل كهذه تعمل على زيادة عدم الإطمئنان لدى مؤسسات القطاع الخاص حول المستقبل وما ستحقق فيه من أرباح وطموحات وبالتالي تجعلها تتجه نحو الإستثمار في نشاطات ذات المخاطر المتدنية والمدى القصير.

إن في كامل الدول النامية تقريبا ما يعيق الحماس للإستثمار الأجنبي الخاص هو حالات عدم الإطمئنان فيما يتعلق بحقوق الملكية والإجراءات الخاصة بحل النزاعات التجارية[91]ص(3).

إن عملية التخفيف من حالة عدم الشعور بالإطمئنان المحددة من قبل المنشآت يتطلب سلسلة من عمليات البناء المؤسسي والحاجة لتوفير موارد للتخطيط ولنشاطات الأعمال لمنشآت القطاع الخاص،ويمكن لتنظيم الترابط فيما بين المنشآت على نحو مؤسسي بشكل أعمال مقاولة من الباطن ومنح التراخيص إمتياز بين المؤسسات أن توفر ذلك آليات إضافية لنقل المعرفة والتكنولوجيا علاوة على كونها أداة لتحسين مستوى جودة المنتجات وإدخال منتجات جديدة إلى الأسواق المحلية[45]ص(15). وقد دلت تجربة بلدان شرق آسيا أن قيام منشآت كبيرة بالتعاقد من الباطن لمشروعات خاصة صغيرة ومتوسطة الحجم وفر فرص التبادل المعلومات ولنقل التقنية ولتنسيق مهارات الإدارة والتسويق في بيئته تتسم بتبادل الإحترام والتقدير للمعرفة.

2.2.3.2. تحسين أساليب الحكم والمؤسسات المشجعة لإقتصاد السوق

ما يمكن أن يساعد كثيرا على تطوير القطاع الخاص هو تحسين أساليب الحكم (خاصة في مجال التعامل ما بين الأجهزة البيروقراطية والقطاع الخاص) علاوة على القيام بتطوير مؤسسات رسمية ترتكز على قاعدة إقتصاد السوق.

هناك ثلاث مجالات هامة من بين المجالات الكثيرة التي ينبغي إتخاذ خطوات عملية نحوها هي:

- تعزيز محاسبة الحكومة وموظفي الخدمة المدنية.
- وجود أنظمة قانونية وضبط التطبيق للعقود.
- تخفيف الحواجز التنظيمية.

إن تعزيز خضوع القطاع العام للمحاسبة فيما يتعلق بدوره في تنظيم نشاطات القطاع الخاص يعد من أهم الخطوات التي تتيح الإمكانيات لنمو مؤسسات القطاع الخاص[92]ص(4). وخاصة الصغيرة منها ، إذ يعتبر الفساد الإداري من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص ، و على سبيل المثال فإن دفع مبالغ غير رسمية (رشاوي) من اللازم لأجل الحصول على خدمات عامة ورخص وتراخيص.

وعند التعامل مع السلطات الضريبية وإلى حد ما أقل هناك أيضا ما يفيد بالحاجة لدفع رشاوي للمعاملات الجمركية وللحصول على رخص بناء و لإمتلاك الأراضي [93]ص(3).

يتطلب التصدي لهذه القضايا إجراء إصلاحات واسعة في الخدمة المدنية ، ووضع إجراءات للمحاسبة وكذا وضع آليات للمحاسبة في الجهاز الإداري للدولة شاملا بما في ذلك إصلاح إجراءات المشتروات والتعاقد وتحسين عملية تدقيق الحسابات والعمليات الإشرافية .

تدل آخر الدراسات أجريت في بلدان متطورة ونامية على أن المنشآت الجديدة والصغيرة في القطاع الخاص تعتمد على حسن أداء الأنظمة القانونية في عمليات المقاضاة لحل الخلافات التجارية ، ولكن يعتمد عدد كبير من المنشآت على الوساطة غير الرسمية لحل نزاعات متعلقة بمدفوعات مستحقة وقد تكون وسيلة أسرع من المقاضاة عبر اللجوء إلى المحاكم الرسمية. وعليه يمكن تنفيذ إستراتيجية من قبل الدول النامية للإصلاح القضائي وذلك لإعطاء المزيد من الإستقلالية للقضاء، والتركيز على النزاهة والشرف للجهاز القضائي وتعزيز دور أجهزة الإشراف على القضاة[94]ص(75). ومن ناحية التشريعات لا بد من وضع قوانين جديدة وعلى وجه الخصوص قوانين تجارية حديثة وذلك كجزء من عملية تطوير نظام قانوني قابل للعمل بفعالية ومن أجل تشجيع إقتصاد يعمل بناءا على مبادئ إقتصاد السوق

عادة ما تواجه منشآت القطاع الخاص إجراءات تنظيمية وإدارية حكومية معيقة وثقيلة في عملية تأسيس نشاطات أعمال وفي بدء توسيع العمليات لأي نشاط أعمال إن ما يعيق أصحاب
المشروعات الخاصة هو عملية الحصول على تراخيص والإجراءات الإدارية الأخرى التي تشكل عقبة أمام تأسيس مؤسسات القطاع الخاص، وكذا أمام نموها وقد تؤدي هذه العوائق في بعض الأحيان

إلى إنسحاب أصحاب هذه المشروعات في نصف الطريق، أو بكل بساطة يتخلون عن القيام بالتجديدات السنوية لرخصهم ، أضف إلى ذلك فإن قيام بإجراءات الحصول على تراخيص لا يحول دون إستمرار ضرورة التعامل مع إدارات ووزارات حكومية وذلك فيما يتعلق بإمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية ، عمليا لا تؤدي الجهات التي يفترض أن تسهل نشاطات الأعمال إلا بدور منفذ لدخول المستثمرين فقط ، ولا تقوم بتسهيل كل عملية الإستثمار وهذه الحالات نجدها تقريبا في معظم الدول النامية تقريبا اللهم إذا إستثنينا البعض منها فقط [94]ص(77).

إن من الخطوات الهامة نحو تطوير وتنمية القطاع الخاص أن يكون هناك تنسيق جيد، فيما بين الجهات الحكومية ووكلاء القطاع ويعمل هذا التنسيق على تسهيل عملية منح التراخيص وكذا تطوير عمل المؤسسات التي تقوم بمساعدة وتوجيه وتلقى معاملات أصحاب المشروعات الخاصة المحتملين وأصحاب نشاطات الأعمال، إن هيئات الإستثمار القائمة في الدول النامية يمكن أن تلعب هذا الدور بإعتبارها " المحل الأول " الذي يتعامل معه أصحاب المشروعات القائمة أو المحتملة،حيث يمكن لهذه الهيئات أن تطور من أساليب معاملاتها مع أصحاب المشروعات من حيث الحصول على المعلومات حول إجراءات الحصول على تراخيص وتصريحات لازمة لتأسيس أو توسيع أي نشاط من الأعمال في هذه الدول ووضع إجراءات رسمية للشكوى والطعون تابعة للإدارة المعنية بتنظيم الإستثمار في الدول النامية سيوفر آلية ما لنقل معلومات هامة وردود فعل حول السياسات الحكومية وما ينجم عنها من تأثيرات.

وبالتالي فشرط تنمية و تطوير القطاع الخاص يتطلب توفير بيئة تمكن لنشاطه وتشمل بالإضافة إلى ما سلف ذكره تعزيز المناخ التنظيمي والمؤسسي وتقوية البني الأساسية المادية والمالية، لقد أكدت الدراسة أنه في عام 2002 كان مناخ الأعمال في نحو ثلثي البلدان المنخفضة الدخل يحول دون تحقيق الإستثمار المحلي والأجنبي وكانت أشد أوجه القصور في مجال حقوق الملكية والتنظيم والإدارة[95]ص(47). رغم أنه كان هناك بعض تحسن في كثير من البلدان الأخرى بما في ذلك بلدان إفريقيا.

3.2.3.2. تحسين مستوى جودة الخدمات الحكومية

تواجه مؤسسات القطاع الخاص عوائق من جراء ضعف القدرة على الحصول على خدمات البنية التحتية شاملا بما في ذلك الكهرباء والنقل وبالتالي فإن تشجيع المزيد من المنافسة والكفاءة في هذه المجالات سيسهل من تحقيق النمو للقطاع الخاص، كما أنه في بعض الدول النامية تعتبر قدرة توليد الطاقة الكهربائية غير كافية لتلبية إحتياجات هذه البلدان بما فيها الشركات القائمة فيها، وبالتالي فهي تشكل مشكلة كبيرة تواجهها المنشآت الخاصة كما أن خدمة الكهرباء مثلا تتسم بتذبذب في الجهد وإنقطاعات على نحو مستمر، وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الإنتاج والإستثمار، كما أن معظم الوحدات الإنتاجية المتوسطة والكبيرة تملك مولدات كهربائية إحتياطية / مساندة ،الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج إلى حد كبير[84]ص(69).

إذن فما على الحكومات إلا أن تسرع في الجهود الجارية لإدخال المزيد من المنافسة في سوق الخدمة الكهربائية، كما أن إمتداد شبكة طرق النقل في الدول النامية مازال محدودا الأمر الذي له تأثير هام على توزيع السلع ويعيق عملية تطوير أسواق المنتجات المحلية،كذلك الأمربالنسبة للموانئ والمطارات فعدم كمالها يؤثر على قدرة الصناعيين بتصدير منتوجاتهم ويعيق حركة السكان.

وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات الأساسية أو زيادة إتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية هذه الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة كما سبق ذكره، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية.

وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج الإجمالي لشرق آسيا وبين مستويات الإستثمار في البنية الأساسية[65]ص(15). فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية وفي المقابل فإن إقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع إستثمرت في ذلك ما بين 6 % و 8 %، ويبين الجدول التالي مدى تغطية البنية الأساسية في بعض الدول العالم.

الجدول رقم (18): يمثل تقديم خدمات البنية الأساسية شرق آسيا ودول نامية أخرى[65]ص(15).

البيان / الدول	توليد القوى الكهربائية (ملايين الكيلو واط لكل 100 شخص)		التوصيلات الهاتفية (عدد الوصلات لكل 100 شخص)		الطرق الموصوفة(بالأمتار لكل 100 شخص)	
	1992	معدل النمو السنوي % 92-70	1993	معدل النمو السنوي % 92-70	1990	معدل النمو السنوي % 92-70
هونغ كونغ	154.0	13.4	51	11.9	26.0	0.6
اليابان	16.4	8.0	46.8	2.4	630.7	7.6
كوريا	61.7	17.4	37.8	13.3	79.9	10.2
ماليزيا	36.0	12.5	12.6	12.2	156.1	0.4
سنغافورة	126.8	12.4	43.5	7.36	101.9	2.8
تايلندا	22.1	16	3.7	10.9	70.9	4.9
البرازيل	35.8	9.7	7.5	6.9	108.4	3.6
شيلي	35.4	3.7	11.0	7.5	83.4	0.3
غانا	7.5	0.2-	0.3	0.7	55.5	0.2
الهند	9.2	9.9	0.9	7.6	89.4	2.0

ولقد بلغ معدل الإستثمار في البنية الأساسية في كوريا 8 % أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات كثيرة وتجاوز في تايوان 10 % في بعض الأحيان ، ولقد منحت هذه البلدان أولوية كبرى لحركة السلع والأشخاص وتم ذلك من خلال تنمية الطرق والموانئ البحرية والجوية [65]ص(16).

لقد أظهرت إستطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك الدولي عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال في العديد من إقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية، الترتيب الثالث من أكبر القيود المعيقة للإستثمارات بعد تكلفة وتوفير التمويل ومستوى الضرائب وإدارتها.

الجدول رقم (19): يمثل ترتيب القيود المعيقة للإستثمار في بعض الدول النامية[65]ص(16).

القيود	الترتيب
التمويل (التكلفة والتوفير)	1
الضرائب (المستوى والإدارة)	2
ضعف البنية الأساسية	3
عدم كفاية المهارات	3
تعقد اللوائح التنظيمية	4
النظم القانوني	4

3.3.2. أهمية مشاركة البنوك والأسواق المالية في تطوير القطاع الخاص

1.3.3.2. أهمية البنوك والأسواق المالية في الإقتصاد

تحتل الأسواق المالية مراكز حيوية في النظم الإقتصادية الحديثة التي تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال لهدف تمويل التنمية الإقتصادية، وتعتبر الأسواق المالية إنعكاسا للنظم المالية والإقتصادية للدولة ويمكنها أن تؤثر على التنمية الإقتصادية تأثيرا إيجابيا من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفىء لهذه المدخرات المجمعة على الإستثمارات المختلفة، الأمر الذي يقتضي وجود قومية هدفها تشجيع الإدخار والإستثمار ومحاولة جذب رؤوس الأموال والمدخرات للمشاركة في عملية التنمية المنشودة، ذلك أن تمويل خطط التنمية الإقتصادية يعد من الوظائف الأساسية للبنوك والبورصة التي تمثل أحد المصادر الهامة لتوفير الإستثمارات للقطاعات التي توجد بها سيولة غير مستغلة، فضلاعن أهميتها لتمويل القطاعات التي توجد لديها عجز في السيولة النقدية، لذلك تزايد الإهتمام بدراسة سبل تنمية الأسواق المالية وخصوصا البنوك وسوق الأوراق المالية، وبات على البنوك تطوير علاقاتها بهدف الإرتفاع بمعدلات النمو لديها كآلية إيجاد رواقد مستمرة من التدفقات النقدية اللازمة لتلبية الإحتياجات المالية للمشاريع الإنتاجية المختلفة، إن البنوك وسوق الأوراق المالية بحكم وظيفتها الإقتصادية تعد صلة وصل بين المشاريع

ومدخرات الأفراد وتعمل على تنشيط كافة قطاعات النشاط الإقتصادي بما ينعكس أثره في النهاية على معدل التنمية الإقتصادية للبلاد[96]ص(19).

2.3.3.2. مشكلة تمويل القطاع الخاص

في ضوء السياسات المالية والنقدية المتبعة حاليا والتي ترمي إلى التكيف مع مستويات أقل من العائدات النفطية، كان من الطبيعي أن تزداد أهمية الدور الذي يؤمل من القطاع الخاص القيام به في النشاط الإقتصادي في تنويع القاعدة الإنتاجيةو مصادر الدخل القومي...وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تسعى السلطات إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص القيام به، إلا أنه في ضوء التطورات في أوضاع المالية العامة، أصبح على القطاع الخاص اللجوء إلى السوق لسد إحتياجاته التمويلية المتنامية.

وهكذا يتضح أنه أصبح للقطاع الخاص إحتياجات تمويلية متنامية للقيام بالدور المطلوب منه في هذه المرحلة في تفعيل النشاط الإقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات وإعادة هيكلتها ولسد الإحتياجات تبرز أهمية دور البنوك والبورصة لتوفير التمويل في صورته المطلوبة[96]ص(20).

لقد صار معروفا أن مشروعات القطاع الخاص تساهم مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل الدول النامية والمتقدمة على السواء لما تطلقه من إبداعات وإبتكارات جديدة، حيث يمكنها تقديم مجموعة من السلع والخدمات قد تكون أحيانا أجدر وأرخص لبعض السلع التي يصعب على المشروعات العامة تقديمها، إن القطاع سيكون محور إستراتيجية التنمية في الأعوام المقبلة.

لقد لعبت البنوك دورا هاما في توفير إحتياجات القطاع الخاص أثناء الفترة التي كانت أنشطته تتمحور حول التجارة، وفي المرحلة الحالية والتي توسعت فيه أنشطة هذا القطاع وأصبح مدعوا خلالها بدور رئيسي في الإنتاج والتصدير أصبحت إمكانية سد إحتياجاته التمويلية مرتبطة بإنشاء وتطوير البنوك وأسواق الأوراق المالية لإستقطاب التمويل الطويل الأجل..ويعد ضعف الأسواق المالية أو غيابها أحيانا من الأسباب الأساسية لتدني حجم الإدخار وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي فإن هذا العجز يمثل سببا جوهريا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية، والتي طالما بررت بعجز الإدخار المحلي.

في هذا الصدد تشير إحدى الدراسات (1999) للبنك الدولي إلى أن معدل الإدخار في البلدان العربية بلغ نحو 18.6 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 23.3 % على مستوى العالم وبنحو 26.5 % على مستوى الدول النامية، أما بالمبالغ فقد بلغ حجم الإدخار المحلي للأقطار العربية مجتمعة نحو 115.7 مليار دولار في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي قد بلغ 622 مليار دولار[97]ص(5).

وبالمقابل تشير الدراسة أن حجم إجمالي إستثمارات الدول العربية (لنفس السنة) قد بلغت 134.4 مليار وهو ما يمثل حوالي 21.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية[97]ص(6).
وبذلك تكون فجوة إدخار – إستثمار سالبة بنسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو 18.37 مليار دولار أمريكي بإعتبار المبالغ،وعليه فإن الأنظمة المالية القائمة في الدول النامية تعتبر من أضعف الأنظمة في دول العالم بحيث ينعكس ضعف هيكلة هذا النظام وعدم كفاءته في مؤشرات أداء الوساطة المالية وإرتفاع الفوارق في أسعار الفائدة (بين الإيداع والإقراض) وتعكس الفوارق الكبيرة بين أسعار فوائد الإقتراض وأسعار فوائد الودائع وتدني الربحية في أوساط البنوك تعكسان عدم إهتمام البنوك لمنح القروض أو لحشد الودائع

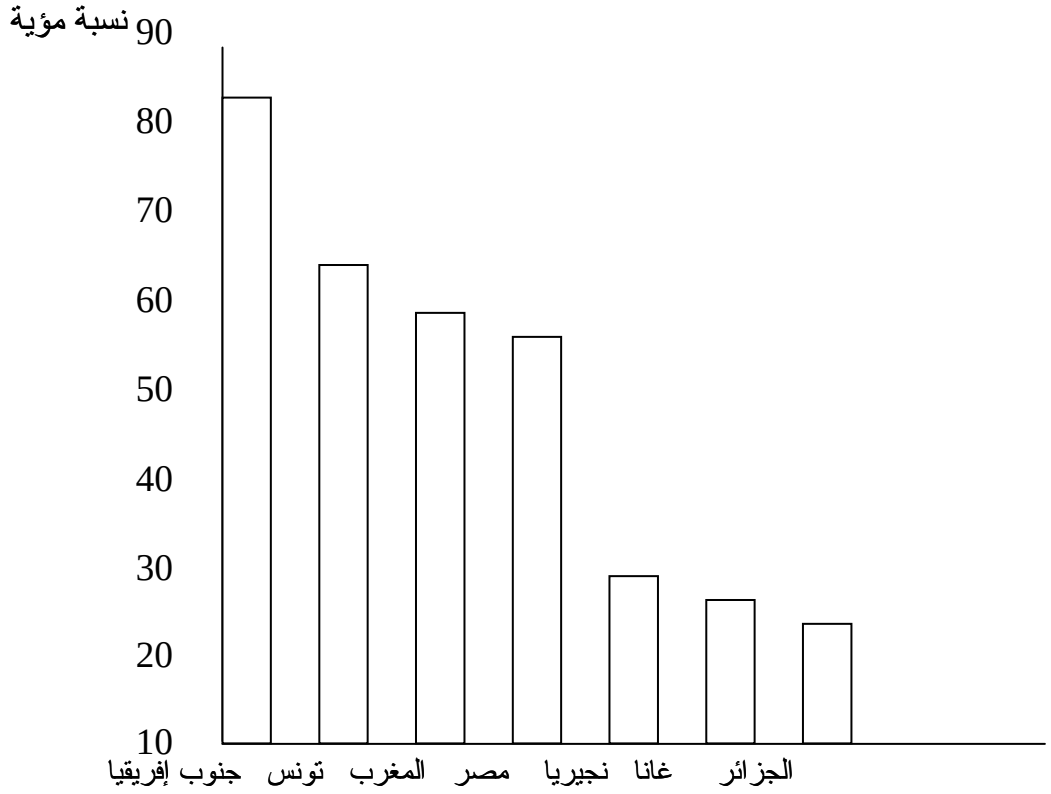

الشكل رقم (06): يوضح القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية سنة2003.[145]ص(5).

إن ما يتميز به القطاع المصرفي في بعض الدول الناميةهو تركز التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لعدد محدد من المنشآت والمجموعات، كما أن عدم وجود إمكانيات للحصول على قروض من مصادر تمويل رسمية تظل مصادر التمويل الخاصة وغير النظامية (غير الرسمية) هي المصادر الوحيدة التي تلجأ إليها الغالبية من المنشآت الخاصة، وفي الغالب عادة ما تكون موارد المنشآت الذاتية في إطارها الداخلي المصدر الوحيد لما تحتاجه من التمويل القصير الأجل ثم من الأهل والأصدقاء.

3.3.3.2. مواجهة مشاكل تمويل القطاع الخاص في الدول النامية

تشير التقارير والدراسات الخاصة بتجارب البلدان في مواجهة مشاكل تمويل القطاع الخاص، أنها لم تختلف في جوهرها وإن إختلفت في بعض الشيء في تفاصيلها من خلال الممارسات العملية وإتضح أن مواجهة مشاكل التمويل للقطاع الخاص تمت عن طريق مؤسسات جديدة لها سياسات جديدة

غير تقليدية وبتوصية ودعم مالي من الحكومات وكذلك بمساعدة من هيئات ومؤسسات دولية[98]ص(70). (مؤسسة التمويل الدولية...) كما قامت البنوك التجارية بدور غير تقليدي في مواجهة مشاكل القطاع الخاص.

وقد إتخذت مواجهة مشاكل التمويل في البلدان النامية إتجاهين رئيسين[99]ص(6).

-الإتجاه الأول : نحو تنمية مصادر التمويل عن طريق المشاركة وهو إتجاه لم يكن ظاهرا إلا في بعض الحالات ، وهذا راجع إلى عدم وجود صيغة جديدة وملائمة لكيفية المشاركة، أما الإلتجاء إلى سوق رأس المال للتمويل عن طريق الأسهم وسندات فلم يكن في الحسبان أو لم يكن مجديا لأن معظم البلدان النامية تفتقر إلى أسواق مالية منتظمة وناضجة وربما تفتقر إليها إطلاقا،و حتى في حالة وجود سوق مالية منتظمة وناضجة فلابد من تدخل طرف ثالث لضمان الأوراق المالية أو لتحمل مسؤولية تسويقها .

-الإتجاه الثاني **:** وهو إتجاه نحو تطوير التمويل القائم على الإقراض بفوائد وهذا في إطار شكلي يقوم الشكل الأول على أساس التسهيل في الإئتمان المقدمة للصناعات الصغيرة، بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لها بفترات إعفاء وبأسعار فائدة منخفضة، بالإضافة إلى عدم التشدد في الضمانات وتحمل الإنخفاض في الفائدة في حالات التضخم وتحمل أعباء إرتفاع سعر الصرف الأجنبي في حالة التمويل الخارجي (وفي حالة خاصة جدا كانت هناك تسهيلات أخرى مثل ما فعلته الهند في إقتصار إنتاج سلع معينة على قطاع الصناعات الصغيرة والتكفل بشرائها من طرف الحكومة بأسعار مدعمة) بينما الشكل الثاني يقوم في الإتجاه الثاني على أساس فرض سعر فائدة يعكس التكلفة الحقيقية لرأسمال ويهتم بفرض الضمانات .

إن عمل البنوك وأهميتها في تطوير القطاع الخاص لا يقتصر على التمويل فقط بل يمتد إلى تقديم دراسات للجدوى، وكذا إمداد المعلومات للمستثمرين على الأسواق الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقديم الإستشارات الفنية لهذا القطاع.

إن تحقيق إزدهار القطاع الخاص يستلزم دعمه ومساندته من جانب قطاع مصرفي ومالي سليم في سياق مؤسسي محدد وبصفة خاصة فإنه يجب إدارة السياسة الإئتمانية بطريقة مرنة وأن تواجه بحسم نحو مكافحة التضخم

كذلك يجب أن تكون أسعار الصرف وأسعار الفائدة حقيقية على قدر الإمكان وتعكس الإختلافات الدورية الداخلية، في حين تظل مرتبطة بظروف السوق الدولية[100]ص(20).

وفي الدول النامية يعتمد نجاح السياسة النقدية السليمة بشكل حاسم على وجود بنك مركزي مستقل كلية عن أي ضغط سياسي، وفضلا عن هذا فإنه نظرا للدور الكبير الذي تقوم به العمليات المصرفية في تجميع المدخرات وتمويل النشاط الإقتصادي، فإن الأمر يقتضي مساندتها بإطار تنظيمي محكم ثابت يفي بمعايير ثلاث:[100]ص(21).

*حرية العمل التي تستبعد أي تدخل من جانب القوى السياسية في توزيع الإئتمان.

*وضع و الإلتزام بتطبيق معايير للنهوض تماثل تلك المستخدمة دوليا.

*إنشاء لجنة للإشراف المصرفي تكون مسؤولة بشكل خاص عن مراقبة الإلتزام الدقيق بطرق الأداة المصرفية المعتمدة.

خلاصة الفصل

لقد كانت الحكومات في الإستراتيجيات السابقة هي المحور و الفاعل في التنمية لأن التخطيط أو الخطة كانت غير معنية بالقطاع الخاص، وبعد قيام الحكومات بإنتهاج إصلاحات إقتصادية تغيرت النظرة و أصبح القطاع الخاص يلعب الدور القيادي في التنمية.

ومثل المشروعات العامة تحتاج منظمات القطاع الخاص الي قدرات كافية لكي تحقق امكاناتها الكاملة ، كما أنها تحتاج الي بنية تمكينية تشمل ايطارا تشريعيا و تنظيميا يضمن الحق في انشاء و تطوير هذه المنظمات الخاصة وحوافز لتسير الدعم و سبيلا لأشراكها في صنع السياسات العامة و تنفيذها

وعليه يمكن للحكومات القيام بإستراتيجية تهدف إلى تطوير هذا القطاع وذلك بمعالجة النقاط التالية:

*بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة.

*إطار تنظيمي يشجع قيام القطاع الخاص على تحقيق متطلبات التنمية.

*وجود نظام مالي مستقر وفعال في إطار تنظيمي لا يوفر الأمانة والسلامة فقط بل يعزز المنافسة ويحمي المودعين.

*إستراتيجية تصحيحية تزيل التشوهات في الإقتصاد التي تعرقل تخصيص الموارد بكفاءة

الفصل 3
مستقبل التنمية في الدول النامية و دور القطاع الخاص فيها

1.3. مشكلة التنمية في الدول النامية

إن التنمية التي تواجه الدول النامية معقدة أكثر مما كان يظن سابقا، الأمر الذي جعل الكثير من الإقتصاديين ينظرون اليها كعملية إقتصادية الغاية منها رفع دخل الفرد خلال فترة زمنية محددة لكن هذه النظرة أفشلت كل المحاولات التي تهدف إلى تنمية حقيقية تضع البلدان النامية على ناحية التقدم والتطور وبهذا فإن التغيير الرقمي لمستويات الدخل لا يمكن أن يشكل الحل ما لم يقترن بتغير نوعي لأساليب الإنتاج وتصحيح الإختلالات الهيكلية...ومشاركة فعالة لكل من الدولة والقطاع الخاص ، فالتنمية تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التى تولد ما يمكن من الدخل لتحسين مستويات المعيشة ومعظم الدول النامية تسلم الان بأن القطاع الخاص هو المصدر الاساسي لفرص العمالة المنتجة

وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى واقع التنمية في الدول النامية بألاضافة الى ذكر الاسباب التى حالت دون تحقيق الدول النامية لعمليات انماء سريعة و التطرق الى نموذج التنمية المطلوب تحقيقه من طرف هذه الدول، وكذا التطرق الى دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المنشودة في هذه الدول

1.1.3. ماهية التنمية الإقتصادية

لقد تضاربت الدراسات في إعطاء تعريف محدد للتنمية ومع ذلك يمكن إعطاء تعار يف متعددة تصب في هذا الهدف نذكر منها :

تعريف أول:

التنمية الإقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقية، أو الإنتاج القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل[101]ص(21).

و بالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذالك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الانتاجية بطريقة أفضل و تطوير وسائل النقل والمواصلات و تقدم المؤسسات المالية و زيادة معدل التحضر في المجتمع...

تعريف ثاني:

تعرف التنمية الإقتصادية كسياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[102]ص(63).

ويقصد هنا بعبارة " عملية " تفاعل قوى معينة خلال فترة طويلة من الزمن ينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الإقتصاد القومي، وتختلف تفاصيل هذه العملية بإختلاف ظروف المكان و الزمان ، غير أننا نلاحظ وجود بعض سمات أساسية مشتركة والنتيجة الشاملة لهذه العملية هي نمو الناتج الكلي للإقتصاد وهو في حد ذاته تغير معين طويل الأجل .

تعريف ثالث:

تعرف التنمية الإقتصادية أنها الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محدودة وطويلة المدى والتي غالبا ما تتحقق غير متأثرة بالدورات الاقتصادية و تتضمن العملية التنموية ثلاث عناصر أساسية رئيسية وهي:[103]ص(104).

1-عنصر التفاعل بين الطلب على البضائع والخدمات والعرض من هذه البضائع والخدمات وتتدخل في هذا التفاعل من جهة الطلب هناك حجم السكان، الدخل وتوزيعه...ومن جهة العرض يتحكمها جملة من العناصر كالمصادر الطبيعية، وقوة العمل، وتكوين رأس المال.

2-عنصر توفر الزيادة الحقيقية في الناتج القومي ويعرف الناتج القومي على أنه مجموع القيم المالية للسلع والخدمات، وليس في أسعارها وتتمثل في زيادة الإنتاجية وكفاءة قوة العمل...
3-عنصر توافر إستمرارية الزيادة في الناتج القومي والمقصود بالإستمرارية تلك الزيادة المطردة المستمرة التي لا تتأثر بالدوران الإقتصادي ولا تكون نتيجة لها وتستمر لمدة طويلة وتظهر آثار هذه الزيادات في زيادة الدخل الفردي.

إن ما يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف الثلاث أن التنمية الإقتصادية تتلخص في كونها الزيادة الحاصلة في الدخل القومي الحقيقي للدولة وكذا نصيب الفرد من هذا الدخل بالإضافة إلى هذين العاملين تشمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدلات التحضر في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم وكذا توقعات الحياء.

2.1.3. واقع التنمية في الدول النامية

شهدت غالبية الدول النامية وخاصة منها النفطية نموا إستثنائيا على مدار العامين الماضيين حيث بلغ متوسط معدلات النمو الإقتصادي في المنطقة العربية مثلا خلال عامي 2003 و 2004 ما يزيد على 5.6 % سنويا وهو الأعلى الذي تشهده المنطقة في العشر سنوات الأخيرة متخطيا بقوة متوسط النمو السنوي البالغ 3.6 % والذي إمتد طيلة تسعينات القرن العشرين وإستناذا إلى معدل النمو بنسبة الفرد كان متوسط النمو في المنطقة البالغ 3.5 %سنويا على مدار العامين الماضيين أعلى أداء يتم تسجيله في معدلات النمو منذ منتصف تسعينات القرن العشرين[105]ص(2).

وقد صاحب هذا الأداء القوي في معدلات النمو إنخفاض في معدلات البطالة التي تعد تحديا خطيرا يواجه عملية التنمية في كل إقتصاد في الدول النامية خاصة وتشير التفسيرات إلى أن معدل البطالة قد إنخفض من حوالي 14.9 % من قوة العمل في عام 2000 إلى 13.4 % حاليا (2005) ويعزى ذلك إلى الزيادة البالغة 37 % من معدل خلق فرص العمل (بالنسبة للمنطقة العربية) مع معدل تسعينات القرن الماضي

غير أن هناك مجموعة من التحذيرات التي تهدد تسارع خطى النمو في الدول النامية وخاصة النفطية ويكمن أحد هذه التحذيرات في أن النمو لم يكن عريض القاعدة[104]ص(3). بالإضافة إلى ذلك كانت هناك أحداث خارجية وراء معدلات التنمية الإيجابية التي شهدتها الدول النامية (النفطية) ولاسيما إرتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق وقد أدى التصاعد في أسعار النفط وزيادة الإنتاج من قبل منتجي الهيدروكربونات الرئيسي في الدول النامية في تعزيز إيرادات صادرات النفط بمعدل 75 % تقريبا خلال فترة السنوات 2001 – 2004 مما أتاح زحما قويا لهذه البلدان لتحقيق النمو وذلك عن طريق زيادة الإنفاق المحلي ولاسيما عن طريق الإستهلاك الحكومي، وإجمالا فإن الزيادة التي شهدتها هذه المنطقة في حسابي الإنفاق والإستثمار الحكوميين هي المسؤولة تقريبا عن ثلثي الزيادة في معدلات النمو التي تستهدف منذ فترة تسعينات القرن العشرين. الأهم من ذلك فإن معدلات النمو في الدول النامية على مدار العامين الماضيين على أساس النمو بنسبة الفرد قد إستمرت في التأخر من منطقة لأخرى في هذه الدول وهو ما يعتبر إنعكاسا لكل من زيادة معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في كل دول العالم النامية وكذا النمو السكاني الذي تشهده كل منطقة من مناطق العالم النامي.

وعلى سبيل المثال فإن معدل النمو بنسبة الفرد في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى قد فاق بشكل كبير زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية في عامي 2003-2004[105]ص(16). وبحساب متوسط عامي 2003-2004 البالغة نسبتها 4.6 % و 4 % على التوالي نجد أن أداء المجموعات الإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بإستثناء البرازيل وكذا في دول جنوب إفريقيا بإستثناء جنوب إفريقيا قد فاق أيضا معدل النمو بنسبة الفرد في المناطق النامية الأخرى البالغ 3.5 % (بالنسبة للدول العربية) .

الجدول رقم (20) يمثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج في الدول الصناعية والدول النامية[105]ص(25).

السنوات / المنطقة	معدل 1990 2000	2002	2003	تقديرات 2004	توقعات 2005	توقعات 2006
إجمالي الناتج المحلي العالمي*	2.7	1.7	2.5	3.8	3.1	3.1
الدول الصناعية	2.5	1.3	1.8	3.1	2.3	2.5
الدول النامية	3.2	3.4	5.3	6.6	5.7	5.2
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3.6	2.9	6.1	5.2	4.9	4.3
نصيب الفرد من إجمالي الناتج						
الدول النامية	1.6	2.1	4.0	5.3	4.4	4.0
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.4	0.7	4.0	3.1	2.9	2.3

*إجمالي الناتج المحلي مقدر بأسعار الدولار الثابتة في عام 1995

إن التحسن الذي شهده نصيب الفرد من الناتج المحلي في بعض الدول النامية كما هو موضح في الجدول رقم (20) لا يقودنا إلى أغفال الفروقات أو الفجوة المتزايدة في بعض المؤشرات الإجتماعية من المجموعتين (الدول النامية والمتقدمة)

الجدول (21) يبين مؤشرات إجتماعية في مجموعة الدول النامية والدول المتقدمة[106]ص(109).

المنطقة	قيم مؤشرات التنمية البشرية (صفر إلى 1)	العمر المتوقع عند المولد (سنوات)	وفيات الأطفال الرضع لكل (100 ألف)	وفيات الأمهات لكل (100 ألف)	نسبة الحصول المياه (%من السكان	نصيب الفرد من الإمداد اليومي بالسعرات الحرارية	الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية		معدلات الأمية من 15 سنة فأكثر
							ذكور	إناث	
البلدان المتقدمة	0.905	77.5	7.5	13.0	95.0	3285	2.3	102.0	2.3
الدول النامية	0.655	63.4	60.4	04.0	78.0	2675	114.1	105.0	33.0

فإستنادا إلى عتبة الفقر المدقع الدولية البالغة دولارا واحدا في اليوم الواحد فإن إنتشار الفقر في الدول النامية يشكل عقبة حقيقية أمام التنمية في هذه الدول إذ يبلغ متوسط مؤشر الفقر البشري في قارة إفريقيا مثلا

38.8 % كما يبلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية في الدول النامية 0.65 بينما تمثل هذه النسبة 0.905 في الدول المتقدمة[106]ص(34).

كما يلاحظ من الجدول أن معدل وفيات الأطفال في مجموعة الدول النامية مرتفع جدا مقارنة بالدول المتقدمة إذ يمثل هذا العدد 8 مرات نظيره في الدول المتقدمة.

كما لاتزال التغذية في الدول النامية تمثل تحديا إنمائيا إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإمدادات اليومية بالسعرات 2675 مقابل 3285 في الدول المتقدمة والمقياس الذي وضعته منظمة الصحة العالمية هو 2500 سعر يوميا.

كما أن معدلات أمية الكبار مرتفعة جدا مقارنة بمجموعة الدول المتقدمة إذ يبلغ معدل الأمية في الدول النامية أكثر من 15 مرة نظيره في الدول المتقدمة. وهذا ما يعوق إمكانية حصول العامل على الكثير من المهارات والقدرات (نوعية العامل وكفايته الفنية ضعيفة جدا).

ذلك أنه وبما لا شك فيه لكي تستفيد الدول النامية إلى أقصى حد ممكن من فرص رفع الدخول التي ينتجها الفن الإنتاجي الحديث فإن ذلك يتطلب توفير عرض كبير من الأفراد المتمدرسين المتعلمين.

إن الفجوة المتزايدة في المستويات المعيشية في كل من المجموعتين تؤخذ كمؤشر للحاجة نحو بذل مجهودات أكبر في كل من المجموعتين لدفع النمو في الدول النامية، غير أنه يجب أن ننوه هنا إلى أنه قد حدث تقدم ملحوظ ومستمر في كثير من الدول النامية منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها هذه الدول، فتشير التجارب الإقتصادية أن رفع مستويات الدخول ومن ثم مستويات المعيشية في الدول النامية ليس بالأمر الذي لا يمكن تحقيقه كما يدعي في السنوات السابقة فمثلا أن هذه الدول قد تخلصت تدريجيا من الركود المزمن الذي ساد القطاع الزراعي فيها كذلك فإن وسائل الإتصالات تحسنت كثيرا فضلا عن تحسن الكثير من الهياكل الأساسية في الإقتصاديات النامية [101]ص(31).

إن من أهميته بمكان أن نذكر أنه بالنسبة لكثير من الإقتصاديين والمراقبين فإنهم يرون المستقبل الإقتصادي للإنسان أكثر كآبة من مجرد وجود فجوة متزايدة من مستويات الدخول في كل الدول النامية والمتقدمة، فمثلا يرى البعض أن العالم سوف يواجه في المستقبل بمجاعات كما حصل اليوم في كل من (الصومال و أثيوبيا)هذه المجاعة تقضي على مئات الملايين من البشر، ورغم أن هذه المشكلة السكانية في رأي هؤلاء هي مشكلة عالمية إلا أن العبىء الاكبر يظهر في شكل ضغوط في الدول النامية خاصة بالنسبة للمواد الغذائية المتاحة حيث يمثل عدد سكان الدول النامية 84 % من سكان العالم ويتوقع أن ينمو عددهم بمعدل 1.9 % في السنة حيث أن الزيادة في عدد السكان تصبح 75 مليون نسمة في كل عام وستكون جميع هذه الزيادات تقريبا في الدول النامية[107]ص(54). في الوقت الذي كان النصيب النسبي لسكان الدول المتقدمة حوالي 16 % من سكان العالم في 1997 ويتوقع أن يتناقص هذا النصيب النسبي تدريجيا حتى 2025 ذلك أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان في الدول المتقدمة هو حوالي 0.5 % فقط، فالسؤال المطروح هو كيف يكون بالإمكان توفير الغذاء إلى كل هذه الزيادات في السكان في الدول النامية ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال في الوقت الحاضر لابد أن يأخذ في الحساب مجموعة من الظروف.

فالمجموعة الأولى من هذه الظروف تشير إلى الحقائق المشاهدة عن قصور الغذاء في العالم حيث تعرف مثلا منذ الستينات عانت الكثير من الدول من المجاعات بسبب الجفاف الشديد ومن ثم إنخفاض الإنتاج الزراعي في هذه الدول بمعدل كبير .

أما المجموعة الثانية من هذه الظروف فهي إحتمالية وتتعلق بما يسمى"الثورة الخضراء"[108]ص(128). ويبدو أن الذين يتحدثون عنها منشغلون أكثر بمشكلة الإنتاج الزائد عن الحاجة من الحبوب عند إنشغالهم بمشكلة الضغوط السكانية إلا أن مثل هذه الأحاديث تتسم بنظرة تفاؤلية إلى المستقبل أكثر مما هي مؤسسة على الحقائق المشاهدة.

وحتى يتسنى للمنطقة بكاملها (الدول النامية كافة) مواجهة هذا التحدي الخطير والمتمثل في المجاعات والقضاء على الفقر ستحتاج إلى التحول إلى نموذج إقتصادي يمكنها من تنمية إمكانياتها المتعلقة بتحقيق نمو يخلق عمل جديد بشكل ملموس وسيتطلب أسس هذا التحول الهيكلي ثلاث تغيرات تنظيمية جذرية ومرتبطة ببعضها: [109]ص(3).

-التحول من إقتصاديات مغلقة إلى أخرى أكثر إنفتاحا لخلق صناعات أكثر قدرة على المنافسة ونشر أفضل ممارسات العمل الدولية والحصول على التكنولوجيا .

-التحول من إقتصاديات يهمن عليها القطاع العام إلى الإقتصاديات يقودها القطاع الخاص مما يمهد الأسس لتحسين الكفاءة وتوسيع نطاق العمالة.

-التحول من إقتصاديات يسيطر عليها مورد واحد إلى أخرى أكثر تنوعا من أجل تقليل إعتماد هذه الدول على مصادر النمو المتقلبة (النفط بالنسبة للدول النفطية).

إن الإصلاحات التي باشرتها معظم الدول النامية والنمو الذي شهدته بعض هذه البلدان كما سبق ذكره لم يكن كافيا لتحقيق أهداف إقتصادية لحد الآن مثل القضاء على الفقر ، وذلك بسبب سوء توجيه الخدمات المخصصة للفقراء لتحسين مستواهم الصحي والتعليمي، والمعتاد أن يتمتع غير الفقراء بالإنفاق العام على الصحة والتعليم فمثلا تذهب نسبة 46 % من الإنفاق على التعليم إلى أغنى خمس من السكان في نيبال كما تذهب نسبة 11 % فقط إلى أفقر خمس في الهند[109]ص(4).وهذا ما يتطلب زيادة الجهد من أجل تحسين وتوجيه أحسن للخدمات المخصصة للفقراء

3.1.3. أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة

قدمت في الفترة الحديثة عدة تفسيرات للأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة ومتجددة ويدور التفسير الأول حول فكرة أن الدول النامية قد حبست داخل ما أطلق عليه "بالشرك السكاني "ويتناول التفسير الثاني مسألة أن القطاعات الإنتاجية التي تخصصت الدول النامية في إنتاجها لا تترتب عليها آثار جانبية أو ثانوية لها وزنها في دعم عمليات الإنماء فيها بينما يدور التفسير الثالث حول وجود عوامل خارجية، مثل تدهور شروط التجارة والإحتكار الأجنبي حيث عملت على عدم خروج الدول النامية من دائرة التخلف التي تدور في فلكها، وسوف نقوم بالتطرق إلى أهم العوامل والتفسيرات التي جاءت في هذا الصدد و بإختصار .

1-الشرك السكاني:

يرى الكثير من الإقتصاديين أن التزايد السكاني المتدفق في الدول النامية والذي يبدو أنه يتبع الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يشكل عائقا خطيرا أمام إمكانية تحقيق مستويات معيشة متزايدة في هذه الدول[110]ص(2). فبالإضافة إلى أن التزايد السكاني هذا ينتج عن إنخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل-إذا كان هناك ثمة نمو- وذلك بسبب مشاركة أناس متزايدين في الدخل القومي ، فإنه يترتب عليه خفض معدل نمو الدخل الإجمالي نفسه وذلك بسبب إنخفاض حجم الإدخار (و من ثم الإستثمار) الذي يأتي من أي مستوى من الدخل في حالة توزيعه على عدد كبير من السكان، ويبدو أنه في بعض الإقتصاديات لا تكاد تتحقق زيادات في نصيب الفرد من الدخل – ولو متواضعة - إلا وينتج عنها إنفجار سكاني قد يترتب عليه أن تعود مستويات المعيشة فيها إلى ما كانت عليه من قبل وربما تنخفض أقل من الحالة الأولى.

2-إختلال الهيكل الإقتصادي :

تعتمد إقتصاديات الدول النامية على عدد محدود من المنتوجات بالرغم من أهمية التنويع وهناك إختلال كبير في التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بحيث يمثل قطاع النفط المورد الرئيسي لكثير من الدول النامية بحيث يقدم الجزء الأكبر من إجمالي الناتج المحلي وقد أدى الإعتماد على مورد واحد أو إثنين على الأكثر وتصديره إلى ركود القطاع الزراعي [9]ص(315). وبطء القطاع الصناعي والإعتماد على إستمرار المنتوجات الزراعية.

كما أن إعتماد معظم هذه الدول تصدير سلع محدودة هي في غالبية الأحيان مواد أولية يؤدي إلى تبعيتها للدول الصناعية في إستيراد السلع المصنعة، بالإضافة إلى أن عائدات المواد الأولية تعتمد عل السوق الدولية التي تتحكم فيها هذه الدول الصناعية، مما يؤدي إلى تذبذب هذه العائدات وتأثير ذلك على خطط التنمية في الدول النامية [111]ص(124).

3-عدم القدرة على الإدخار :

لا شك أن أحد المشكلات التي تواجه المنظمين في الدول النامية تتمثل في عدم توافر المال الكافي لتمويل المشروعات التي يريدون إقامتها حيث لا يجدون من يرغب في إقراضهم الأموال اللازمة لإنشاء هذه المشروعات والتي هم على أتم الإستعداد لأن يخاطروا بكل ما لديهم في سبيلها. ويرجع البعض ذلك إلى سبب في غاية الوضوح ويتمثل في المستوى المنخفض لنصيب الفرد من الدخل في هذه الدول، فبسبب هذا المستوى المنخفض يستخدم كل الدخل تقريبا لتقديم السلع و الخدمات الإستهلاكية اللازمة للفرد مما يترتب عليه عدم تحقيق أي إدخارات صافية[112]ص(30).ومنه لا يمكن تحقيق معدل مرتفع للتراكم الرأسمالي.

4-ضعف الحافز على الإستثمار:

كثير ما يقال أن من معوقات التنمية في البلدان النامية يتمثل في ضعف أو عدم وجود الدافع لدى المنظمين في هذه الدول للإستثمار في مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة ويرجع ذلك إلى أن مستوى الدخل الفردي منخفض بحيث لا يقدم إلا أسواقا ضيقة لا تسمح حتى بإقامة الحجوم الدنيا للمشروعات الحديثة (مصانع السيارات، مصانع الصلب، الأجهزة الإلكترونية...) ومن ثم فإنه لا يوجد الحافز على إقامة مثل هذه المشروعات ويترتب على ذلك أن يبقى الدخل منخفضا والسوق ضيقا مع إستمرار و إنعدام أو ضعف الحافز على الإستثمار[101]ص(131).

كما يرجع البعض ضعف الحافز على الاستثمار إلى ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد والتي تعزى بدورها إلى صغر حجم دخولهم التي بدورها مترتبة على إنخفاض مستوى الإنتاجية ومنه هذه الأخيرة راجعة إلى ضالة حجم رأس المال المستخدم في الإنتاج والذي يعزى بدوره ولو جزئيا على الأقل – إلى ضعف الحافز على الإستثمار، ويشير هذا بالطبع إلى وقوع هذه الدول في دائرة مفرغة.

5-عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج:

إن التقدم نحو أساليب أكثر إنتاجية ليس بالأمر الممكن بدون توافر الهياكل الأساسية للإنتاج، وتتمثل هذه في بعض أنواع المشروعات التي تخدم ليس فقط صناعة واحدة بل العديد منها، فضلا عن أنها تجعل التكاليف المتغيرة للوحدة من المنتج نسبة ضئيلة من إجمالي التكاليف، وتتمثل أهم مكونات الهياكل الأساسية في مجالات المواصلات والإتصال وبعض أنواع المرافق العامة في الحضر.

وهناك فرق واضح وشاسع بين كمية البحوث البحتة والتطبيقية التي تقوم بها الدول المتقدمة إذا ما قورنت بتلك التي تقوم بها الدول النامية، إن تفاهة الأرصدة المتاحة للبحوث وإنماء وتطوير المعارف الفنية في الدول النامية، هو سبب أساسي وراء وجود هوة كبيرة تفصل بين مجموعة الدول النامية والمتقدمة في هذا المجال فنجد أنه في الوقت الذي وجهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية 4.3 % من إجمالي الناتج المحلي نحو البحوث وإنماء المعارف ووجهت الدول الأوروبية نسبة وقعت ما بين 1-2 %، لم توجه دول أمريكا اللاتينية سوى 0.02 %، ولم توجه دول آسيا إلا نسبة تقع ما بين 0.01 و 0.05 % من إجمالي النواتج القومية [101]ص(51).في حين الدول العربية وجهت نسبة ضئيلة جدا لا يمكن مقارنتها حتى بدول أمريكا اللاتينية

6-غياب فئة المنظمين:

مما لاشك فيه أن التقدم الفني شرط أساسي للتقدم الإقتصادي، غير أن ذلك الشرط لا يكفي وحده فلابد من توافر أفراد يرغبون ويقدرون على تحمل مخاطر إدخال طرق جديدة للإنتاج ، أو تقديم منتوجات جديدة أو دخول أسواق جديدة وإستعمال موارد جديدة و يرى البعض أن الإفتقار إلى فئة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عمليات الإنماء ورغم عدم الوضوح الذي يكتنف مسألة كيفية ظهور هذه الطبقة وكذلك بالنسبة لمحددات حجمها، إلا أنه من الوا ضح بمكان ومن المؤكد أنه حينما توجد هذه الطبقة فإنها تلعب دورا أساسيا في عمليات الإنماء[113]ص(63).

4.1.3. نموذج التنمية المطلوبة في الدول النامية

إن التنمية التي تنشدها الدول النامية لا تقوم على المعلبات، وإنما تقوم على تصورات ذاتية للتنمية وفق قوانين التطور الخاصة بالمجتمعات، فمعالجة الواقع التنموي وقضاياه في الدول يقتضي رؤية متعمقة للتحديات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية وتؤكد على طبيعة التفاعل بين التحديات الخارجية والداخلية التي تفترض حدود تؤثر على عملية التنمية ويعصب تجاوزها على المدى

القصير[114]ص(84). وليس هناك من بديل للخروج من هذا المأزق إلا بتبني مشروع حضاري نهضوي شامل يستهدف بناء التنمية المستقلة المتمحورة على الذات وهي تنمية ترمي إلى نفي التبعية للخارج وتحقيق التحرر الإقتصادي وما ينطوي عليه من سيطرة على الموارد والثروات الطبيعية ووقف النهب الخارجي لثرواتها وترشيد إستخدامات الموارد وفق خطة إنمائية عقلانية تهدف إلى تغيير بنيان الإنتاج الوطني المشوه، وتنمية القطاعات التي تتميز بدرجة عالية من الديناميكية والدفع لعجلة التقدم الإقتصادي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا وجدت دولة قوية من كل الجوانب، قادرة على التحكم في مواردها وتسيير أوضاعها بنفسها دون تدخل أطراف أجنبية، فالدول المتقدمة تمارس أشكالا من الحماية والدعم والتحفيز لإقتصادياتها وتعتمد على الجهود المشتركة العامة والخاصة لدفع إقتصادياتها إلى الأمام .

إن معظم الدراسات التي أجريت لحد الآن تشير إلى أن الأسباب الرئيسية عموما للأداء المالي الضعيف للمشاريع العامة في الدول النامية تكمن في التخطيط السيئ للمشاريع والإختيار المشوه لخطوط الإنتاج، الإفتقار إلى المهارات الإدارية اللازمة، ضعف البنية الإرتكازية ،والتدخل الحكومي المفرط في الرقابة على المتغيرات الإدارية[1]ص(142). لذا فشلت خطط التنمية التي إنتهجتها هذه الدول وخاصة وأن هذه الخطط كانت تعتمد إعتمادا مطلقا على المشاريع العامة لتنفيذها، وأهملت القطاع الخاص وعندما فشلت هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها مالت معظم هذه الدول على الإعتماد على القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية ، وسعيا منها كذلك للتخلص من العبىء المالي الذي كان يمثله القطاع العام .

وعليه فمفهوم ونوعية التنمية المرغوبة في الدول النامية تتلخص في النقاط الثلاث :[115]ص(779).

-أولا: تنمية مستقلة تعتمد على الذات قائمة على:

-قاعدة إنتاجية متطورة .

-قاعدة علمية وثائقية قوية.

وهو ما يتطلب تعبئة الموارد البشرية والمالية ورفع الكفاءة الكلية للإقتصاد القومي.

- ثانيا: عدالة إجتماعية في التوزيع وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من مأكل ،ملبس ،مأوى ، تعليم و خدمات صحية .

- ثالثا: حرية فكرية وتعددية سياسية وديمقراطية وما يتطلبه ذلك من إحترام لحقوق الإنسان وإحترام الدساتير والقوانين .

وبالطبع يتوقف نجاح التنمية على مدى تحقق هذه الأهداف ، ومن ثم يجب التأكيد على أن القطاع الخاص قادر على الوفاء بإلتزاماته إتجاه تحقيق هذه الأهداف ، وذلك بشرط إذا توفرت له الشروط والظروف المواتية لمباشرة أعماله في أحسن الأحوال .

إن العالم النامي يحتل موقعا إستراتيجيا مميزا داخل النظام العالمي تمتد إشعاعاته وإرتباطاته في كل القارات، وهو يحتوي على ثروات هائلة حيث تمثل 65 % من مصادر الثروة الطبيعية في العالم مثل البترول الذي يمثل شريان الحياة لبلدان النظام الرأسمالي العالمي، فهو بموقعه ومساحاته وموارده وتعداد سكانه (الذي يفوق 4 مليارات نسمة) يضم مكامن القوة السياسية والإقتصادية لو أحسن إستغلالها لصالحه و للتحرر من سيطرة القوة العالمية لنجم عن ذلك بالضرورة تغيرا كيفيا في الدعائم المادية التي تقوم عليها السيطرة العالمية لهذا النظام.

وعليه فإن تحقيق التنمية المستقلة يتطلب :

- إن تحقيق التنمية المستقلة في الدول النامية يستلزم أولا بناء الأساس المادي لها ، وهذا يتطلب تحرير الموارد الوطنية من السيطرة الأجنبية ووضع وسائل الإنتاج الرئيسية في إطار الملكية الإجتماعية ، من خلال قيام قطاعين عام وخاص كبيرين ومؤثرين يقدران على قيادة عملية التنمية ، ويوفران الأساس الضروري لفعالية التخطيط الذي لا غنى عنه في إدارة الموارد وتوجيهها نحو إقامة بنيان إقتصادي متكامل يحمي الإستقلال الوطني ، ويوفر مستلزمات إشباع الحاجات الأساسية للشعب[114]ص(158).

- إن متطلبات التنمية المستقلة من الضخامة بحيث إنها تتسع لجهود كل من القطاع العام و الخاص وأحد التحديات التي تفرضها التنمية المستقلة في الدول النامية هو إبتكار السياسات و الأدوات الكفيلة بتحسين المناخ الإستثماري وبنية إدارة الأعمال العامة والخاصة.

- القضاء على التضاربات والثغرات في القوانين والقرارات ذات الصلة بالعمل الإقتصادي، وإتخاذ خطوات جادة للتنسيق بين السياسات الإقتصادية والمالية، وسد الثغرات التي تفتح أمام الأنشطة الطفيلية وتغري الفساد.

- تحتاج الدول النامية للتجارة والإستثمارات الخاصة من أجل تحفيز نمو الإقتصاد وتعزيز حيوية ، فزيادة التجارة والإستثمار ستمكن الدول النامية من تحقيق نمو أعلى وتقليص الفقر وخلق فرص العمل ،

وهذا بالإضافة إلى تطوير مستوى المعرفة والمهارات والإنتاجية لدى القوة العاملة ، إن التحدي التنموي الأبرز في العقد القادم سيتمثل في إيجاد وظائف للقوة العاملة النامية بإضطراد، فبين عامي 2000 و 2010 سينظم سنويا لسوق العمل ما معدله 4.2 مليون قادم جديد أي ضعفي الرقم للعقدين الماضيين، إن السبيل الأفضل والمستدام لمواجهة هذا التحدي هو في أن تقوم الدول النامية بتسريع عملية تكاملها التجاري و الإستثماري بمساعدة شركاءها الإقتصاديين.

إن هذا الحل يتضمن إنتقالا من نمط قديم للتنظيم الإقتصادي إلى نمط جديد، النمط القديم الذي يدار بواسطة القطاع العام ويعتمد على المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في المهجر ويعتمد على النفط لم يعد بإستطاعته تأمين نمو أسرع ووظائف كافية وهذا ما يؤكد الأداء الإقتصادي في العقود السابقة ، إن نمطا جديدا يتركز بشكل أساسي على التجارة والقطاع الخاص يعد بتوفير نمو وفرص عمل جديدة وهو تحديدا ما تحتاجه الدول النامية .

2.3. مساهمات القطاع الخاص في التنمية

لعوامل وإعتبارات عديدة أخذت الحكومات في الدول النامية على عاتقها عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وتحديد مساراتها وذلك بحكم ملكيتها لوسائل الإنتاج والموارد الأولية وقدرتها عل توظيف عوائد هذه الموارد والصرف منها على حاجيات التنمية ومتطلبات دول الرفاه التي حاولت تلك الدول رسم ملامحها وتحقيقها خلال الحقبة الزمنية السابقة، لذا كان طبيعيا أن يمارس القطاع العام دورا أكبر حيث أنيطت به مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية لمواطني الدول النامية وإداراتها .

وفي الفترات الأخيرة وعلى سبيل التحديد خلال الثلاثة عقود الأخيرة، ظهرت الكثير من الدعوات الكاشفة لمشاكل الإدارة الحكومية وأسباب تخلف القطاع العام والداعية إلى إصلاح أوضاعه، ونادت هذه الدعوات بالتحول إلى القطاع الخاص كمخرج من مأزق الإدارة الحكومية المتخلفة.
وأصبح الآن القطاع الخاص يشكل عصب الإقتصاد الوطني في الدول النامية، وتعددت أنشطته الإنتاجية و التجارية وأصبح يمثل الدعامة الرئيسية للإقتصاديات النامية.

1.2.3. إمكانيات القطاع الخاص في مجال التنمية الإقتصادية

لقد بدأ تعاظم دور القطاع الخاص في الإقتصاديات النامية منذ بداية فترة التحول التدريجي من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وتتبع أهميته من قدرته على تحقيق عدد من الأهداف ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي التي تخدم درجة أهم إقتصاديات الدول النامية، وتتجلى مظاهر أهميته في النقاط التالية:

1.1.2.3. دور القطاع الخاص في توفير مناصب شغل.

للقطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة، بل إنها المهمة الصعبة في القطاع الخاص فله دوره الأساسي في قضية البطالة، ويشير تقرير التنمية لعام 2002 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أن متوسط نسبة البطالة في البلدان العربية وحدها بلغ 15 % من أعلى نسب البطالة في العالم[116]ص(29). الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في توجيهات الإقتصاديات العربية لإستيعاب هذه النسب المرتفعة من البطالة، وذلك بإقامة فرص أكبر وحوافز أكبر للقطاع الخاص وكذا بإعطاء أولوية أكبر لتطويره وتنميتة لإستيعاب هذا الكم الهائل من العاطلين عن العمل بإعتبار مهمة الحد من البطالة من أولويات القطاع الخاص.

و لهذا نجد أن معظم الدول النامية ارتكزت على ترقية القطاع الخاص الذي ساهم بتوفير مناصب شغل فمثلا:

- في سوريا هناك 73.5 % من مجموع القوة العاملة تعمل في القطاع الخاص حسب إحصائيات 1999.
- وفي مصر هناك 5 ملايين عامل في القطاع الخاص منهم تقريبا 30 % في القطاع الخاص الغير منتظم حسب إحصائيات 2003.
- في السعودية تمثل العمالة في القطاع الخاص حوالي 85.9 % من إجمالي القوة العمالة في سنة 2003.

للإشارة فإن القطاع الخاص الغير المنظم يستوعب أكبر عدد من العمالة خاصة في المؤسسات الصغيرة ذات الميزانيات المتواضعة لأنها غير مقيدة بالأنظمة المكلفة وذلك من أجل خفض تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية ،ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة القطاع الخاص غير المنظم في إحتواء أزمة البطالة في بعض الدول العربية.

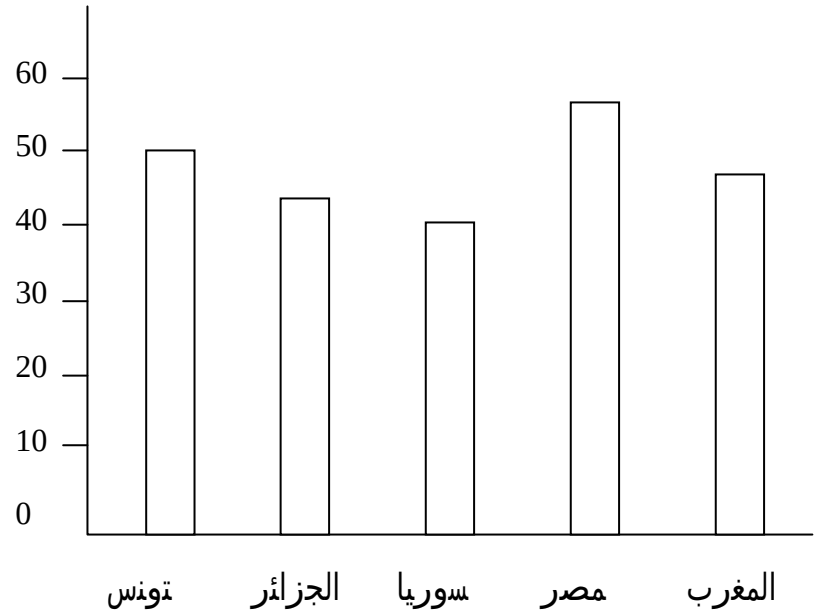

الشكل رقم (07): يمثل نسبة العاملين في القطاع الغير منظم من إجمالي العاملين في القطاع غير الزراعي في بعض الدول العربية 2002 [146]ص(14).

نستنتج من هذه الإحصائيات الأهمية التي يلعبها القطاع الخاص في توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، وأصبح من الضروري تكثيف الجهود الرامية لزيادة مقدرة القطاع الخاص في توفير الفرص الوظيفية للداخلين الجدد في سوق العمل، نظرا للزيادة المطردة المتوقعة في أعدادهم وعدم إمكانية إستيعابهم بالقطاع الحكومي[117]ص(114).

2.1.2.3.دور القطاع الخاص في تنويع الإنتاج الصناعي.

يتميز القطاع الخاص بمرونة عالية في الإنتاج ، وله قدرة عالية على التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على السوق، أي له مرونة أكبر في مواجهة عمليات التقلبات في الظروف الإقتصادية ، كما أن هذه المؤسسات الخاصة تمارس نشاطاتها في عدد كبير من المجالات الإقتصادية، فهذا من شأنه أن يساعد على تنوع المنتجات الصناعية التي ينتجها هذا القطاع وبهذا فهو يساعد على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة والمتنوعة، كل ما سبق ناتج من المكانة التي يحتلها القطاع الخاص في إطار العلاقات الإقتصادية وذلك بربطها بين التحديات الإقتصادية (القطاع الصناعي ، الزراعي والتجاري) وإتساع الأسواق المحلية لتصريف المنتوجات.

3.1.2.3.تنمية الطلب على السلع الإستهلاكية.

يلعب القطاع دورا أساسيا في تطوير الإستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتوجات الإستهلاكية الضرورية المتزايدة.

كما يحاول القطاع الخاص تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الإستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، هذا ما يمكن ملاحظته حتى في الجزائر إذ نلاحظ أن عدد كبير من رجال الأعمال يركزون إستثماراتهم ونشاطاتهم في مجال الصناعات الإستهلاكية الغذائية، وهذا مايؤدي تدريجيا إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات[118]ص(4).

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الدور تقوم به غالبا الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لعدم طلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة، كما تتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى.

4.1.2.3.دور القطاع الخاص في تحقيق التوطن الصناعي.

يعتبر القطاع الخاص وسيلة لإنتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الإجتماعي والإقتصادي

لأن الحرفيين وصغار المستثمرين يتمركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لأن معظم القطاع الخاص يتشكل من المؤسسات الصغيرة، ونظرا لصغر حجم هذه الأخيرة في الدول النامية فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهذه تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا يعمل القطاع الخاص على توسيع رقعة التنمية الصناعية وإنتشارها وما يتيح من تطور صناعي وحضاري،كما أن للقطاع دور كبير في ترقية النشاط الصناعي،حيث يسيطر على فروع النشاط التي يغلب عليها الطابع الخدمي أو الصناعات الحرفية والتقليدية البسيطة ، وبشكل عام المنتجات الموجهة مباشرة للمستهلك لأسباب تاريخية مردها أن الدولة كانت ومازالت تسيطر إلى وقت قريب على القطاع الصناعي هيمنة شبه كاملة ،فإستثمارات القطاع الصناعي خاصة منها الصناعات الثقيلة تعتبر جد هامة مردها أيضا إلى أن مزاولة النشاط الصناعي من طرف القطاع الخاص الذي تشوبه عدة عراقيل منها :

- أن النظام الجبائي يثقل كاهل القطاعات المنتجة.

-النظام المصرفي يتميز بتفضيله تمويل وإقراض النشاطات التجارية الإستيراد و التصدير على سبيل النشاط الصناعي.

- أن الصناعة تحتاج إلى إستثمارات وإمكانيات ضخمة لا يقوى عليها الإستثمار الخاص بدون دعم من الدولة.

لذلك نجد أن القطاع الخاص ينحصر أو تتركز جهوده في فروع النشاط محدودة :

- الصناعات الغذائية.

- الصناعات النسيجية.

5.1.2.3.دور القطاع الخاص في التنمية المحلية والجهوية .

إن تركيز سياسة الإستثمار في الدول النامية في المدن الكبرى أدى إلى تهميش بعض المدن الأخرى الواقعة في مناطق داخلية أو في الصحراء، وجعلها تعاني من عزلة وتهميش أثر على نموها .

وبالتالي فالدول النامية تعاني من مشكل عدم التوازن الجهوي للإنتشار الصناعي، وبالتالي فالقطاع الخاص هنا يلعب دور الموازنة لتوزيع النشاطات الإقتصادية بين المدن الكبرى و المناطق المعزولة، خاصة وأن معظم الدول النامية قامت بمنح إمتيازات خاصة لجميع النشاطات التي تقام في مناطق معزولة أو ريفية.

إن تحقيق توازن جهوي أو على الأقل فك العزلة عن بعض المناطق المعزولة لا يتحقق إلا بالمبادرات الفردية الخاصة، في ظل غياب إستثمارات الدولة التي لا تجازف بإقامتها في مثل هذه المناطق.

6.1.2.3.دور القطاع الخاص في الرفع من مستوى دخل الفرد ومعيشته.

تجارب دول نامية عديدة إتخذت من القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وسيلة للقضاء على ظاهرة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد الذي تدنى إلى مستويات قياسية مثال ذلك الهند وبنغلادش وكثير من الدول الإفريقية والآسيوية و دول أمريكا اللاتينية، ومنحت للقطاع الخاص كل أشكال الدعم والإعانات.

حيث أن إستثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية (مثل التعليم والصحة...) يسهل كثيرا للمواطنين الحصول على الخدمات الصحية، فمثلا أدت خصخصة تقديم المياه في كاراجينا الكولومبية إلى تحسين الخدمات وإمكانية حصول الفقراء عليها و كذا أدت خصخصة مرافق معالجة الخدمات الصرف الصحي إلى تحسين الحالة الصحية إذ تشير الدراسات أنها منعت وفاة حوالي 375 طفلا صغيرا سنويا[109]ص(32).

2.2.3. تأثير القطاع الخاص على مؤشرات الإقتصاد الكلي

1.2.2.3.زيادة الناتج المحلي:

الناتج المحلي الوطني يعني مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع في خلال فترة زمنية معينة ونلاحظ الإنتشار الواسع وكذا النشاط الهائل للقطاع الخاص في كافة المجالات الصناعية، الزراعية والخدمية حيث يساهم بشكل مباشر بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي.

وهذا ما يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الإستهلاكية فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للإستهلاك مباشرة من الأسواق أما الجزء المتبقي فيوجه للإستثمار في مشاريع صغيرة في مؤسسات مالية التي توجهه بدورها إلى الإستثمار، كما أن القطاع الخاص يساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج كما يعمل على زيادة

دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة معلنة. وتؤدي هذه العوامل كلها إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه لشمولية القطاع الخاص العديد من القطاعات الإقتصادية.

الجدول (22) يوضح مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لبعض الدول النامية في سنوات مختارة[147]ص(41).

الدول / النسبة	الجزائر 2003	مصر 2002	روسيا 1999	وسط شرق أروبا 1999	السعودية 2004	الصين 1996	دول وسط آسيا 1999
النسبة %	% 77.4	52.6 %	% 70	% 67	% 55.4	% 24	% 45

يتضح من الجدول المساهمات المعتبرة للقطاع الخاص في النواتج المحلية للدول النامية فكلما زاد مقدار الدخل الوطني زاد معه نصيب الفرد من هذا الدخل مما يحسن من معيشته وكذا يقلل من أعداد الفقراء.

2.2.2.3.تعبئة الإدخار:

يعتبر القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع الخاص وحدات إنتاجية ومراكز إستثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد وتشغيلها داخل الإقتصاد الوطني، كما تمتص هذه المؤسسات الخاصة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في إستثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الإدخار الخاص في تمويل التنمية ويخفض من درجة الإعتماد على الإقتراض سواءا من الداخل أو الخارج.

3.2.2.3.ترقية الصادرات:

أثبت القطاع الخاص قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، بل إن مؤسسات القطاع الخاص أحدثت فائضا في ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية.

فمثلا تساهم الصادرات الخاصة في الجزائر بنسبة 29.5 % من إجمالي الصادرات (خارج المحروقات في سنة 1999).

أما في سوريا فصادرات القطاع الخاص كانت في 1994 تمثل نسبة 85 % و 72 % سنة 1995.

إن مساهمة القطاع الخاص في ترقية الصادرات تؤدي إلى زيادة النقد الأجنبي مما يخفض العجز في ميزان المدفوعات[118]ص(5). كما سلف ذكره.

4.2.2.3.تكوين رأس المال الثابت والحفاظ على الفائض الإقتصادي وتعبئة وتوجيهه صوب التنمية السليمة.

يوجه القطاع الخاص ما يتجمع لديه من فائض إقتصادي صوب الإستثمار في قطاعات إنتاجية سلعية وخدمية تستهدف السوق المحلية بالنسبة إلى معظم إنتاجها ويعظم دور القطاع الخاص في البلدان الغير نفطية في تكوين رأسمال الثابت.

3.2.3. دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

إنه في ظل المتغيرات الدولية ونشوء التكتلات الإقتصادية الحديثة، يكتسب التكامل الإقتصادي العربي قوة دفع جديدة في ظل زيادة المنافسة لإجتذاب رأس المال الأجنبي و الذي يتطلب عمالة ذات كلفة منخفضة وإستقرارا أمنيا وسياسيا إنطلاقا من أن التكامل الإقتصادي يجمع بين الحرية والحماية، والدول العربية مازالت تعاني من خصائص و سمات إقتصاديات التخلف التي ساهمت في تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، وضعف بنيتها التحتية[119]ص(779).

بالرغم من سعي هذه الدول في تحسين أوضاعها الإقتصادية من خلال البدء في برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري، الذي يسعى إلى تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي و

الإنتاجي وترشيد دورها في تقديم الخدمات الإجتماعية وإتاحة الفرصة للقطاع للقيام بدور أساسي في قيادة الإقتصاديات النامية وتحقيق النمو المنشود.

1.3.2.3.معوقات تحد من دور القطاع الخاص في التكامل الإقتصادي العربي.

بالرغم من التغير في دور القطاع الخاص في العالم العربي وإتساع مساهمته في النشاط الإجتماعي وبالرغم من مراهنة الحكومات على هذا الدور في تحقيق التنمية وبرامج التعاون الإقتصادي مع التكتلات الإقتصادية، وبالرغم من مراهنتها على القطاع الخاص في التغلب على المشاكل الإقتصادية مثل البطالة وضعف الصادرات والمساهمة في علاج الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي، مثل مكافحة الفقر وبالرغم من كل ذلك إلا أن القطاع الخاص في الدول العربية مازال يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقع في توثيق أواصر التكامل الإقتصادي، كما فعل القطاع نفسه في التجربة الأوروبية

ومن أهم هذه المعوقات:

-إعتماد معظم الدول العربية النفطية على صادرات البترول الخام ومشتقاته، وبعض المواد الأولية وهي في الغالب من إنتاج قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات العربية، بطريقة أو بأخرى مما يحد من دور القطاع الخاص في الإستثمار والعمل في هذه القطاعات [120]ص(5).

-الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تحكم مجالات التجارة والإستثمارات في الدول العربية، وضعف التنسيق بين هذه الدول في هذا المجال مما يعوق إنطلاق نشاط القطاع الخاص[119]ص(799). و كذا الاختلاف الموجود في مجموعة التشريعات المالية، النقدية والتجارية والتي يتم التعامل بها داخل السوق مما يؤدي الى صعوبة قيام منطقة التجارة الحرة داخل الوطن العربي[84]ص(74).

-تجاهل معظم الإتفاقيات المبرمة بين هذه الدول ثنائية أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الإتفاقيات وتحقيق أهداف الحكومات منها، وفي غالب الأحيان لا يتم مشاركة القطاع الخاص عند التفاوض وصياغة بنود الإتفاقية في حين قد يكون القطاع الخاص هو صاحب المصلحة الحقيقية في هذه الإتفاقية، ومن ثم تأتي الإتفاقيات غير واقعية.

-إستمرار العلاقات الإقتصادية بين هذه الدول رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات ، وهو ما يمثل قدر كبير من المخاطرة أمام القطاع الخاص وأمام رؤوس الأموال الخاصة لأنه أول المتضررين من التذبذب في هذه العلاقات السياسية [121]ص(97)

2.3.2.3.دور الحكومات في تهيئة المناخ لدور فاعل للقطاع الخاص في تحقيق التكامل.

إن دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية، مرهون بإدارة الحكومات في هذه الدول بدرجة كبيرة وعليه فتهيئة المناخ اللازم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور يتطلب من الحكومات ما يلي:[120]ص(6).

-أن تفصل هذه الحكومات بين السياسة والمصالح الإقتصادية وأن لا يأخذ القطاع الخاص بذنب حكومته في حالات الخلافات السياسية وعلى الحكومات في الدول العربية أن تحذو حذو دول الإتحاد الأوروبي في هذا المجال.

-أن تبادر هذه الحكومات في دعوة القطاع الخاص للمشاركة في ترتيبات التجارة و الإستثمار بين هذه الدول، وخاصة في صياغة هذه الإتفاقيات ليعبرعن واقع المشاكل التي يصادفها في عمله.

-إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للنفاذ إلى الأسواق في الدول العربية، والمساهمة بدور فعال في رسم السياسيات الإقتصادية لهذه الدول بشأن أهم القضايا الدولية مثل قضايا البيئة والتنمية البشرية.

3.3.2.3.واجب القطاع الخاص إتجاه نفسه.

لا يقع عبىء النهوض بدور القطاع الخاص في التكامل العربي على عاتق الحكومات فقط، ولن يكون هذا الدور فاعلا بمجرد قيام الحكومات بتحقيق ما تم الإشارة إليه سابقا لتهيئة المناخ لعمل القطاع الخاص ولكن يبقى هناك واجبات على هذا القطاع القيام بها من أجل التكامل مع الجهود الحكومية في هذا المجال وعليه فإن القطاع الخاص مطالب بالآتي حتى يكون له دور فعال في تحقيق هذا التكامل العربي:

- لابد من يقتنع القطاع الخاص في الدول العربية بأنه مطالب بأن يأخذ دوره الفاعل في تحقيق التكامل الإقتصادي، وأنه مطالب بملأ المساحات الشاسعة التي نتجت عن إنسحاب الحكومات من النشاط الإقتصادي.

- لابد أن يركز القطاع الخاص على ثلاث محاور لزيادة دوره في العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية، وهي تحسين جودة المنتج وتكثيف عمليات التسويق والترويج لهذه المنتوجات في الأسواق العربية وتحقيق السعر التنافسي المناسب لمنتوجاته[122]ص(165).
-ألا يركز القطاع الخاص في نشاطاته في الأسواق العربية على الأرباح القصيرة الأجل، ولكن يجب أن يأخذ في الإعتبار الأبعاد الأخرى وذالك بأخذ المبادرة في اتخاذ جميع الاجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجاري العربي البيني[122]ص(163).

إن القطاع الخاص أصبح مطالبا بأن يلعب دورا فعالا في تحقيق التكامل العربي خاصة في ظل التغيرات الدولية وتفعيل هذا الدور يأتي بدعم الحكومات ومباركتها له، وكذا من إيمان القطاع الخاص نفسه بهذا الدور.

إن التكامل الاقتصادي العربي لا يتحقق بتوقيع الاتفاقيات مع أهمية ذالك ولا يتحقق بمراسيم وإجراءات قانونية ولا يتطور بنصوص ناظمة وإنما هو إرادة سياسية أولا تقررها الحكومات وهو بناء يشارك فيه المنتجون و المستثمرون في اتمامه لبنة بعد لبنة، ومالم تتحقق هذه الإرادة فسوف تفرظها الظروف كما يبدو الحال في الوقت الحاضر و في مقدمتها التكتلات الإقليمية والعولمة و باختصار فأن انسحاب الدولة من العمل الاقتصادي و توسيع دور القطاع الخاص و التوجه القوي نحو اقتصاديات السوق وتنامي القدرة الانتاجيةالعربية قد عزز من فرص التعاون والتكامل وجعلها أوفر حظا مما كانت عليه في الماضي ومن مصلحة القطاع الخاص نفسه فتح أسواق أوسع لمنتجاته ويبقى ان يقدر السياسيون بإخلاص التعاون مع هذه الرغبات ضمن ضوابط فيها من الإرادة و الإلزام ما يكفي لإنجاحها.

3.3. القطاع الخاص و تحديات العولمة

نهج الدول النامية إزاء العولمة أوحت لها به التغيرات المثيرة في الإقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين نهاية الحرب الباردة، التي حكمت العلاقات الدولية لحوالي نصف قرن و التقدم التكنولوجي السريع خاصة في المعلومات و الاتصالات و إبرام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (GATT) و إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، و كان نطاق هذه التغيرات و السرعة التي تمت بها غير مسبوقين و قد انحلت تحالفات تقليدية بين الأمم و ظهرت شركات جديدة

مع التغير في مراكز القوة و النفوذ و تسارعت العولمة و أصبحت السياسات القومية أكثر إعتمادا على بعضها البعض، و اتجهت البلدان في كل أنحاء العالم في سعيها لحماية مصالحها في الوضع الدولي الجديد إلى الإنضمام معا لتكوين جماعات إقليمية.

و في أعقاب هذه التطورات على المسرح العالمي توسعت الأسواق و تصاعدت محلقة التجارة الدولية و تدفقات رؤوس الأموال مما يوفر للبلدان فرصا جديدة للنمو، و في نفس الوقت كانت المنافسة بين البلدان النامية التي تحاول أن تجد لها مكانا في الإقتصاد العالمي، و أن تحافظ على نصيبها في السوق أو تزيد و تجذب تدفقات رؤوس الأموال قوية جدا، و لن يتحقق لها هذا إلا في إطار إستراتيجية للإصلاح تهدف إلى تخصيص الموارد و إنشاء مؤسسات تتناسب مع النمو السريع، و دعم القطاع الخاص باعتباره المسؤول الأول عن التنمية في إطار تحرير التجارة الدولية، و يمكن أن يتم صياغة هذه الإستراتيجية حول دعامتين أساسيتين هما:[123]ص(194).

*المحافظة على سياسات سلمية للإقتصاد الكلي لإحتواء التضخم و تجنب عودة المصاعب التي إنتابت ميزان المدفوعات.
*تحرير الأسواق المحلية و زيادة الإنفتاح يتطلب الأمر إجراء المزيد من الإصلاح في السوق المحلي و في القطاع الخارجي لزيادة المنافسة و تخصيص الموارد و كذا تحسين النظم القانونية و القضائية و تبسيط اللوائح التي تحكم الإستثمار (الأجنبي و المحلي) و الأخذ بإجراءات تهدف إلى تسهيل التجارة.

و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم التحولات العالمية و تأثيراتها على الدول النامية و قطاع الأعمال (الخاص و العام) فيها بالإضافة إلى الإجراءات الواجب إتخاذها للإستفادة من مزايا العولمة.

1.3.3. هيكل و تطور العولمة

بدأت التوجهات الأساسية للعولمة الإقتصادية الحالية منذ الشروع في إعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية فقد نجح مشروع السوق الأوروبية معتمدا في البداية على الدعم الأمريكي من جهة، و الخوف من التيار الشيوعي و الهيمنة من جهة أخرى، كما إعتمد مشروع السوق في الأساس على القدرات الكامنة في الثروة البشرية و الموارد المالية الطبيعية و قبل كل هذا و ذاك الإرادة السياسية للدول الأعضاء في السوق، نجح مشروع السوق في خلق قاعدة إقتصادية أكبر من قدرة أي دولة بمفردها، و الآن بعد مضي أربع عقود على توقيع معاهدة روما فقد تطورت العلاقة بين أعضاء

السوق، و اتسعت عضويتها حتى أصبحت تحتل المكانة الأولى في الإقتصاد العالمي و معترفا بها كإتحاد بين دولة مستقلة و متصلة على الصعيد السياسي، لذلك يمكن إعتبار الاتحاد الأوروبي أول ركيزة في بناء هيكلة العولمة الإقتصادية خارج الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي (سابقا)، كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الركيزة الثانية في هيكلة العولمة الإقتصادية و التقنية نظرا لما لها من أهمية إقتصادية كبرى و نفوذ سياسي عالمي و مع انضمام كندا و المكسيك في إطار منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا)، ازدادت أهمية هذا القطب في التأثير على توجيهات العولمة الإقتصادية من حيث التجارة و الاستثمار داخل هذه المنطقة و مع غيرها من الأسواق الخارجية [123]ص(196).

كما أن للشركات المتعددة الجنسيات الدور الفاعل في توجهات العولمة عن طريق التجارة و الإستثمار و نقل التقنية و نشر المعلومات، أما الركيزة الثالثة فهي اليابان و علاقاتها التجارية و التقنية الواسعة فكل واحدة منها تشكل كتلة ضخمة من التكامل الإقتصادي الذي يدعم العولمة المبنية على قدرة الكيانات الإقتصادية القادرة على تحريك التجارة الدولية و الإستثمار و نقل التقنية الحديثة.

نستنتج من هذا العرض أن العولمة الإقتصادية تتكون أساسا من تكتلات تجمع بين دول متقدمة أو تسعى للتقدم العلمي و الإقتصادي و تعمل هذه الدول من أجل التكامل و التعاون فيما بينها على أسس إستراتيجية طويلة المدى.

كما أنها تتكون من العلاقات الإقتصادية و السياسية و التقنية بين التكتلات الإقتصادية الرئيسية التي تشكل نظام العولمة الجديد. لذلك فإن الدول التي لا تشارك في هذه التكتلات إما منفردة أو عن طريق تشكيل تجمع خاص بها ستبقى خارج تطورات العولمة و في أحسن الأحوال يمكن أن تلحق بصورة هامشية بإحدى الكتل الرئيسية أو الثانوية، دون المشاركة الفعلية في قراراتها و سياساتها التنموية كما أنها ستجد من الصعب عليها أن تتعاون فيما بينها بسبب تخلفها و تشتتها الإقتصادي و السياسي، إن الوقوع في مثل هذا الوضع سيجعل التحرك الفاعل في مجالات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و التطور السياسي صعبا جدا بل وسيفرض على الاقطار التي تقع فيه اماالعزلة أو الجمود أو التبعية التامة مما لا يتلاءم مع متطلبات العصر[123]ص(197).

2.3.3. موقع الدول النامية و قطاع الأعمال فيها من النظام العالمي الجديد

يتبين لنا مما سبق ذكره أن وضع الأقطار النامية الحساس و المعقد في نفس الوقت بالنسبة لمواجهة تحديات العولمة الإقتصادية، ففي الوقت التي تعاني معظم الدول النامية من مصاعب العجز المالي الداخلي و الخارجي و عبىء خدمة الدين و البطالة المتزايدة هي مطالبة بشدة بل مجبرة على التكيف مع التطورات العالمية الجديدة بما فيها حدة التنافس الإقليمي و الدولي، الأمر الذي يتطلب المزيد من الإصلاحات في هذه البلاد، و التي تتمثل في عودة الدولة إلى دورها الرئيسي في توجيه الإقتصاد الكلي و متابعة و تقييم الأداء و التأكد من سلامة قواعد المنافسة و الحيلولة دون الاحتكار و استغلال المستهلك، كما يقع على هيكل الدولة دعم و تشجيع البحث العلمي و التطور التكنولوجي بصورة دائمة ، تستطيع الدول التي يمكنها أن تقوم بهذه الواجبات بصورة معقولة أن تعتمد على القطاع الخاص للقيام بدوره الفعال في مجالات الإنتاج و تقديم الخدمات اللازمة لجعل الإقتصاد القومي يتكيف مع الوضع الدولي الجديد و يتطلب مثل هذا التحول الاستراتيجي تحديدا واضحا لمهام القطاع الخاص و واجبات الدولة، بهدف تحقيق التكامل و التعاون بين الجانبين (القطاع الخاص و الدولة).

أما بالنسبة لوضع القطاع الخاص فإن أغلب الشركات المكونة لهذا القطاع هي في الغالب مؤسسات صغيرة و متوسطة و قليل من الشركات الكبيرة و بالتالي لا تتداول أسهمها في البورصة إلا القليل منها (عدد محدود فقط)، و بالتالي هذا يضعف الحركة و النشاط و دورة الأموال ليس هذا فحسب إنما أيضا المؤسسات التي ينتظم في اطارها شركات و منظمات القطاع الخاص أدوارها ضعيفة مثل الإتحادات الصناعية و الغرف التجارية و منظمات رجال الأعمال، هذه المنظمات إذا قورنت بنظيرتها في دول العالم المتقدم أو الدول الصناعية الجديدة سنجد أن هناك فروقا كبيرة[85]ص(4). و لا يمكن لهذه الكيانات أن تباشر دورها في التكامل مع العالم و مع التكتلات الإقتصادية إلا من خلال استنهاض قوى التطوير و التوجه بالسوق و برفع الكفاءة و بالإستثمار في الموارد البشرية.

3.3.3.أهم التحولات العالمية التي تواجه منشآت القطاع الخاص

إن أهم تحد يواجه القطاع الخاص في الدول النامية يكمن في كيفية التعامل مع أهم التحولات التي طرأت على الإقتصاد العالمي و المتمثلة أساسا فيما يلي:

*منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية المنظمة الوحيدة الدولية التي تتعامل مع القواعد العالمية بين دول العالم مهمتها الرئيسية تأمين عملية تدفق التجارة بين الدول بسهولة و حرية و حسب ما هو متوقع بقدر الإمكان الوصول تدريجيا إلى تحرير أكثر للتجارة عن طريق المفاوضات و فض النزاعات التجارية الناتجة من عملية الإغراق التجاري للأسواق[124]ص(85). و النتيجة المتوقعة هو ضمان المنتجين و المستهلكين لعرض مستمر و آمن و خيارات أكثر من السلع المجهزة أو المصنعة و المواد الخام و الخدمات التي يحتاج إليها المنتجين و المصدرين.

تتسم الأهداف العامة لمنظمة التجارة بالاتساع في الدلالات ذات المظامين المتفائلة في أشكالها، فهي تشير إلى هدف سامي و رفيع يتمثل في رفع مستويات المعيشة و تحقيق التشغيل الكامل بما يكفل تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جانب العرض و القوة الشرائية من جانب الطلب من خلال الإستخدام الكامل للموارد فضلا عن توفير الحماية البيئية و المحافظة عليها و دعم الوسائل الكفيلة بتوفير إحتياجات التنمية، و بالتالي فإن ما تقدم يرتبط بالمبادئ التي أطرت المنظمة فلسفتها بنشوءها و وجودها و إستمرارها و كذلك الإتفاقيات ذات الصلة و التي تتمحور حول الهدف الرئيسي و هو حرية التجارة الدولية السلعية و الخدمية

و ما يمكن توضيحه أن المنظمة العالمية للتجارة حلت محل الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركة و التجارة (الجات) و أصبحت المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري و الإقتصادي، و تضم منذ جوان 1999-143 دولة و تشارك بنحو 95 % من حجم التجارة العالمية[125]ص(74).

*بروز التكتلات الإقتصادية الإقليمية و الدولية:

إن بروز هذه التكتلات يعد من أهم المستجدات الدولية و هي عادة تمر بمراحل معينة تبدأ بمنطقة التجارة الحرة و تنتهي بما يعرف بالوحدة الإقتصادية و إذا تم توحيد السياسات فإن التكتل يصل إلى أعلى مراحله و هي مرحلة الإندماج الإقتصادي التي تقود الوحدة السياسية و من أهم هذه التكتلات نذكر:
-الإتحاد الأوروبي الذي يضم 25 دولة أوروبية، ورابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) و يذكر أن هذه التكتلات تستوعب 80 % من حجم التجارة العالمية و

كذا 80% من رؤوس الأموال و 90 % من براءات الإختراع و التقدم التكنولوجي[126]ص(231).
و من أهداف هذه التكتلات:
- زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية و الدولية.
- التغلب على مشكلات ضيق السوق المحلي .
- حسن استغلال الموارد البشرية و المادية المتاحة .

*التطور التكنولوجي و التقدم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات :

أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات خاصة في العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع لتيارات العولمة الإقتصادية الحديثة و أصبحنا في وقت يعد الأخذ بالعلم و المعرفة و تزايد دوره من المستجدات الهامة التي أصبحت دول العالم لا تنقسم إلى دول غنية و دول فقيرة بقدر ما تنقسم إلى دول تملك العلم و المعرفة و أخرى لا تملكها، لقد أصبح العلم و المعرفة يشكلان الأساس القوي لبناء القوة التكنولوجية التي تعد العنصر الفاعل في عملية المنافسة الدولية و محاولة التفوق و حتى يمكن أن تكون للمؤسسة نصيب في المكاسب الإقتصادية، و في هذا الجو من التطور العلمي و المعرفي يجب على الحكومات في الدول النامية و قطاع الأعمال فيها (الخاص و العام) مواكبة الركب و هذا من خلال مواصلة البحث و التطور و إستعمال أحدث التكنولوجيا التي تساعد على خفض أسعار منتوجاتها لتستطيع الصمود أمام أسعار منتجات المؤسسات الأجنبية الزاحفة عن طريق الصادرات أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأن المؤسسات في الدول المتقدمة تتميز بأساليب إنتاج متطورة عن ذلك التي تملكها المؤسسات في الدول النامية.

*ظاهرة الاندماج و التحالفات بين المؤسسات الكبرى.

مع تسارع ظاهرة العولمة و تحرير التجارة الخارجية العالمية أصبحت ظاهرة الإندماج و التحالفات بين المؤسسات الإقتصادية شائعة، حيث امتدت إلى العديد من دول العالم و على الأخص في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ذلك بتعزيز القدرات التنافسية لهذه المؤسسات و تحقيق وفرات إقتصادية و إعطاء تلك التكتلات الجديدة فرصة أكبر للتنافس في الأسواق الدولية[121]ص(21).و هذا ما يشكل تحد كبير في وجه قطاع الأعمال (الخاص و العام) في الدول النامية التي قد لا تصمد في وجه هذه التكتلات الضخمة إذا لم تسارع إلى تأهيل نفسها أو تنتهج نفس الاتجاه بالاندماج مع مؤسسات أخرى، لتصبح قوة إقتصادية تستطيع المنافسة.

*ظهور النمور الآسيوية

في الآونة الأخيرة ظهرت دول جنوب شرق آسيا كمنافس قوي على الساحة العالمية و أصبحت تمثل تهديدا مباشرا للعديد من دول العالم بفضل سياساتها الإقتصادية الفريدة، و التي إنعكست في تحقيق معدلات نمو لم يشهده العالم من قبل، و يرجع الفضل في هذا النمو الإقتصادي الملموس في جزء كبير منه إلى نمط الإدارة السائدة في هذه البلدان، و التطوير التكنولوجي المستمر فضلا عن الإهتمام الفائق بالإنتاجية و الجودة و فوق ذلك كله دراسة الأسواق المحلية و الأجنبية (العالمية) قبل البدء بأي نوع من الأعمال التجارية.

4.3.3.الآثار المتوقعة من تحرير التجارة على أداء القطاع الخاص

سوف يترتب من تحرير التجارة العالمية عدة آثار إيجابية وسلبية على أداء القطاع الخاص، و سوف نتطرق إلى أهم هذه الآثار الناجمة عن المنافسة الشديدة التي سيواجهها القطاع في حالة التحرير الكلي للتجارة العالمية، بالإضافة إلى تلك الناجمة على سقوط نظام الحماية التي كانت تتخندق من وراءه معظم الصناعات في الدول النامية.

1.4.3.3.انخفاض مستمر في مستوى الحماية

أكدت الحماية قبل الحرب العالمية الثانية أنها تستهدف حماية الصناعات في الدول المتقدمة من بعضها فيما كانت الحماية في الدول النامية كرد من بعضها و بالذات في أمريكا اللاتينية على التطورات التي حدقت بالإقتصاد العالمي مثل الأزمة الإقتصادية في الثلاثينيات و تصاعد سياسة

الحماية في الدول الصناعية و من ثم انخفاض الطلب على المواد الأولية من الدول النامية و تناقص أسعارها و هو ما يسمى بتدهور شروط التبادل، إضافة إلى اضطراب التبادل التجاري نفسه الذي ترتب عن قيام الحرب العالمية الثانية.

و كان الرد متمثلا منذ بداية الأربعينيات بتنمية الصناعة لديها موجهة إلى السوق الداخلية لتحل محل الإستيراد و ضمانا لتطورها كان لابد من الحماية، ثم جاء "Prebisch" ليعطي الأساس النظري لهذه السياسات مؤكدا على أن السياسة الإقتصادية في دول أمريكا اللاتينية يجب أن تصاغ بحيث تواجه

العقبات التي تحول دون نموها و المترتبة على علاقة التبعية و عدم التكافؤ بين دول المركز في الشمال المتقدم و بين دول التخوم النامية في الجنوب و التصنيع المحمي هو السبيل إلى ذلك[127]ص(12). و هذا هو الأساس لنظرية الإحلال محل الواردات و ما تستوجبه من حماية و هي السياسة التي انتهجتها الدول و خاصة النامية منذ ستينات القرن العشرين لحماية صناعتها الناشئة عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات وكانت هذه الرسوم تفوق المعدلات فمثلا في مصر كان متوسط التعريفة على الواردات أكثر من 50 بالمائة وهي من المعدلات المرتفعة جدا على مستوى الدول المثيلة [37]ص(91).

و يمكن تعريف الحماية بأنها عبارة عن سياسة ضمن حزمة مترابطة من السياسات الضرورية للنهوض بالقدرات التكنولوجية و الإقتصادية و الإدارية للصناعة المحلية، تعينها على تثبيت أقدامها و تطوير قدراتها التنافسية و تتمثل أساسا في الحماية الجمركية و ذلك بفرض ضرائب على الواردات المنافسة للسلع الوطنية.

*إيجابيات الحماية:

لقد أعطت الحماية بعض الإيجابيات نذكر منها:[127]ص(13).

- لقد أنتجت سياسة الحماية التي كانت مدعومة من طرف الحكومة في البلدان النامية بعض الآثار الإيجابية إذ كلفت حد أدنى على الأقل من الأمان و تقليل إحتمالات المخاطر للمستثمر المحلي كي يأخذ المبادرة و ما يلزم من لتنفيذها بعد أن ضمن عدم المنافسة الخارجية و الداخلية إذا ما كان حجم المشروع كبير و من ثم كان ذلك حافزا سواءا كان ذلك في الصناعات القائمة أو الصناعات الجديدة.
- حققت سياسة الحماية أرباحا كبيرة للمستفيدين منها و كان هامشها في أغلب الأحيان مرتفعا جدا، بحيث أصبحت دخلا ريعيا إذ لم تأتي هذه الأرباح من التوظيف الأمثل لمختلف عوامل الإنتاج و إنما لسبب خارجي لا علاقة له بكفاءة الإنتاج.

*سلبيات الحماية:

- لقد أدت الحماية إلى حالة من التراخي لدى رجال الأعمال في الدول النامية في إدارته للمشروع وفي تطويره و الارتقاء بإنتاجيته.

- لقد نتج من الحماية أثر سلبي خطير يتمثل في المفارقة التالية، حيث أن الحماية أفادت شريحة من قطاع الأعمال الخاص من خلال تعظيم هامش أرباحه إلا أنها أدت في النهاية إلى كبح القطاع الخاص ككل فقد حالت من خلال الاستثمار السهل (انخفاض حجمه و ضمان السوق)، دون تطور الريادة الحقيقية و ما يعنيه ذلك من خلال ندرة المنظمين (الرواد) الذين يستطيعون إتخاذ المبادرة بعد دراستها و تحمل بعض المخاطر و هي الفئة (أي المنظمين) التي تعطي للقطاع الخاص سمته الديناميكية[113]ص(63).خاصة و أن إكتساب سمة المنظم لا تأتى دفعة واحدة و إنما تحتاج إلى وقت يمكن معه من خلال الممارسة في جو من المنافسة أي يظهر إلى سطح المجتمع عدد من المنظمين في كافة النشاطات الإقتصادية، على أن حالة التراخي التي أصابت القطاع الخاص في ظل الحماية لم تقتصر على الصناعيين إنما شملت التجار و بيوت الخبرة فالأول لم يفعلوا شيئا من الناحية المؤسسية كتكوين شركات تجارية متخصصة بالتصدير اللهم إذا استثنينا دول جنوب شرق آسيا المعروفة حيث يكون دور هذه الشركات هو التعرف على أسواق التصدير و متطلباتها و تقوم بإرشاد المنتج و مطالبته باحترام كامل المواصفات اللازمة للتسويق في الخارج، أما بيوت الخبرة و الشركات الإستثمارية في الدول النامية فلا تزال شبه معدومة و حتى و إن وجدت في البعض فهي قليلة الفعالية على الرغم من أهميتها و ضرورتها كمركز لتراكم الخبرة و إكتساب التكنولوجيا.

لكن نتائج الآثار السلبية لم يكن مرده إلى القطاع الخاص وحده فالحكومات تتحمل جزء كبير منه، و ذلك أن هذه الأخيرة لم تتخذ من التدابير ما يدفع بالقطاع الخاص لتجاوز نقاط الضعف (سالفة الذكر) على العكس، فقد ساهمت من حيث لا تدري أو تدري بتعقيد الموضوع من حيث أنه:

- لم يكن لدى الحكومات في الدول النامية إستراتيجية واضحة معروفة المعالم للتنمية الإقتصادية و الصناعية و اقتصرت على أسلوب إدارة الأزمة لتجد حلا منفردا لكل أزمة قد يختلف في جوهره وسياسته عن الحل الذي تقدره لأزمة أخرى، و في ظل غياب إستراتيجية واضحة لا يستطيع رجال الأعمال أن يتبينوا طريقة للمستقبل بسبب حالة عدم اليقين و إنعدام القدرة على التنبؤ[127]ص(14).

- كذلك غياب التمويل الصناعي و تمويل الصادرات بالحجم الكافي مثلا نرى في سوريا أن التمويل الصناعي لا يتجاوز 2,5 % من إجمالي القروض الممنوحة لقطاع الأعمال و كذلك هناك تخلف واضح للنظم المصرفية و بالتالي يشكل هذا التخلف عنصرا هاما في كبح إمكانيات الفعلية القائمة لتنمية الصادرات في الدول النامية[127]ص(15).

و عليه يمكن القول أن القطاع الخاص في الدول النامية سيواجه مصاعب جمة مستقبلا في حالة اضمحلال حماية الدول لصناعتها الناشئة بسبب زيادة التحرير التجاري عن طريق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبحكم العولمة، و عليه يجب على الدول و قطاع الأعمال الخاص إتخاذ التدابير اللازمة مستقبلا من أجل الإستعداد لمواجهة المنافسة الخارجية بإعتبار أن النمو الإقتصادي مستقبلا سوف يتوقف بدرجة أكبر على إزالة حواجز التجارة و على وضع حوافز لدعم صناعات تنافسية و على الحكومات أن تقوم بتخفيض الحماية لأن ذلك سوف يقلل من التشوهات في أسعار السلع الرأسمالية و يثبط أيضا السياسات الصناعية التي يمكن أن تكون مصدرا للريع الاقتصادي[128]ص(84). و قد أدت مثل هذه السياسات الحمائية إلى إضعاف أداء الهند خلال الثمانينات و كذا بلدان أمريكا اللاتينية، و عليه فإن اضمحلال الحماية سوف يقلص عدد المنتجين و خاصة الغير أكفاء و يحفز البعض الآخر على الدخول في المنافسة باعتماد مجموعة من الممارسات و الأساليب الأفضل و تحسين المنتجات.

2.4.3.3.ارتفاع شدة المنافسة

ثاني و أكبر تأثير على أداء القطاع الخاص في ظل تحرير التجارة هو المنافسة الشديدة التي سوف يلاقيها من الشركات و المؤسسات العالمية الكبيرة و خاصة المتعددة الجنسيات حيث تعتبر المنافسة البنت الشرعية للانفتاح التجاري، و لم يعد هذا الانفتاح مطروحا مع بدائل أخرى لتحدد الدول النامية إختيارها و إنما أصبح واقعا على الصعيدين الخارجي و الداخلي، فقد ساعد على الصعيد الأول بحكم العولمة التي تجاوزت بكثير مجرد حرية التجارة و بدأ اعتماد منهجا على الصعيد الداخلي من خلال الإتفاقيات الثنائية أو مناطق التجارة الحرة بين الدول النامية فيما بينها مثل منطقة التجارة الحرة العربية، أو عبر إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية التي تجمع بين الدول التي تطل على المتوسط، أو من خلال الإنتساب لعضوية منظمة التجارة العالمية.

و لا شك أن هذا الوضع يطرح بالضرورة عددا من التحديات المباشرة و الغير مباشرة أمام القطاع الخاص تستدعي بدورها إيجاد الحلول المناسبة لها.

*التحديات:

✓ سيترتب عن الإنفتاح هزة عنيفة تصيب الصناعات في الدول النامية إذ سيؤدي إلى إختناق عدد كبير من الصناعات التي استرخت على مقعد الحماية[24]ص(235). إذ أن الدراسات التي أعدت مثلا في تونس بصدد آثار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قد توقعت انهيار(1/3) نسيجها الصناعي و تهديد الثلث الثاني ما لم يؤهل على الوجه المطلوب، و إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن تونس بدأت بسياسات التكيف الهيكلي و الإنفتاح التدريجي منذ 1987 و أن صادراتها الصناعية فاقت 5 مليار دولار سنة 1998 يشكل منها القطاع الخاص نسبة 54 %و بالتالي فالوضع أسوء بكثير بالنسبة لغالبية الدول النامية الضعيفة التصنيع فالصناعات المهددة بالزوال هي تلك التي تعتمد كليا على المكونات المستوردة من الخارج[127]ص(16).

✓ يؤدي الإنفتاح التجاري في البداية كذلك إلى مزيد من تدهور الميزان التجاري لكثير من الدول النامية إذ سيدفع المستهلك على شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية، كما أن عملية تحسين و تطوير الإنتاج الصناعي التي سيقوم بها القطاع الخاص لمواجهة المنافسة الدولية، أو المناخ التنافسي الجديد و التي ستتطلب إستيراد آلات و معدات جديدة ستؤدي بدورها إلى تصعيد أكبر في تدهور الميزان التجاري للقطاع الخاص أضف إلى ذلك أن القيام بتطوير البنية التحتية و الخدمات لتحسين المناخ الاستثماري و إجتذاب تدفقات رؤوس الأموال مع ما يتطلب ذلك من إستردادات سيقوم بها قطاع الأعمال الخاص و العام، ستخلق هي الأخرى المزيد من مصاعب الميزان التجاري و إرتفاع عجز الحساب الجاري الخارجي.

✓ من جهة أخرى فإن الدور المتعاظم الذي سيلعبه القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية و الذي سيقع عليه بالتالي العبىء الأكبر في الاستثمار سيقضي منه جهودا جبارة لتوفير الحد الأدنى من حجم الاستثمار اللازم و إذا ما ذكرنا الإستثمارات المطلوبة لإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل كل عام يتزايد بنسبة عالية حيث تشير الإحصائيات أن عدد الباحثين عن العمل في المنطقة العربية وحدها سيزيد في عام 2010 إلى 32 مليون مقابل 12 مليون في2002[129]ص(13).

بالإضافة إلى ما يستلزمه تطوير نشاطاته الحالية (القطاع الخاص) من الإستثمارات للتوائم مع الجو التنافسي الجديد أدركنا جسامة المشكلة التي يواجهها القطاع الخاص في الدول النامية.

وأخيرا فإن تأجيج المنافسة عبر الإنفتاح يستلزم لكي تعطي هذه المنافسة ثمارها الإيجابية إيجاد مقومات نجاحها و تتمثل هذه المقومات في توفير التكافؤ بين المنافسين في ظروف و شروط العمل الإقتصادي الذي يعيشه كل متنافس في بلده و إلا كان النجاح في النهاية حليف من يعمل في مناخ إنتاجي و إستثماري أفضل و كان أفشل من نصيب الذي لا يتوفر له ذلك، وعلى هذا فلابد من مواجهة تحدي عدم التكافؤ في شروط العمل بين رجال الأعمال في الدول النامية و كذا الدول الأخرى المتقدمة من حيث معدلات الرسوم الجمركية و الفروض الضريبية و سهولة التمويل و العمليات المصرفية و حجم الديمقراطية...

أما فيما يخص الحلول المقترحة للتقليل من آثار المنافسة في إطار التحرير التجاري فهي كالتالي:

✓ لا شك أن أول الحلول يكمن في الآثار الإيجابية التي تترتب على إرساء جو المنافسة ذاته و احتدامها في مواجهة السلع الأجنبية بعد تحصين الإنتاج و لفترة طويلة في خندق الحماية و منطقها أو خلف سياج الإحتكار و ستحدث هذه الآثار في المدى القصير و المتوسط و البعيد.

فعلى المدى القصير تمثل المنافسة حافزا جوهريا للمنتج المحلي كي يعبئ عندما يستشعر بالخطر إمكاناته و كافة موارده المتاحة لتحسين الإنتاج جودا و سعرا من خلال تعظيم الإنتاجية و ترشيد الإنفاق و تنمية المهارات الفنية و التسويقية و وضع أنظمة فعالة للصيانة و إدارة المشروعات و محاسبة التكاليف و تدفق المعلومات داخل المؤسسة[130]ص(148). و تحفيز العاملين عبر إشراكهم في تطوير المؤسسة و تشجيعهم على تقديم اقتراحاتهم بالتحسين مما يعظم حرصهم على مصير مؤسساتهم، كما قد تؤدي إلى دفع المؤسسات التي غالبيتها صغيرة و متوسطة و في غالب الأحيان عائلية لتجاوز التفتت بالتعاون فيما بينها عبر صيغ شتى كالإندماج أو التكتل مما يساهم في تطوير الهيكل الإنتاجي و زيادة عائده و خلق قدرة الإنتاج من عمالة و رأس المال و توجيهها نحو القطاعات التي تتمتع بها الدول النامية بمزايا نسبية و التي يتحقق معها أكبر قدر من القيمة المضافة.

✓ إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية المعرضة أكبر للتهديد و خاصة الصغيرة منها بحيث تعاد هيكلتها لتصبح قادرة على الصمود و المنافسة[130]ص(151). وهذا ما فعله البرتغال عندما انتسبت إلى المجموعة الأوروبية حيث قامت بإنشاء صندوق خاص تديره وزارة الصناعة و يشمل على شقين:

أولهما: تمويل الاستثمارات

ثانيها: تحويل تنفيذ عملية إعادة التأهيل و الهيكلة.

وهذا ما تفعله دول أخرى بمعونة الإتحاد الأوروبي مثل تونس و المغرب و مصر حيث رصد له مبلغ 420 مليون دولار

أما المؤسسات المهددة بالزوال أكثر فلابد من أن تتحد في إطار تجمعات صناعية، ترشد من خلالها نشاطها الإنتاجي بتقسيم العمل فيما بينها و تأمين مستلزمات الإنتاج و تطوير مهارات أفرادها بصورة جماعية.

5.3.3. المتطلبات الأساسية لمواجهة تحديات العولمة

المطلوب من قطاع الأعمال الخاص أن يبادر بإجراء تغييرات جوهرية فورية يؤهله للحاق بموكب تيار العولمة و التقدم و التطور الإقتصادي بما يضمن له البقاء و الاستمرار و المنافسة، و ينبغي على القطاع الخاص أن يرتكز على مجموعة من المحاور في سعيه لمواجهة تحديات العولمة و ما تمليه من تحرير تجاري و المنافسة الشديدة و تتمثل هذه المحاور أساسا في:

1.5.3.3.إيلاء عناية خاصة لزيادة الإنتاجية و تحسين الجودة

تقع على كاهل قطاع الأعمال الخاص في الدول النامية مسؤولية كبيرة، كما أنه يؤدي دورا هاما في الجهود التنموية النظامية الرامية لرفع الإنتاجية الحقيقية لعوامل الإنتاج و للمؤسسة ككل و كذلك لتطوير جودة العمليات و المخرجات و ما لم يبادر هذا القطاع بتولي هذه المسؤولية فلن يتسنى له أن ينافس الشركات العالمية لذلك فإنه مطالب بالآتي:[131]ص(240).

- وضع أهداف للإنتاجية و كفاءة استخدام الموارد يتم تقييمها و تحفيزها باستمرار.
- الإستثمار في برامج تطوير الإنتاجية و تحسين الجودة.

- الاعتماد على العملاء و غيرهم من مصادر و أطراف السوق في تحديد احتياجات تطوير الجودة.

3.5.3.3. تبني معايير عالمية

يفرض دخول ساحة المنافسة العالمية أن يلتزم عالم الأعمال في الدول النامية و يعمل بموجب معايير الجودة العالمية و مقاييسها المعتمدة إلا أن واقع الحال يشير إلى أن قلة قليلة فقط من منظمات الأعمال في الدول النامية تخضع لمثل هذه المعايير أو تعمل بموجبها و يتطلب تبني معايير جودة عالمية من قطاع الأعمال الخاص القيام بالآتي:

*توعية مدراء المؤسسات الخاصة بأهمية تطوير معايير و مواصفات الجودة و ما يرتبط بها من نظم و عمليات لترفع إلى مصاف المعايير العالمية، كما أن الاطلاع على الممارسات العالمية الناجحة في هذا المجال يوفر حافزا إضافيا للتطوير و النمو.

*بناء و تعزيز قدرات المؤسسات المهنية التي تقدم خدماتها لقطاع الأعمال في الدول النامية بما يتيح للقطاع تحسين و تطوير مواصفات و معايير الجودة بها.

3.5.3.3.الاستثمار في البحث و التطوير

ينبغي على شركات القطاع الخاص و خاصة الصناعي أن يزيد من إستثماره في البحث و التطوير حتى يأخذ موقعا تنافسيا في الأسواق العالمية، لكن الدلائل تشير إلى معدل الإنفاق الحالي على البحث و التطوير في المؤسسات الصناعية و خاصة منها العربية ضئيل جدا لدى مقارنته بمناطق أخرى في العالم، فالأسواق التنافسية تفرض بذل جهود كثيفة في مجال البحث و التطوير سواءا بالنسبة للإنتاج أو العمليات أو الإبداع التكنولوجي أو غير ذلك و لدى قياس نسبة الإستثمار في البحث و التطوير نجد أنها لا تكاد تبلغ 1 % من الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال (الخاص و العام) في الوطن العربي في حين أن في سنة 1990 بلغت هذه النسبة 0,7 % مقارنة بنسبة 19,6 % في آسيا بما في ذلك اليابان و 23.2 % في أوروبا و 42,8 % في أمريكا الشمالية و هكذا تقع على عاتق المؤسسات الخاصة في الدول النامية مسؤولية الإبتكار في تطوير معايير الإنتاج و في خفض تكاليفه و لن يتحقق ذلك إلا إذا تم الإستثمار في البحث التطوير و على سبيل المثال إزداد الإنتاج الصناعي الياباني إلى الضعفين في الفترة 1965 إلى 1985 دون أية زيادة في المواد الخام أو في استهلاك الطاقة مما يعني أن المنتجات اليابانية إعتمدت في تصنيعها سنة1985 على الأقل من نصف الخامات التي طلبتها مثيلتها قبل عشرين سنة[132]ص(231). و هذا هو المقصود بالصناعة كثيفة المعرفة حيث صارت المعرفة هي المورد المحوري الإقتصادي.

4.5.3.3.الاستثمار في الموارد البشرية

تدل بيئة الأعمال في عالمنا اليوم على أن الموارد البشرية هي التي تحكم القدرة على التنافس في الإقتصاد العالمي فالموارد البشرية لبلد هي التي تحدد موقعها في المنافسة العالمية كما أن مدى فعالية البلد / الشركة في تطوير الموارد البشرية اليوم هو بمثابة المعيار الذي يحدد مدى إسهامها في الإقتصاد العالمي و تتوفر الموارد البشرية في الدول النامية بكثرة (كميا) إلا أن جوانب النوعية لها من حيث المنافسة و المهارة و المعرفة الفنية و بيئة الأعمال و كفاية هذه الموارد في مواجهة تحديات الإنتاجية و الجودة تشير إلى أن الموارد التي تخصصها شركات الأعمال (الخاصة و العامة) للإستثمار في تدريب و تطوير الموارد البشرية قاصرة إلى حد كبير عن سد الحاجة اللازمة لتطوير إنتاجية القوى العاملة و تحسين جودة مخرجات العمل، و هنا تفرض أجواء المنافسة الحادة التي تسود أسواق العالم على القطاع الخاص المنتج سرعة التحرك باتجاه تطوير الموارد البشرية[133]ص(94). و خفض التكاليف و الابتكار المستمر و كذا الاقتداء بدول جنوب شرق آسيا في هذا المجال، كما ينبغي على القطاع الخاص المنتج سرعة تحويل الموارد البشرية الرخيصة و التي تفتقر إلى المهارة لتصبح ميزة تنافسية بدلا من أن تمثل عبئا ثقيلا على إقتصاديات الدول النامية و على القطاع الخاص.

من جهة أخرى فإن تحويل النظام التعليمي في الدول النامية من نظام مدفوع بقوى العرض مهتم بالكم إلى نظام مدفوع بقوى الطلب مهتم بالجودة يعين القطاع الخاص في سعيه نحو تطوير إنتاجية العاملين و نحو تحسين جودة مخرجاتها، و خير مثال على ذلك أن كوريا تدين بشكل كبير من نجاحها الإقتصادي المذهل إلى مستوى التعليم العام المتميز ، كما تدعو الاستراتيجية الكورية التنافسية الجديدة إلى المزيد من التنمية الفعالة للموارد البشرية و التعليم الرفيع المستوى فلا يزال الكوريون يؤمنون أشد الإيمان بأهمية التعليم حيث تخصص كوريا جانبا من أرباح السلام الناتجة عن الوفرة في ميزانية الدفاع لغرض الاستثمار في تكوين رأس المال البشري و هو الأساس التنافسي الذي يبنى عليه الإقتصاد الكوري[45]ص(251).

5.5.3.3. تعزيز كفاءة المديرين و رجال الأعمال في مواجهة التعقيد و التكيف و التعلم التنظيمي.

حتى يتمكن قطاع الأعمال الخاص من أن يتبوأ موقعا مرموقا في ساحة المنافسة العالمية يجب أن يتسع نطاق مسؤولية رجل الأعمال أو أي مدير شركة خاصة ليشمل أكثر من مجرد تولي مهام مدير أو اسم رجل أعمال، و كذا وضع و تطبيق السياسات الرامية لتحقيق الأهداف التنظيمية، و عليه يتبعوا

أسلوب التفكير النظامي بشأن منظماتهم لا باعتبارها كيانات أو وحدات تنظيمية معزولة و منفصلة، بل كثقافات عليها أن تتكيف و تتغير إذا أرادت البقاء و تفرض العولمة على المنظمات أن تنفتح على الأسواق المختلفة و الثقافات المتنوعة.

و نظرا لأن التنافس العالمي ينطوي في ثناياه على عنصر المفاجأة و عدم التأكد يتطلب الأمر معرفة كيف يتم تحويل المفاجآت و التهديدات البيئية إلى فرص إفادة إيجابية و تسخيرها لتطوير القدرات المؤسسية و توجيهها نحو المزيد من المرونة و التكيف و التعلم، و عليه يجب أن يكون رجل الأعمال تتوفر فيه الكفاءات و الشروط التالية:

- دراسة شاملة و عميقة بالمنافسة و الأسواق و التقانات المختلفة و مقدرة على رصد و متابعة المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة محليا و إقليميا و عالميا.
- القدرة على التأمل و التفكير تمكن رجل الأعمال استشراف التحديات المستقبلية و الإعداد لها و تعينه على إضفاء بعض مظاهر التقدم و التطور على حياة المنشأة و العاملين فيما مما يسهل عمليات التعلم التنظيمي

خلاصة الفصل

لقد أصبح القطاع الخاص في ظل إقتصاد السوق وتحديات الإقتصاد العالمي المتسارعة من أهم الآليات الرئيسية والمعتمدة في إعادة تنظيم الإقتصاديات النامية، وبالتالي المساهمة في إنعاشها وتنميتها ويتجلى ذلك من خلال تحقيق هذا القطاع لمعدلات نمو مرتفعة.

ولتحقيق تنمية إقتصادية وما تعنيه ذلك من ضرورة إقامة قاعدة صناعية متكاملة ومتشابكة يتطلب من الدولة إشراك هذا القطاع في الإستثمارات في جميع المجالات الإنتاجية بما في ذلك الصناعة، كما تتطلب هذه وجود تكامل بين القطاعين العام والخاص ويكون ذلك تكاملا إداريا مدروسا، فلكل منهما مزاياه ودوره وقدرته على المساهمة، وبالتالي وجب عليهما النهوض بالمهام الإنمائية معا.

إن التحديات التي تواجه القطاع الخاص في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية يتطلب من الدولة الإهتمام أكثر بهذا القطاع، وتتجلى مظاهر الإهتمام من خلال تفعيل دور مختلف الآليات التي إعتمدتها غالبية الدول النامية لتطوير وتأهيل هذا القطاع وتسهيل تكيفه مع المستجدات الجديدة، وبالرغم مما تحمله هذه الآليات من مزايا لصالح القطاع الخاص إلا أن معظم الدراسات تشير إلى أن أغلب وحدات القطاع الخاص تشكو من تخلف المساعدات المادية والمالية التي توفرها هذه الآليات.

إن ما يمكن أن نستخلصه من هذا أنه لتحقيق إنعاش ملحوظ في النمو اللازم لخلق المزيد من الوظائف على المستوى الكلي يتطلب إجراء إصلاحات طموحة عريضة القاعدة.

إن فتح القطاع الخاص أمام منافسة قوية مع تعزيز المؤسسات التي تدعم الأسواق الخاصة يمكن أن يشجع الإستثمار الخاص ويحفز نمو الإنتاجية.

الفصل 4

تجارب قطرية مع القطاع الخاص

1.4. تجربة الجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ الإستقلال تحولات إقتصادية، حيث إنتهجت سياسة إقتصادية مبنية على أسس النظام الإشتراكي، لكن مع التطورات السياسية والإقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الإقتصادي المعاش، بالإضافة إلى أنها أورثت البلاد إقتصادا هشا، وقد حاولت الدولة تدارك الهفوة الناجمة عن سياستها تلك بإنتهاج مخطط يشمل مجالات إقتصادية متعددة غير أن قطاع المحروقات خاصة بعد تفاقم المشاكل في سنة 1986 نتيجة لإنخفاض أسعار البترول، التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الإقتصادية من أجل الخروج من التخطيط المركزي والقطاع العام إلى إقتصاد يسيره القطاع الخاص، حيث تغير مسار الإقتصاد الجزائري من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام إقتصاد السوق.

1.1.4. لمحة تاريخية عن ظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

لعوامل وإعتبارات عديدة أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحديد مساراتها وذلك بحكم ملكيتها للموارد الطبيعية (المحروقات) بإعتبارها كانت المورد الوحيد و الأساسي للدخل وقدرتها على توظيف عوائده والصرف منها على حاجيات ومتطلبات التنمية لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دور أكبر حيث أنيطت به مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين والإدارة.

1.1.1.4.نشأة القطاع العام وإنعدام القطاع الخاص.

نشأ القطاع العام في الجزائر بعد الإستقلال عام 1962 إعتمادا على مايلي :

-إرادة سياسة منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962 والذي كان يهدف إلى إنشاء دولة تتميز بتدخل إستراتيجي للسلطات السياسية يهدف عبر هيكلة إقتصادية خاضعة للدولة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية[148]ص(18).

-هجرة الملاك المعمرين وترك مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف عمالها الجزائريين وتأميمها فيما بعد، وكانت قرارات الحكومة في حل مشكلة تسيير الأملاك المتروكة هي التي حددت مصير القطاعين العام و الخاص حيث قامت الحكومة بما يلي:[149]ص(463).

*إدخال التسيير العمالي في المنشآت التي تركها المعمرين.

*منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم ومتاجرهم.

وعليه فقضية أملاك المعمرين كانت من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الإقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية إنطلق منها القطاع العام وخيبت آمال رأسمال الخاص في التراكم.

*تجميد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة مع الخارج، بحيث أنشأ ديوان وطني للتجارة وطرحت السلطات عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف وبذلك إنعدمت إمكانيات معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.

*طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي، الأمر الذي تخوف منه رأس المال الخاص وأدى به إلى الإنتظار وعدم المبادرة في النشاط الإقتصادي.

2.1.1.4. مرحلة التخطيط الإقتصادي

لقد إنطلق التخطيط الإقتصادي عام 1967 وإعتمد المخططون في أعمالهم على القواعد التالية:

-تمويل الإقتصاد بالموارد النفطية المصدرة الأمر الذي أدى إلى: [149]ص(464).

- ❖ عدم التوازن القطاع العام حيث أصبح قطاع المحروقات الفرع الإستراتيجي المحرك للنشاط.
- ❖ التخلي عن تعبئة المدخرات الخاصة وعدم خلق منافذ لها.
- ❖ الهيمنة التامة للقطاع العام على الإقتصاد وإحتكاره.
- ❖ اللجوء إلى التمويل الخارجي بدل الإعتماد على المدخرات الداخلية.

-مراقبة تامة للنشاط للإقتصادي الأمر الذي يدعو إلى احتكارات عامة وحصر القطاع الخاص في أنشطة معينة، وذلك بتطبيق نظام الرخص الإدارية[150]ص(236). للقيام بنشاطها ويصبح النشاط الخاص مكملا للنشاط العام وخاضعا لعقلنة إقتصادية.

وظل القطاع الخاص مهمشا خلال خطط التنمية الأولى خاصة بعد التأميمات في مجال الصناعة بما فيها المحروقات، حيث أعطت هذه التأميمات دفعة قوية وجديدة للقطاع العام في السيطرة على الإقتصاد الوطني، وحظيت الإستثمارات العامة بتدعيم قوي من الدولة على حساب الإستثمارات الخاصة التي انحصرت في النشاط التقليدي.

لكن بعد انقضاء مرحلة الإقتصاد الموجه (67-1979) وبداية مرحلة الإقتصاد اللامركزي (1980-1991) تم إعادة تنظيم الإقتصاد وكانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الإقتصادي الجديد[151]ص(278). حفز الإستثمار الخاص وتوجيهه وذلك من أجل تقوية مساهمته في التنمية الإقتصادية للبلاد.

وما يمكن ملاحظته من أن نظام التخطيط الجديد أدرج بصورة فعلية القطاع الخاص في مسار التنمية، وكان طموح نظام التخطيط الجديد في تطبيق اللامركزية لا يتوقف عند حدود السوق الوطنية، وإنما يمتد إلى السوق الخارجية حسب ما يظهر ذلك في قانون ممارسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية الصادر بتاريخ 19 جويلية 1988،حيث أدخلت تعديلات يستفيد من خلالها القطاع الخاص الوطني من مرونة أوسع في مجال التصدير والإستيراد على أساس برامج سنوية معتمدة ومرخص بها في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية.

لكل هذه النصوص التشريعية وما يتبعها من نصوص تنظيمية التي أتى بها التنظيم الإقتصادي الجديد أهمية في بعث الثقة في نفوس الرأسماليين الوطنيين من خلال الضمانات التي تحتوي عليها. ولكن ثقتهم كانت ضعيفة نظرا لسبب أساسي هو عدم وجود تصور واضح للسياسة الإقتصادية[151]ص(279). لدى عامة المواطنين مع وجود تحفظات مشبوهة بنقص الثقة عند أصحاب رؤوس الأموال والمدخرين في توجهات هذه السياسة على الصعيدين المذهبي والتطبيقي

وكمثال على ذلك تشير أرقام الديوان الوطني لمتابعة الإستثمار الخاص ومراقبته من الفترة ماي 1983- جوان 1987 أن عدد من المشاريع التي تمت المصادقة عليها وتحصل أصحابها على رخص الإستثمار بلغ 1348 ولكن التنفيذ لم يجري إلى على نسبة 20 % فقط .

كما يشير الجدول التالي حصص كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الإقتصادي

الجدول رقم (23): يوضح حصص النشاط العام والخاص في النشاط الإقتصادي[149]ص(466).

نسبة مئوية

السنة / النشاط	1974		1984	
	العام	الخاص	العام	الخاص
الصناعة	65.3	34.6	77.9	22.0
المحروقات	81.6	18.3	99.7	-
التعمير و الأشغال العمومية	48.6	51.5	70.4	29.5
النقل والمواصلات	83.9	16	80.6	19.3
التجارة	9.9	90.0	40.1	59.8
الخدمات	12.9	87.0	21.7	78.2
مجموع النشاط	58.5	41.4	70.8	29.1

ويلاحظ من الجدول قلة نشاطات القطاع الخاص وهذا راجع إلى أن القطاع الخاص القائم برخصة إدارية متخصص في الإنتاجات التي لا ينتجها القطاع العام فهي قليلة جدا.

والإتجاه كان أكثر قبول لقطاعات التجارة والخدمات والذين إستمروا في الإستثمار بالنسبة للقطاع الخاص، أما في الصناعة فإن القطاع الخاص قد تبنى إستراتيجية الإحلال للواردات في السلع الإستهلاكية النهائية كالصناعات الغذائية، النسيج والتحويل البلاستيكي ومواد البناء.

كما أن هناك بعض الأسباب التي أدت إلى عدم ولوجه لهذه القطاعات منها:[149]ص(467).

*إعتماد سياسة الإحتكار في توجيه الإستثمارات، حيث إعتبرت بعض النشاطات غير مسموح الإستثمار فهي إما حكرا على القطاع العام أو أنها مشبعة.

*كانت الإجراءات القانونية تفرض على المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني وهذا الإلتزام كان سببا في إبعاد المستثمرين الغير مقيمين عن قطاع الإستثمارات الإقتصادية لاستخدام مواردهم المالية في نشاطات موازية (التجارة غير الرسمية...الخ).

*تحديد الحد الأقصى للإستثمار بموجب قانون المالية لسنة 1985 مما اعتبر حاجزا أمام المستثمرين للحصول على تكنولوجيا وتحقيق درجة كبيرة للإندماج الصناعي.

وعموما ما يمكن قوله أن الفترة الممتدة من 1963-1988 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، فهذا الأخير لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية فقد توقف بسبب الخطاب السياسي لجزائر إشتراكية والذي تميز أكثر فأكثر بنوع من الإستنفار والذي يمكن إعتباره (القطاع الخاص) كمستغل (الميثاق الوطني 1976).

2.1.4.مرحلة الإنطلاق الفعلي للقطاع الخاص.

شهد عقد التسعينات تحول جذري في الإقتصادي الجزائري المعاصر حيث كانت الإصلاحات التي شملت كل من الميدان الإقتصادي والمؤسساتي والاجتماعي سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي، وبالتالي لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الإقتصادية شرطا مقدسا.

وفي هذا الإطار ساهمت عدد من العوامل في تحول نظرة السلطات العمومية للقطاع الخاص الوطني من التهميش إلى المشاركة الفعلية في التنمية الإقتصادية.

1.2.1.4.الأداة القانونية الجديدة

سعت الأداة القانونية الجديدة منذ بداية التسعينات على ترجمة التوجه الجديد للسلطات العمومية إلى ترقية نشاطات القطاع الخاص وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الإنتقال إلى الإقتصاد الحر ومن بينها:

*الدستور الجديد 1996

إن المواد التي تضمنها الدستور الجديد لسنة 1996 والمتعلقة بالميدان الإقتصادي بصفة عامة وجزء الإستثمارات بصفة خاصة حملت رسالة واضحة حول التوجه الجديد للإقتصاد الوطني والذي

أصبح يستند على مبادئ حرية الإستثمار و التجارة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والنشاطات الإقتصادية ومن بعض هذه المواد القانونية :

-تكمن غاية الهيئات والسلطات العمومية في الحفاظ على المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين والمواطنات عن طريق إلغاء كل العقبات التي تعيق تطور الأشخاص وتمنع مشاركتهم الفعلية في الحياة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (المادة 31).

-حرية التجارة و الصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون (المادة 37).

-الملكية الخاصة مضمونة (المادة 52).

-يتمتع الأجنبي الموجود بشكل قانوني على التراب الوطني بحماية القانون لكل أملاكه وشخصه[152]ص(12). (المادة 67).

*قانون النقد والقرض

قانون النقد والقرض[153]ص(22). رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي خول لبنك الجزائر مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للإستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الإستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراءات المصادرة.

*قانون ترقية الإستثمار

جاء قانون الإستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 في سياق التوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولم يعد وفقا لهذا القانون أي تمييز بين الإستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر الغير مقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الإستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها وتدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الإمتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات (APSI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض.

كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال و الأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

وقد خصت الإستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة إمتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه، وقد تم التمييز بين ثلاث أنظمة:

-النظام العام: وقد بينت المواد 17، 19، 18 الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين في ظله وتتوزع على فترة إنجاز المشروع وفترة إستغلاله، وتتعلق بإعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الإمتيازات المتعلقة بالضمان الإجتماعي.

-النظام الخاص: ويشمل مناطق الترقية (المناطق الخاصة) ومناطق التوسع الإقتصادي وقد خصت الإستثمارات المنوطة تحته بإمتيازات إضافية كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الإجتماعي وإمكانية تنازلها عن أرض تابعة للأملاك الوطنية لصالح المستثمر (المادة 23).

-نظام المناطق الحرة: ويشمل الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزعم إنشاؤها وتكون هذه الإستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير، وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية (المادة 26) وتعفى تلك الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي.

ويتضح أن قانون الإستثمارات لسنة 1993 يمثل أول إنجاز مهم نحو الإنتقال إلى الإقتصاد الحر وذلك الإقتصاد الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي، لكن بعض المماطلات البيروقرطية والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي وبعض المشاكل الأخرى أسهموا في عدم فعالية القانون الموضوع، لهذا فإن الإستثمار المسمى بـ(ASPI) كان له تقييم متواضع[150]ص(241). ففي نهاية سنة 2000 ومن خلال 43.000 ملف إستثمار وضع، فإن أغلبية المشاريع بقيت في مرحلة الإنتظار.

فمن أجل حمل التعديلات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الإستثمار، فإن السلطات العمومية قد أصدرت قانون في سنة 2001 عن طريق الأمر المتعلق بتنمية الإستثمار رقم 01-03 المؤرخ في 2002/08/20 وقانون التوجيه حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المرسوم الموضوع في نفس الوقت كالذي يتعلق بتسيير رؤوس الأموال العمومية وإنفتاح رؤوس أموال المؤسسات، يصبو كأهداف أولية إلى إعادة بناء سلسلة الإستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني ويحتاط على الأخص:

- ✓ القضاء على التفرقة بين الإستثمار العام والخاص.
- ✓ إن توسيع مفهوم للإستثمار لما أنجز و/أو أرخص له هو الأخذ بالمساهمة في مؤسسة.
- ✓ إنشاء المجلس الوطني للإستثمار "CNI " الذي وضع تحت سلطة رئيس الحكومة والذي من مهامه:

❖ إقتراح إستراتيجية والأولويات من أجل تطوير الإستثمار.
❖ إقتراح تكيف للتطورات المعاينة للقياسات الحثيثة.
❖ الإدلاء والمصادقة على الإتفاقيات .
❖ الإدلاء بالمناطق المهيئة كنظام إستثنائي.
❖ إقتراح إنشاء مؤسسات ووسائل مالية مكيفة وتمويل الإستثمار.
❖ إنشاء صندوق الدعم للإستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في تكلفة المزايا الممنوحة.
❖ وضع شباك موحد، موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة في شكل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI ".

أما فيما يخص قانون التوجيه حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، هذا الأخير يعرف ويحدد في نفس الوقت إجراءات التسهيلات الإدارية في إنشاء المؤسسة والتي من الممكن القيام بها.وفي هذا الإطار من أجل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تأهيل نسيجها، ومن المهام التي تضطلع بها الوكالة :

-تضطلع الوكالة بمهمة وضع حيز التنفيذ السياسة القطاعية عبر العمليات الأساسية التالية

❖ تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
❖ تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية.
❖ متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
❖ ترقية وإدماج الإبتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
❖ جمع وإستغلال ونشر المعلومة الخاصة في مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن إنشاء الوكالة تأتي لتنضاف إلى المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مشاتل المؤسسات
- مراكز التسهيل

- المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المجلس الوطني لترقية المناولة

ويجدر التذكير بأن الأداة المالية قد دعمت بإنشاء الصندوق الوطني لضمان قروض الإستثمارات وكذا إنشاء صندوق رأس المال المخاطرة وهما في صور التجسيد الفعلي

2.2.1.4.الخوصصة في الجزائر

سمح المرسوم المتعلق بالخوصصة لسنة 1995بتوفير الإطار القانوني الضروري للقيام بخطوات إضافية نحو إقامة سياسة إقتصادية جديدة يكون فيها للسوق دور الحكم الأساسي بين مختلف المتدخلين الإقتصاديين الخواص والعموميين، حيث يتعلق الأمر بمبدأ تخلي الدولة عن نشاطها الإقتصادي لصالح الأعوان الإقتصاديين الخواص (المحليين والأجانب)

وتم إنشاء بموجب القرار 95-22

-المجلس الوطني للخوصصة والمكون من 7 إلى 9 أعضاء مهمته إدارة عمليات خوصصة المنشآت العامة.

-لجنة مراقبة عمليات الخوصصة ومتكونة من 5 أعضاء مهمتها السهر على إحترام قواعد الشفافية في عمليات الخوصصة.

وقد حدد القرار رقم 95-22 في المادة (2) القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تشملها عمليات الخوصصة وهي :

-الفنادق والسياحة.

-قطاع البناء والأشغال العمومية.

-أشغال الهيدروليك.

-النقل البري للمسافرين والبضائع.

-التأمينات.

-التجارة و نشاطات التوزيع.

-الصناعة النسيجية والغذائية.

-نشاطات الخدمات البحرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

وفي هذا الصدد تم إدخال بعض التعديلات التنظيمية التي تهدف إلى إزالة جميع المشاكل البيروقراطية التي من شأنها عرقلة الإستثمار وكذا عملية الخوصصة ومنها:

*الأمر 01-04 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والإقتصادية وخوصصتها، والذي يحدد قواعد تنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها ومراقبتها وخوصصتها المادة (3) كما يهدف هذا النص التشريعي الموحد

إلى :

- ✓ توضيح وتسهيل مسار إتخاذ القرار فيما يخص تسيير، تنظيم و خوصصة المؤسسات العمومية.
- ✓ هيكلة المسؤوليات ومستويات القرار.
- ✓ تنشيط مسار الشراكة والخوصصة.

ولمنح هذه الأهداف الطابع التنفيذي شمل النص على قرار حل الشركات القابضة العمومية وتحويل كل الصلاحيات إلى مجلس مساهمة الدولة (C P E) الذي يعوض بدوره المجلس الوطني لمساهمات الدولة (C N P E).

وبالتالي يتضح أن المستفيد الأول من هذا التعديل يبقى القطاع الخاص الذي من خلال إنسحاب الدولة عن المجال الإقتصادي بإعتماد أسلوب الخوصصة والشراكة وهذا ما سنكتشفه من بعض مواد القانون كما يلي :

-"ممتلكات المؤسسات العمومية الإقتصادية القابلة للتنازل عنها والقابلة للتصرف فيها طبقا لقواعد القانون العام وأحكام هذا الأمر، ويتشكل رأسمالها الإجتماعي الرهن الدائم وغير المنقوص للدائمين الإجتماعيين" المادة (4).

-"المؤسسات القابلة للخوصصة هي المؤسسات العمومية الإقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الإقتصادي" المادة (15)

وقد تم خوصصة 121 شركة بالكامل من سنة 1995 إلى 2001 ومعظم هذه الشركات التي تم خوصصتها من قطاع الخدمات والأشغال العمومية وصناعة الأغذية، كما إشتمل برنامج الخوصصة

لسنة 2001 على عرض 184 شركة للبيع وكذا إقتراح بيع بعض أصول مصانع الفولاذ ورخص الهواتف النقالة و كانت الحماية قد رفعت عن قطاع توليد الطاقة وتم سن تشريع جديد سنة 2002 فتح بموجبه باب الإستثمار الخاص في قطاع التعدين والطاقة.

3.2.1.4. برنامج الإنعاش الإقتصادي

حاولت السلطات العمومية الأخذ بعين الإعتبار جملة من المشاكل التي كان يعاني منها الإقتصاد الوطني وإقترحت برنامجا إستعجاليا يهدف إلى دعم الإنعاش الإقتصادي وذلك في خلال الفترة التي إمتدت من سنة 2001-2004.

ويأتي هذا البرنامج بعد تجربة التعديل الهيكلي (994-1998) وما خلفته من آثار في المجال الإقتصادي وكذا على القطاع الخاص بشكل خصوصي.

وقد جاء هذا البرنامج على المدى القصير والمتوسط ليجيب عن المطالب المختلفة التي ما فتىء يعبر عنها الأعوان الإقتصاديون والإشكالية التي أصبحت تطرحها الوضعية العامة للإقتصاد الوطني، حيث أنه ورغم ما حققته برامج التعديل الهيكلي من نتائج إيجابية على المستوى الماكرو –إقتصادية تمثلت أساسا فيما يلي:

-تسجيل فائض على مستوى الحساب الجاري لسنة 2002.

-إنخفاض نسبة خدمة الديون إلى حدود 19.8 بالمائة من حجم إجمالي الموارد بالعملة الصعبة في سنة 2000.

-تحقيق إدخار في الميزانية.

-التحكم في التضخم عند حدود 1 بالمائة كمعدل سنوي.

إلا أنه لم يكن تحسين التوازنات الكبرى والمستوى المرضي جدا لأسعار النفط من تحقيق معدل مرتفع، حيث إستقر هذا الأخير في معدل ضعيف طوال الخمس سنوات تلت بداية الإصلاح والمقدر بـ3 بالمائة مقارنة مع الإحتياجات الفعلية للإقتصاد الجزائري إضافة إلى ضعف فعالية القطاع الإنتاجي وركود حجم الإستثمارات.

وهكذا سجلت الجزائر تأخرات تراكمية لاسيما في مجال الشغل، السكن، المنشآت الأساسية...كما سجلت على الجبهة الاجتماعية انخفاض متواصل في دخل الأسر أنتج ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

وترجع السلطات العمومية سبب هذه المفارقات بذكرها أنه: [154]ص(10).
"تركز عمل الحكومة في السنوات الماضية التي تلت الإصلاح الإقتصادي على تعزيز مسار الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية وتحرير الإقتصاد الوطني وقد تم إنجاز هذا العمل بدون تحضير مسبق للمجال الإقتصادي، وبدون تقوية وكذا إستعادة طاقات الإنتاج المحلية و بدون تجنيد الادخار المحلي وبدون خلق القدرة الشرائية لدى المواطن".

وهكذا اقترحت الحكومة القيام بإجراءات شاملة من أجل تصحيح آثار الإختلالات التي ظهرت بعد الإصلاح وكذا تحضير الجزائر لانتعاش اقتصادي جديد وذلك من خلال وضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية التطور والمحافظة عليها بصفة دائمة وتأخذ مباشرة ضرورة منح الأفراد جميع الوسائل التي تمكنهم من خلق الثروة وتشجيع كل الفرص التي من شأنها خلق مناصب عمل دائمة...، وتأخذ هذه الإجراءات شكل " سياسة إنفاق عمومية " تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية من خلال جملة من الإجراءات يتضمنها برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خص الفترة الممتدة بين 2001-2004 ومن أهداف البرنامج ما يلي:
-خلق ديناميكية داخل الإقتصاد الوطني تهدف إلى بعث مسار تطور دائم.
-دعم النشاطات التي تخلق القيمة المضافة وتوظف اليد العاملة.
-رد الإعتبار إلى الهياكل القاعدية التي تسمح بتحريك النشاطات الإقتصادية.
كما تضمن البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطور المؤسسة الخاصة الوطنية وذلك من خلال دعم المحيط المباشر الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسة:
-تطوير وتحسين خدمات مصلحة الضرائب.
-تكوين بنوك للمعلوماتية تقنية ومعلومات تخص الأسواق الوطنية والدولية.
-إنشاء مراكز تهتم بتقديم إرشادات في الميدان التسييري والقضائي.
-مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق.وأين تلعب الدولة دورها في تأطير وتنظيم المجال الإقتصادي.

-إنشاء صندوق " الشراكة / فتح رأس المال " (Partenariat/ Ouverture De Capital) يهدف إلى تعجيل تنفيذ مشاريع الشراكة وفتح رأس مال المؤسسات العمومية، تساعد المداخيل المحققة من تقليص تكلفة برنامج الخوصصة.

-مواصلة الإصلاحات على مستوى البنوك وتحسين أدائها من خلال:

- ❖ تقوية إمكانيات البنوك لتحسين الوساطة المالية.
- ❖ تشجيع إنشاء شركات " رأس المال – المخاطر ".
- ❖ إنشاء صناديق لضمان القروض.
- ❖ إنشاء جهاز مختص في تقديم القروض المصغرة.
- ❖ التعجيل في تنفيذ عملية الشراكة وفتح رأس المال البنوك العمومية.

.-إعداد برنامج للإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي وذلك بالإعتماد أساسا على تخفيض قيمة مختلف النسب والرسوم التي تفرض على المؤسسات.

- تهيئة المناطق الصناعية.

حتى لا تبقى هذه الإجراءات مجرد أهداف فقط، خصصت السلطات المالية غلافا ماليا لضمان تنفيذها قدر بـ4658 مليار دينار جزائري.

4.2.1.4.برنامج دعم النمو الإقتصادي2005-2009.

إن المخطط الطموح الرامي إلى دعم النمو الإقتصادي الذي أعلنت عنه السلطات العمومية والذي يستفيد من ميزانية تقدر بحوالي 55 مليار دولار والذي يمتد على مدار خمس سنوات من 2005-2009 وهو يشكل في إمتداد لمخطط الإنعاش الإقتصادي إطارا فريدا من الفرص بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين الوطنيين العموميين والخواص، ويشجع الأنشطة الكفيلة بتحريك الآلة الإقتصادية وإستحداث مناصب الشغل، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين تحسينا سليما، وإعادة إنعاش الإنتاج الوطني من خلال تزايد الطلب على المواد والخدمات وتوفير الظروف المواتية لنمو حقيقي.

3.1.4.الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم الإستثمار في الجزائر

منذ الشروع في إنجاز الإصلاحات الإقتصادية الهادفة إلى إقامة سوق تنافسية وحرة، عمدت السلطات العمومية على وضع إطار مؤسساتي للحد من القيود التي تفرض على الإستثمار الخاص وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيعه ومن بينها:

1.3.1.4.وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)

تنفيذا لأحكام المادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار تم إنشاء وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) من خلال المرسوم التنفيذ رقم 319-94 المؤرخ في 14 أكتوبر 1994 المتضمن مهام تنظيم الوكالة وتسييرهاوهي عبارة عن هيئة عمومية ذو صبغة تتمتع بشخصية معنوية وإستقلالية مالية تحت وصاية رئيس الحكومة.

ومن مهام الوكالة:

- ✓ تتلقى التصريح بالإستثمار وطلب الإمتياز.
- ✓ دعم ومتابعة المستثمرين بمناسبة تنفيذ المشاريع الإستثمارية.
- ✓ تقديم جميع المعلومات ذات طابع إقتصادي، تقني، تشريعي وتنظيمي يتعلق بالنشاط الإقتصادي للمستثمرين والإمتيازات الممنوحة لهم في هذا المجال.
- ✓ مرافقة المستثمرين منذ قيامهم بالإجراءات الضرورية للإستثمار من خلال إقامة الشباك الوحيد.
- ✓ البحث عن المشاريع التي تمثل أولوية بالنسبة للإقتصاد الوطني.

ومن المزايا المقدمة من طرف الوكالة نذكر منها :

-حرية الإستثمار : إذا أصبح النشاط الإستثماري مفتوح لكل شخص معنوي أو طبيعي مقيم في الجزائر أو خارجها، بالإضافة إلى حرية توزيع رأسمال المشروع، حرية إختيار النشاط الإقتصادي المرغوب فيه ومكان إنجازه.

-ضمان الإستثمار**:** تقدم الوكالة عدد من الإجراءات لضمان الإستثمار**.**

- ❖ المساواة في المعاملة بين المستثمرين فيما يخص الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار.

❖يستثنى المستثمر من المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ مستقبلا على قانون الإستثمار إلا في حالة التعبير من ذلك بصراحة من قبل المستثمر.

❖الإلتزام بعدم اللجوء إلى المصادرة الإدارية.

❖الإلتزام باللجوء إلى التحكيم الدولي لحل كل خلاف، إلا في حالة وجود إتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية.

❖حرية نقل رأس المال المستثمر والعوائد المتحصل عليها.

-تشجيع الإستثمار

أدرج قانون الإستثمار عدد من الحوافز لتشجيع إنطلاق المشاريع الإستثمارية تهدف إلى التخفيف من تكاليف الإستثمار منها:

✓ الإستفادة من النسبة المخفضة والمقدرة بـ 5 % في مجال الحقوق الجمركية.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الإستثماري.

كما أن مهامها أيضا تسهيل الاستثمار وذلك من خلال الشباك الوحيد داخل الوكالة الذي يضم جميع الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، هذا الأخير يهدف إلى تسهيل مهام المستثمر من خلال تمكينه القيام في نفس المكان بمختلف الإجراءات الضرورية التي يتطلبها الإستثمار.

✓الإعفاء لمدة تتراوح ما بين سنتان وعشر سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الدفع الجزافي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP) وذلك حسب موقع المشروع الإستثماري.

2.3.1.4.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

يدخل إنشاء الوكالة في إطار سياسة ترقية الإستثمار على المستوى الوطني، وطبقا لأحكام المادة 16 من المرسوم رقم 14-96 المؤرخ في 25 جوان 1996 والمتعلق بقانون المالية التكميلي، تم إنشاء هذه الوكالة كهيئة ذات طابع خاص تسيرها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتعلق بإنشاء الوكالة وتحديد مهامها.

مهام الوكالة

- ❖دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- ❖ضمان مطابقة الإستثمار لدفتر الشروط المبرم بين الوكالة والمستثمر.
- ❖مساندة المستثمرين في تعاملهم مع المؤسسات والهيئات المعنية بالإستثمار.
- ❖وضع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي على ذمة المستثمرين الشباب.
- ❖ إنشاء بنك يهتم بالمشاريع المهمة إقتصاديا وإجتماعيا على المستوى الوطني.

المزايا المقدمة :

يستفيد المستثمرون من إعانات مختلفة لتنفيذ مشارعهم الإستثمارية، ويتعلق الأمر بالإعانات المالية والحوافز الضريبية وشبه الضريبية.

أ-الإعانات المالية **:**

تظهر هذه الإعانات من خلال ثلاث صيغ لتكوين الملف المالي في إطار جهاز المؤسسة المصغرة الذي تقترحه الوكالة:

-في إطار صيغة التمويل الفردي، يساهم المستثمر الشاب بمجموع قيمة الإستثمار.

-في إطار صيغة التمويل الثنائي تمثل المساهمة المالية للمستثمر الشاب جزءا فقط من القيمة الإجمالية للإستثمار على أن تقدم الوكالة الباقي في شكل قرض بدون فائدة.

-في إطار صيغة التمويل الثلاثي، يتم تقييم القيمة الكلية للإستثمار على كل من الشاب، الوكالة في شكل قرض بدون فائدة، وقرض بنكي و أن تساهم الوكالة في تخفيض معدل فائدته.

للتذكير أنه تم تمويل 59070 مشروع إستثماري من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بقيمة إستثمارية كلية تقدر بـ101.3 مليار دينار مع توفير 165640 منصب شغل من طرف هذه المشاريع الممولة من هذه الوكالة[155]ص(4).

ب-الإعانات الضريبية والشبه الضريبية**:**

وتتكون هذه الإعفاءات من :

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص الأجهزة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.

-الإستفادة من النسبة المنخفضة المقدرة بـ 5 % في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع**.**

-الإستفادة من النسبة المخفضة قدرها 8 % فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.

بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والتوسعات المنجزة، أما فيما يخص مرحلة الإستغلال فتستفيد المؤسسة المصغرة من :

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني خلال فترة ثلاث سنوات بداية من إنطلاق النشاط، أو ستة سنوات بالنسبة إلى المناطق الخاصة.

-الإستفادة من المعدل المنخفض لمساهمة أرباب العمل للنظام القانوني للضمان الإجتماعي في حدود 7 % فيما يخص التعويضات الممنوحة لصالح موظفو المؤسسة المصغرة.

3.3.1.4.الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار (ANDI) والهيئات المكملة لها.

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الإستثمارية ومن أجل تجاوزها و محاولة إستقطاب وتوطين الإستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 01-03 المتعلق بتنمية الإستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منع التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.

مهامها: لقد أوكلت العديد من الهام لهذه الوكالة منها:

-ضمان ترقية وتنمية متابعة الإستثمارات.

-إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

-تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار.

-تسيير صندوق دعم الإستثمارات.

الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار:

ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها هي:[2]

-المجلس الوطني للإستثمار:

ويرأسه رئيس الحكومة وهو مكلف بما يلي:

*إقتراح إستراتيجية و أولويات الإستثمار .
*تحديد إمتيازات وأشكال دعم الإستثمارات .
*تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الإستثمارات.

-الشباك الموحد:

وهو تابع للوكالة أيضا ويضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالإستثمار ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الضرائب والوكالة العقارية ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها و مديرية الضرائب ومديرية السكان والتعمير ومديرية التشغيل... والتي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وإنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

-صندوق دعم الإستثمار:

وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل إمتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الإستثمارات.

4.3.1.4.الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

لقد تم إستحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق بداية سنة 2004 وتتكلف الوكالة الوطنية بتسيير القرض المصغر بمهمة تسييرها والإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بعد إنشاءه عمليا سنة 2004 الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتقوم بالمهام الآتية: [156]ص(8).
*إدارة وتسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير الدائم في حدود مبلغ إستثمار يساوي 50000 دج ولا يزيد عن 400000 دج.
*تقديم قروض بدون فوائد والإستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

*تتابع الأنشطة الإستثمارية للمستفيدين في إطار إلتزامهم بدفاتر الشروط.
*إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل المناسب للمشاريع.

صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

إن الآلية الجديدة لجهاز القرض المصغر إستدعت صدور القانون الخاص بإنشاء صندوق لضمان مخاطر القروض المصغرة يحل محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة ويكفل بضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المخرطة مع الصندوق في إطار سقوف التمويل للإستثمارات المحددة، حيث يصبح الصندوق الجهة التي تغطي الديون المستحقة وفوائدها في حالة عدم نجاح المشروعات أو تعثرها في حدود 85 %.

ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير صندوق الضمان المشارك للقروض بمساعدة مجلس الإدارة الذي يضم ممثلي المؤسسات المعنية.

4.1.4.الدور الإقتصادي للقطاع الخاص

لقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل بما لا يدع مجالا للشك أن القطاع الخاص الوطني أصبح يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات التي سبقت الإصلاح الإقتصادي ومقارنة بينه وبين القطاع العمومي، فمثلا حقق القطاع الصناعي تحسنا نسبيا في السنوات الماضية وذلك بفعل الإجراءات المتخذة والرامية إلى دعم المنافسة بين القطاعين العام والخاص وكذا الإنفتاح الإقتصادي على المبادلات الخارجية، ولا شك أن تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان وراء هذه النجاحات التي حققها القطاع الخاص، وعليه سوف نستعرض أهم الإنجازات التي حققها القطاع الخاص على المستوى الوطني.

1.4.1.4. بنية القطاع الخاص حسب القطاع القانوني

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مثلا سنة 1991 مثل حوالي 99.4 % من مجمل الوحدات الصناعية وحسب فئات الحجم نجد أن المؤسسات الصناعية

التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها خاصة ويمثل القطاع الخاص 99.9 % من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و49 عامل، و 99.4 % من مؤسسات التي توظف بين 10 و 199 عامل، كما يمثل 6.5 % من مؤسسات التي توظف أكثر من 200 عامل في حين لا يمثل سوى 0.93 % من مؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل، وعليه يمكن القول أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة[157]ص(95).

2.4.1.4.تطور إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر.

تتيح لنا دراسة تطور المنشآت الخاصة الوطنية من تكوين فكرة أولية عن بعد التغيرات التي سيشهدها القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الإقتصادية المتعاقبة خاصة منذ 1995.

الجدول رقم (24) تمثل تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر[158]ص(5).

الوحدة: بالألف

السنوات / الشكل القانوني	1999	2001	2002	2003	2004
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	159.507	170.258	189.552	207.949	225.449
الصناعات التقليدية والحرفية	-	-	71523	79850	86732

.

ويلاحظ من الجدول تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر، حيث بلغ العدد سنة 1999 159507مؤسسة خاصة أي بنسبة تقدر بـ 94.25 بالمائة من إجمالي المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، إذا إعتبرنا أن عدد المؤسسات العمومية في الجزائر قدر في نفس الفترة بـ2963 مؤسسة بنسبة تقدربـ4.74 بالمائة ثم ارتفع هذا التطور في الإنشاء لتصل سنة 2004 إلى 225449 مؤسسة خاصة ثم الى236727 مؤسسة خاصة سنة 2005 أما في قطاع الصناعات التقليدية فقد ارتفع العدد ليصل الى91833 سنة 2005[155]ص(4). وهذا ما يقودنا إلى القول أن الإصلاحات التنظيمية والتشريعية وكذا مجموع التحفيزات الممنوحة في مجال الإستثمار أعطت دفعة قوية وثقة لدى المستثمرين الخواص للولوج إلى النشاط الإقتصادي بقوة.

3.4.1.4.مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي

لقد أدت الإصلاحات الإقتصادية إلى زيادة إهتمام القطاع الخاص بتوسيع نشاطاته في مختلف المجالات الإقتصادية ومن ذلك تحسن في معدلات نموه وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الخام.
و يوضح الجدول التالي هذه الزيادات المطردة للقطاع الخاص في الناتج المحلي مقارن مع القطاع الحكومي

الجدول رقم (25) يمثل تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاع القانوني – خارج قطاع المحروقات 1999- 2003 [158]ص(4).

الوحدة: مليار دج

السنة / القطاع القانوني	1999		2000		2001		2002		2003	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
حصة القطاع العمومي	420	24.6	457.8	25.2	481.8	23.6	505.0	23.1	550.6	22.6
القطاع الخاص	1288	75.4	1356.8	74.8	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.4
المجموع	1708	100	1814.6	100	2041.7	100	2284.1	100	2434.8	100

Nb: P I B = Ensemble Des Valeur Ajoutée Des Secteur

الملاحظة التي نقف عندها هي أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي سائرة في طريق الزيادة عام بعد عام وتعبر حقا عن إنجازات حققها هذا القطاع، حيث أن هذه النسب كانت من قبل مقصورة وتحققها عادة الوحدات العمومية، ويشير الجدول أنه في سنة 2003 حقق القطاع الخاص مساهمة في الناتج الخام قدرت بـ 77.4 بالمائة خارج قطاع المحروقات وهي نسبة عالية مقارنة بما حققته الوحدات العمومية.

ورغم أن عدد المؤسسات سيرتفع وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا ما أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية بسبب ثقل الضرائب والأعباء الإجتماعية دفع عدد هام من هذه المؤسسات نحو الإقتصاد الغير رسمي و في منع إنشاء مؤسسات أخرى، فإن مساهمتها في الإقتصاد الوطني محدودة، وبالتالي فإن هناك فرصة للتخفيف من مشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشكلتها، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الإقتصاد الرسمي على حساب الإقتصاد الموازي بزيادة إنكشاف الأنشطة الإقتصادية لآلاف المؤسسات الخاصة التي تحاول الآن التهرب من الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها.

4.4.1.4. دور ومساهمة المؤسسات الخاصة في توفير مناصب شغل.

أمام عجز الدولة عن توفير مناصب الشغل، شهدت السنوات الأخيرة معدلات بطالة مرتفعة لم تستطع الجهود الحكومية معالجتها وإكتفت بتدابير وإجراءات مؤقتة لم ترقى لأن تكون سياسة إستراتيجية حكيمة، خاصة وأن الحكومة ماضية في البرنامج الإصلاحي الذي تمخض عنه تسريح عدد لا بأس به من العمال أضيفت إلى قائمة البطالين.

فإذا كانت عملية التصحيح الهيكلي مكنت بعد سنوات عديدة من التطبيق من إسترجاع التوزانات الإقتصادية والمالية الكلية وفي ظروف خاصة، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بإنتظام ومرجع ذلك يعود أساسا لغياب إستثمارات مثمرة جديدة في القطاعين العام والخاص وكذا إلى عملية الطرد المكثف للعمال الناتج عن تدابير إعادة الهيكلة وتصفية المؤسسات العمومية، كل تلك العوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها من 24 بالمائة سنة 1994 إلى 29 بالمائة سنة 1997

وكرد فعل لهذه الآثار الناجمة عن عملية التصحيح الهيكلي قامت الحكومة بوضع ترتيبات مؤقتة لتغطية الطلب المتزايد على مناصب الشغل وكذا لإعادة إدماج المسرحين منهم، ومن هذه الترتيبات نذكر ما يلي:

-برنامج تشغيل المأجور بمبادرة محلية (برنامج تشغيل الشباب).
-برنامج عقود التشغيل المسبق.

-برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة.هذا البرنامج الذي دخل حيز التنفيذ منذ السداسي الثاني من سنة 1997 موجه للشباب الراغب في إنشاء مقاولة خاصة وإلى الإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال.

وعليه فقد أخذ القطاع الخاص من جانبه مسؤولية توفير مناصب شغل للعاطلين وكذا الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

الجدول رقم (26)يوضح مساهمة المؤسسات الخاصة في توفير مناصب شغل (سنوات مختارة)[144]ص(29).

السنوات	1999		2000		2001		2002	
	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال
القطاع الخاص	159507	634375	188564	731080	207949	550386	225499	592758

ومن الجدول يتضح أن القطاع الخاص الوطني يبقى قطاعا مستقطبا لشريحة هامة من العمال و يبقى ملاذا للكثير من الذين عدموا فرص العمل في القطاع العام أمام لجوء الدولة إلى تجميد وتخفيض التوظيف والعمالة، كما تشير الاحصائيات الخاصة بسنة 2005 انه تم احصاء865932 منصب شغل منها609886 منصب عمل في القطاع الخاص و184220 منصب في الصناعات التقليدية في حين أن القطاع العام لم يوفر سوى 71826منصب عمل

تضاف إلى هذه الأرقام الرسمية المتعلقة بالقطاع الخاص الوطني، الأرقام التي يصعب تحديدها بدقة في الإقتصاد الغير رسمي والتي يعتقد أن مؤسساتها تتجاوز المؤسسات المحلية الرسمية وهي غير مؤطرة وغير موجهة.

5.4.1.4.مساهمة المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية

نخصص هذه النقطة الأخيرة للمكانة التي يحتلها القطاع الخاص الوطني في التجارة الخارجية وبالضبط مساهمته في الصادرات والواردات، كما هو معبر عنه في الجدول التالي الذي يمنحنا صورة عن هذه المساهمة.

الجدول رقم (27) يمثل تطور الواردات حسب القطاع القانوني 1999-2002 [159]ص(128).

الوحدة: مليون دولار

السنوات / القطاع القانوني	1999		2000		2001		2002	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
عمليات القطاع العمومي	3445	37.60	3250	35.43	3216	32.0	3940	33
عمليات القطاع الخاص	5717	62.40	5922	64.57	6724	68	8069	67
المجموع	9162	100	9172	100	9940	100	12009	100

ويظهر من الجدول التطور الملحوظ الذي سجله القطاع الخاص في عملية الإستيراد حيث إرتفعت النسبة من 62.40 بالمائة سنة 1999 بقمة قدرت بحوالي 5717 مليون دولار إلى 67 بالمائة من قيمة الواردات سنة 2002 بقيمة تقدر بـ 8069 مليون دولار، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى إنفتاح السوق الوطنية كما يرجع إلى الترتيبات الإدارية المعمول بها لدى مصالح الجمارك وكذا التسهيلات المقدمة للمستوردين.

الجدول رقم (28) يوضح مساهمات القطاع الخاص في التجارة الخارجية لسنة 4200 [159]ص(130).

الوحدة: مليون دولار

	عدد المستوردين	النسبة	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	النسبة
القطاع الخاص	27536	74.0	13400	536.6	17.34

من خلال متابعة أرقام الجدول السابق يمكننا إدراج الملاحظات التالية:
تظهر هيمنة عدد المتعاملين الخواص الوطنيين في عملية الإستيراد، حيث تمثل نسبة الخواص 96 بالمائة من مجموع الموردين على المستوى الوطني، كما نلاحظ إرتفاع قيمة الواردات إلى 13.40 مليار دولارحيث كانت هذه النسبة سنة 1999، 5.7 مليار دولار فالقطاع الخاص وحده مثل نسبة 74 بالمائة من قيمة الواردات سنة 2004.

وعلى عكس وضعية الواردات تبقى مساهمة القطاع الخاص في عملية التصدير خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا، حيث بلغت قيمة الصادرات من مجموع الصادرات الكلية ما قيمته 205 مليون دولار سنة 2001 من مجموع 648 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 31.6 بالمائة، كما ارتفعت هذه النسبة إلى 53.9 بالمائة يقيمة تقدر بـ 396 مليون دولار من مجموع 734 مليون دولار قيمة الصادرات الكلية، وفي 2004 ارتفعت هذه القيمة إلى 536.6 مليون دولار مما يدل على إنتعاش قيمة صادرات القطاع الخاص خارج قطاع المحروقات.

في حين يبقى عدد المصدرين لا يتجاوز 800 مصدر وهو عدد قليل مقارنة بعدد المستوردين، مع أنه على الرغم من ارتفاع المنتوجات المصدرة من 700 منتوج سنة 1997 إلى 1100 منتوج سنة 2004[160]ص(4). إلا أن النسبة تبقى ضئيلة مقارنة بإجمالي الصاردات خارج قطاع المحروقات.

ويرجع ضعف أداء صادرات القطاع الخاص إلى ضعف تكوين المصدرين وإلى وجود عراقيل جمة تقف عقبة أمام المصدر الوطني، كما أن لغياب إستراتيجية واضحة للتصدير ونقص واضح في تمويل الصادرات حيث أن الإعانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم الصادرات يستفيد منه عدد قليل من المصدرين، كان لها الأثر السلبي على زيادة صاردات القطاع الخاص.

و في إشارة للسيد إدريس يعلاوي رئيس جميعة المصدرين الجزائريين أنه تم إحصاء 13 عقبة أمام أي مصدر من ميناء الجزائر،حيث يقوم المصدر بإجتياز هذه العقبات على مسافة 08 كيلومترات لمدة تتراوح ما بين 4 و 5 أيام وهو أمر يعرقل الصادرات ولا يشجع على ذلك، وعليه فإن إنعاش الصادرات يتطلب تكثيف الجهود في سبيل إزالة كل عقبة تقف أمام دخول القطاع الخاص إلى النشاطات التي تحوي على قيمة مضافة عالية تسمح له بزيادة قيمة صادراته.

خلاصة التجربة

لقد أولت الحكومة الجزائرية عناية خاصة للقطاع الخاص منذ بداية سياساتها الإصلاحية، وهذا ما مكنه من الولوج إلى غالبية النشاطات الإقتصادية خاصة الصناعية التي كانت حكرا على القطاع العمومي، إن ما يمكن إستخلاصه هو أنه رغم هذه العناية الكبيرة إلا أن القطاع الخاص لازال يشكوا من عوائق كثيرة أهمها الإجراءات البيروقراطية و كذا نقص التمويل اللازم لمشروعاته خاصة بالنسبة للمصدرين،كما أن غياب بنوك الأستثمار يؤثر كثيرا على سير عملية الإستثمار و الخوصصة فهذه البنوك هي التي تمنح قروض طويلة الأمد و بالتالي تشجع القطاع الخاص على الإستثمار ، وهذا ما ينبغي ضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات في مجال الإستثمار، أهمها عصرنة النظام البنكي، تعديل نظام الرقابة، وكذا حل مشكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى شفافية نظام السوق.

2.4.تجربة المملكة العربية السعودية مع القطاع الخاص

إن الثورة النفطية التي تتمتع بها العربية السعودية ألقت ومازالت تلقي على عاتق الحكومة مهمة المبادرة إلى إقامة البنى الأساسية والمشاريع الهيكلية وإقامة المؤسسات والهيئات العامة لإستثمار موارد السعودية نظرا لما يتطلبه هذا الإستثمار من عوامل ومقومات متميزة من حيث الكم أو من حيث الكيف لا تتوفر لدى القطاع الخاص وهو ما يفترض بحد ذاته تكوين القطاع العام وتطويره كمحور تنموي رئيسي، ومن جهة إلتزمت السعودية بمبادئ الإقتصاد الحر بما ينطوي عليه من منطلقات وإستراتيجيات وسياسات تتيح للقطاع الخاص حرية التعامل والتفاعل بين مكوناته المختلفة، وبينه وبين مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية وهذا بحد ذاته ينطوي في جوهره على تأكيد أهمية القطاع الخاص كمحور تنموي مهم.

إزاء التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة منذ مطلع السبعينات برزت مسألة دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، وأصبحت تشكل حيزا متناميا في دائرة إهتمامات المؤسسات الرسمية وقطاع الأعمال على حد السواء.

وقد انتهجت المملكة المنهج التخطيطي الشامل بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والتنظيمية وبشقيه التوجيهي والتأشيري مع زيادة الأهمية النسبية للتخطيط التأشيري بما يتماشى مع الزيادة المطردة لإسماهات القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

1.2.4.التوجهات الإستراتيجية والسياسات الإنمائية العامة في السعودية وموقفها من القطاع الخاص.

إن استقراء توجهات الخطط والبرامج وأنماء التنمية يساعد على توضيح و توزيع اهتمامات السعودية بصورة إجمالية بين القطاعين العام والخاص.

لقد ترسخت تدريجيا الجوانب المؤسسية والمنهجية لتخطيط التنمية الإقتصادية والإجتماعية منذ أن تم إعداد الخطة الخمسية الأولى (1970-1975) ويمكن أن نستخلص من الأهداف العامة لهذه الخطة[161]ص(478). توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص لزيادة مساهمته في عملية التنمية، كما ألقت الخطة الضوء على النقطتين الأساسيتين التاليتين:

الأولى: هي عرض البرامج والمشاريع المتعلقة بتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في القطاعات الإنتاجية .

الثانية: هي إجراء الدراسات خلال فترة الخطة للتعرف إلى الوسائل والأساليب لإقناع القطاع الخاص للقيام ببعض المهام التي تؤديها الحكومة في قطاعات التعليم والصحة والمرافق العامة.

وجاءت الخطة الخمسية الثانية (75 -1980) لتؤكد دور القطاع الخاص في توفير اللوازم والخدمات الضرورية لمساندة النمو السريع في النشاط الإقتصادي في قطاعات الإقتصاد كافة، على أن يتم ذلك بالأسلوب التالي:[162]ص(5).

1-أن يعمل القطاع الخاص بحرية دون قيد ، إلا إذا تعارض نشاطه مع الأهداف الإجتماعية أو عرقل إنشاء مشروعات أخرى أكثر كفاءة، وأوفر إنتاجه .

2-أن لا يعمل القطاع العام ، أو يسهم في المشروعات التجارية والإنتاجية إلا إذا عجز القطاع الخاص عن توفير الموارد أو الإمكانيات الإدارية اللازمة لتنفيذ المشروع، على أن ينسحب القطاع العام من هذه المشروعات بمجرد أن يبدي القطاع الخاص إستعداده للإضطلاع بملكيتها وإدارتها.

ثم جاءت خطة التنمية الثالثة (1980-1985) لتأكد أهمية القطاع الخاص، حينما أشارت إلى ضرورة وضع إطار عام يمكن للقطاع الخاص من خلاله ممارسة نشاطه، والعمل على دعم إستثمارات القطاع الخاص عن طريق سلسلة من السياسات العامة التي تتعلق بالصناديق الحكومية المختلفة، علاوة على ذلك وفي إطار تخصيص المشروعات أكدت الخطة أهمية سعي الدولة لنقل جزء من أسهمها في المؤسسات التي تمتلكها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص، وقررت عدم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي إلا لأسباب إستراتيجية، أو إذا كان القطاع الخاص عاجزا أو عازفا عن الدخول في بعض المشروعات.

وعلى المنوال نفسه تضمنت خطة التنمية الرابعة (1985-1990) تبني الدولة لسياسة فتح المجال أمام القطاع الخاص عن طريق:[162]ص(6).

-زيادة الفرص أمام القطاع الخاص لتملك المشروعات التي تقيمها الدولة، و إدارتها و تشغيلها.

-تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإستثمار في مشروعات التنمية مع حث البنوك على زيادة تسهيلاتها للمشروعات الإنتاجية.

-تشجيع قيام المزيد من شركات المساهمة.

وفي خطة التنمية الخامسة (1990-1995) تم تحديد أربعة مجالات رئيسية لإسهام القطاع الخاص .

*تنويع القاعدة الإقتصادية.

*توفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة السعودية.

*توسعة رأس المال الخاص في الإقتصاد الوطني.

ثم جاءت الخطتين السادسة والسابعة (1995-2000) و (2000-2004) على التوالي لتؤكد أيضا أهمية الإستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الإقتصادية و قد أشار إلى ذلك الأساس الإستراتيجي الثالث للخطة السابعة الذي ينص على " الإستمرار في سياسة فتح المجال لقطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام الإقتصادية والاجتماعية".

وعليه فقد أولت خطط التنمية المتعاقبة إهتماما متزايدا بالقطاع الخاص في إطار فلسفة إقتصاد السوق الحر بهدف تهيئته ليصبح ركيزة أساسية للنشاط الإقتصادي.

2.2.4.الحوافز التشجيعية المقدمة للقطاع الخاص.

حرصت المملكة السعودية منذ بداية عهدها بالتخطيط على تنمية المناخ الإستثماري المناسب للقطاع الخاص، من خلال رسم سياسة إقتصادية واضحة تستند إلى فلسفة الإقتصاد الحر والسوق المفتوحة، يساهم في وضعها موضع التطبيق العلمي مجموعة من الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تنظم العلاقات بين رأس المال الوطني والأجنبي من جهة و بينها وبين الدولة من جهة أخرى، ويتم ذلك تحت إشراف المؤسسات الوطنية المتخصصة التي تعمل على توجيه القطاع الخاص وإرشاده إلى الفرص الإستثمارية.

1.2.2.4. الحوافز بموجب نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي.

يقدم صندوق التنمية السعودي قروضا متوسطة وطويلة الأجل من دون فوائد إلى المنشآت الصناعية التي تؤسس في السعودية و يمكن أن تصل إلى 50 % من تكلفة المشروع، كما يقدم المشورة الإقتصادية أو الفنية أو الإدارية لهذه المشروعات[161]ص(482).

2.2.2.4. الحوافز بموجب حماية وتشجيع الصناعة الوطنية.

تتمتع الشركات السعودية - صناعية أو غير صناعية - بإعفاء كامل من كل الضرائب الشركات ولكنها تخضع للزكاة على أساس 2.5 % من الموجودات السائلة[161]ص(482).

-تعفى كل المستوردات اللازمة للمشروع الصناعي من الرسوم الجمركية وتشمل هذه المستوردات الآلات والمعدات والأدوات والأجهزة وقطاع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف مصنعة.

-تقدم الدولة بإيجار أسمي إلى المؤسسة الصناعية الأرض اللازمة لبناء المصنع ومساكن العمال والموظفين.

-حماية الإنتاج المحلي بتوصيه من كل وزارتي التجارة والصناعة بكل الوسائل الممكنة التي يدخل ضمنها تحديد كمية المستوردات الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي أو منعها أو رفع الرسوم الجمركية عليها وتقديم المساعدات المالية المختلفة للمؤسسة الصناعية.

-يجوز أن تعفى المنتوجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكل الضرائب الأخرى ويتم ذلك بمرسوم ملكي بناء على قرار من مجلس الوزراء.

3.2.2.4. الحوافز بموجب نظام إستثمار رأس المال الأجنبي.

كي تسهل الحكومة للقطاع الخاص إمكانية الحصول على التقنية الحديثة والإستفادة من الخبرات الفنية الأجنبية المختصة فقد قدمت إلى رأس المال الأجنبي العديد من الحوافز التشجيعية التي نص عليها نظام إستثمار رأس المال الأجنبي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[161]ص(483).

-يتمتع رأس المال الأجنبي بكل المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني بموجب نظام حماية و تشجيع الصناعات الوطنية.

-يتمتع المشروع الصناعي أو الزراعي الذي يستثمر فيه المال الأجنبي، المستوفي شروط النظام بالإعفاء من ضرائب الدخل والشركات مدة 10 سنوات وإعفاء المشاريع الأخرى من الضرائب مدة 5 سنوات ويشترط للحصول على الإعفاء أن يمتلك رأس المال الوطني نسبة لا تقل عن 25 % من رأس مال المشروع.

-إمكانية تملك المستثمر الأجنبي للعقار وفقا لنظام تملك غير السعوديين العقار.

كما صدر في 5 محرم 1421 الموافق لـ10 أفريل 2000، نظام جديد للإستثمار الأجنبي[162]ص(10). يتيح هذا النظام للمستثمرين الأجانب الإستثمار في كل قطاعات الإقصاد السعودي، ماعدا بعض النشاطات المضمنة في قائمة النشاطات المستثنات من الإستثمار الأجنبي ولا يشترط على المستثمر الأجنبي أن يكون له شريك محلي للحصول على ترخيص لمشروعه، كما يجيز إمتلاك المستثمر الأجنبي العقارات والأراضي لتنفيذ مشروعه عليها ويسمح النظام الجديد للمستثمر بتحويل أرباحه خارج المملكة.

ومن المزايا التي يمنحها هذا النظام هو تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي يزيد أرباحها عن 100 ألف ريال سعودي سنويا من 45 بالمائة إلى 20 بالمائة وأتيح لها ترحيل الخسائر لسنوات قادمة دون تحديد مدة معينة.

***حوافز أخرى:**

-أسعار الكهرباء والمياه المنخفضة، حيث توفر المملكة للقطاع الصناعي الكهرباء بأسعار منخفضة.

-تقدم الدولة إلى المصانع الوطنية " إعانات تدريب " للعاملين السعوديين، حيث تتحمل الدولة بعض نفقات تدريب العاملين في المصانع الوطنية ويكون ذلك التدريب إما داخل السعودية أو خارجها.

3.2.4.الهيئة الداعمة للإستثمار في السعودية.

في 5 محرم 1421 الموافق لـ 10 أفريل 2000 تم تأسيس الهيئة العامة للإستثمار في السعودية، وتعمل هذه الهيئة تحت توجيهات المجلس الإقتصادي الأعلى وتزود الخدمات و التسهيلات للمستثمرين للإرتقاء بالمناخ الإستثماري وتعزيز التطور الإقتصادي بالمملكة، كما تعمل كجهة محفزة لتعزيز الإستثمارات الداخلية وتسهيل تبادل أفضل الممارسات بين القطاع العام و الخاص وتلعب دور الوسيط بين المجتمع العالمي و الحكومة السعودية ووزاراتها ودوائرها، كما تهدف أيضا إلى المشاركة في وضع سياسة إقتصادية متطورة ترتكز على الدراسة والبحث الإستراتيجي.

والغرض الأساسي للهيئة العامة للإستثمار هو العناية بشؤون الإستثمار في المملكة، ويشمل:[162]ص(11).

-إعداد سياسة الدولة في مجال تنمية وزيادة الإستثمار المحلي والأجنبي ورفعها إلى المجلس الإقتصادي الأعلى.

-متابعة وتقييم الإستثمار المحلي والأجنبي وإعداد تقرير دوري بذلك.
-إعداد الدراسات عن فرص الإستثمار في المملكة والترويج لها.

ويمكن القول أن أهدافها تتمحور أساسا في:
*تحسين بيئة الإستثمار في المملكة.
*دعم وتنمية الإستثمار المحلي.
*جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي.

وتقدم الهيئة العامة للإستثمار التراخيص للمشاريع المشتركة والأجنبية في أي نشاط إستثماري بصفة دائمة أو مؤقتة وفقا لنظام الإستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية.

ومنذ إنشائها وإلى غاية 2005 أصدرت الهيئة العامة للإستثمار 2595 ترخيصا إستثماريا بإجمالي تمويل بلغ 80385 مليار ريال سعودي وقد بلغ إجمالي الإستثمارات السعودية 61486 مليار ريال سعودي أي حوالي 76 بالمائة من إجمالي الإستثمارات المرخصة.
بينما بلغت مساهمة المستثمرين السعوديين حوالي 18898 مليار ريال سعودي أي حوالي 24 بالمائة من إجمالي الإستثمارات المرخصة[162]ص(18). وقد تم تنفيذ 50 بالمائة من هذه التراخيص.

4.2.4.السمات الأساسية والأوضاع الراهنة للقطاع الخاص.

أدى القطاع الخاص السعودي دورا مميزا ومهما في التنمية الإقتصادية في السعودية وحقق تطورا ملحوظ وأداء إيجابيا خلال العقود الماضية، ولم يقتصر دوره على النشاط التجاري والإستيراد فحسب بل إقتحم أنشطة الزراعة والصناعة والصحة والنقل والتشغيل والصيانة للعديد من المرافق الحيوية للدولة بنجاح كبير وإستطاع أن يلبي حاجات السوق المختلفة من السلع والخدمات وتجاوز ذلك بغزو بعض منتوجاته للأسواق العالمية إلى درجة أنه أصبح ركيزة من ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة.

كما أثبت على أنه قادر على تحمل تبعات التنمية في البلاد ليس في أوقات الطفرة والرواج فحسب...بل في عبور مرحلة التكيف أيضا (المرحلة الإنتقالية) التي مر بها الإقتصاد الوطني خلال

السنوات القليلة الماضية، وكان ذلك بفضل الدعم المستمر من الدولة وما وفرته له من مقومات النجاح كتوفير البنية الأساسية وتقديم الحوافز والتسهيلات وتقديم كل المساعدات له داخليا وخارجيا وحماية المنتوجات الوطنية، وقد إستفاد القطاع الخاص من كل هذه المعطيات في نموه وتطوره وتكيفه مع كل الظروف والمتغيرات المحيطة بالإقتصاد المحلي والدولي.

ولعله من المفيد للحكم على إمكانيات القطاع الخاص وقدراته أن نبحث في الحجم الذي وصل إليه من الناحية الاقتصادية وفي إمكاناته المالية الكامنة إضافة إلى تطور أداءه وموقفه من توفير فرص التشغيل كل ذلك في ضوء السمات العامة التي إكتسبها هذا القطاع عبر الزمن.

1.4.2.4.تزايد دور القطاع الخاص في الإقتصاد السعودي

يعد التحسن في الكفاءة الإقتصادية للقطاع الخاص الإستثمارية والإنتاجية والتنظيمية من أهم السمات المميزة لمنجزات خطط التنمية خلال الأعوام الماضية فقد زاد وزن القطاع الخاص في الإقتصاد السعودي وهو ما تعبر عنه المؤشرات الرئيسية التالية:

- حجم شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

من النقاط المهمة للتدليل على حجم الذي بلغه القطاع الخاص من الزيادة الكثيرة في عدد الشركات و المؤسسات الخاصة العاملة في السعودية حيث زاد حجمها بصورة مطردة من سنة لأخرى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): يوضح تطور الشركات القطاع الخاص العاملة في السعودية[163]ص(4).

السنوات	1970	1986	1999
عدد الشركات	923	7060	9302
عدد المصانع العاملة	199	-	3123

-بيانات غير متوفرة

من الجدول تتضح زيادة وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في السعودية، حي كان عدد الشركات الخاصة 923 شركة 1970 ليرتفع إلى 9302 شركة سنة 1999 أي بنسبة 100 بالمائة وهذا راجع للتطور الذي شهدته الصناعات التحويلية السعودية وكذا سياسة تشجيع الاستثمار.

-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

لقد نجحت سياسة التشجيع والإهتمام بالقطاع الخاص في المملكة في تحقيق هذا القطاع معدلات نمو جيدة بصورة مطردة، حيث ارتفع إنتاج القطاع الخاص بمعدل سنوي حقيقي مقداره (5.6 %) في المتوسط خلال فترات خطط التنمية السابقة، كما زادت إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي من 50.6 % سنة 1999 إلى 55.4 % سنة 2004 هذا في القطاع الغير نفطي، أما في القطاع النفطي فكانت إسهاماته تشكل 63 % سنة 1986 لترتفع إلى 74 % سنة 1999 ثم إلى 75 % سنة 2000 والشكل التالي يوضح مكونات الناتج المحلي الإجمالي في المملكة السعودية.

الشكل رقم (08): يمثل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة السعودية بالأسعار الجارية2003-2004[163]ص(12).

يتضح من الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص حقق ارتفاعا في قيمته بالأسعار الجارية خلال عام 2004 بلغت نسبته 7.46% مقارنة مع عام 2003، حيث ارتفعت قيمته من 298985 مليون ريال عام 2003 إلى 321299 مليون ريال سعودي عام 2004، كما أن قيمته بالأسعار الثابتة شهدت نموا إيجابيا بلغت نسبته 5.65 بالمائة عما كانت عليه في سنة 2003 ويعكس ذلك مما شهده القطاع الخاص من نمو إيجابي في جميع الأنشطة الإقتصادية المختلفة خلال عام 2004.

-حجم العمالة

ظلت حكومة المملكة تؤكد بإستمرار إلتزامها التام بتشجيع المبادرة الفردية وتوسيع قاعدة النشاط الإقتصادي وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص وإستوعاب أكبر عدد من العمالة خاصة وأن هناك زيادة مطردة في السكان بمعدلات مرتفعة نسبيا.

الجدول رقم (30) نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة [163]ص(14).

السنوات / المؤشرات	1970	1999	2004
نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة	%64.2	% 85.9	% 94.6

وفي سبيل تعزيز قدرة القطاع الخاص على إستوعاب أكبر قدر من العمالة وتوفير الفرص الوظيفية للسعوديين الداخلين حديثا إلى سوق العمل خاصة وأن نسبة المواطنين السعوديين العاملين لدى القطاع الخاص ضعيفة مقارنة بنسبة العاملين الأجانب في هذا القطاع، وفي هذا الإطار قامت المملكة بتذليل المعوقات التي تعرقل تطبيق السعودة بالقطاع الخاص وأهمها ما يلي:[163]ص(19).

-تتبنى السياسة الحالية لتعزيز السعودة بالقطاع الخاص إلزام المؤسسات التي يبلغ مجموع العمالة بها (20) عاملا فأكثر بزيادة أعداد العاملين السعوديين لديها بنسبة (5 %) سنويا.

-إن الارتفاع النسبي في تكلفة استخدام العمالة الوطنية بالقياس على نظيرتها الأجنبية يعوق تطبيق السعودة بالقطاع الخاص ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على أنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة في قطاعات الخدمات وهذا ما أشارت إليه نتائج المسح ومن ثم فإن إتخاذ مزيد من الإجراءات لتضييق الفجوة بين تكلفة توظيف القوة العاملة السعودية والغير سعودية سوف ينعكس إيجابيا على معدلات السعودة بالقطاع الخاص.

ومن جهة أخرى فقد زادت موجودات القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي من حوالي 1.2 مليار في عام 1970 ما نسبته 47.3 % إلى 67.3 % عام 1990 لتصل إلى 94 مليار ريال في عام 2001 وتمثل ما نسبته 75 % من إجمالي رأس المال الثابت.
وقد ساعد على ذلك ازدهار القطاع الخاص بعد الدعم الحكومي السخي المالي وغير المالي طوال عقد السبعينات والثمانينات من العقد المنصرم والتطورات الكبيرة التي شهدها قطاع المال والبنوك والذي هو أيضا من أهم ركائز دعم القطاع الخاص في المملكة وذلك بتوفيره المتطلبات التمويلية اللازمة لنمو المطرد للقطاع الخاص.

فقد زادت فروع المصارف التجارية بالمملكة من 59 فرعا في السبعينات إلى 1208 فرعا بنهاية عام 2002 ،وإعتبارا من السبعينات وحتى الربع الأول من عام 2003، إرتفعت الودائع المصرفية بصورة حادة من نحو 2 مليار ريال إلى حوالي 334 مليار ريال، وإرتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.4 % في السبعينات إلى 47 % في عام 2003، مما يدل على مدى تزايد أهمية دور المصارف التجارية في الإقتصاد السعودي.

وقد مارست المصارف التجارية دورا رئيسا في تمويل مشروعات القطاع الخاص وتلبية حاجاته الإئتمانية ، فقد بلغ معدل النمو السنوي لمطلوباته في السبعينات 40.4 % ثم تراجع في عقد الثمانينات إلى 5.3 % إلا أنه ارتفع في عقد التسعينات إلى نسبة 10.4 % وبذلك ارتفعت المطلوبات من 1.7 مليار ريال في عام 1970 إلى 172.2 مليار ريال في عام 2000 وفي عام 2002 إرتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص نسبة 10.0 % إلى 206 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 8.6 % في العام السابق (2001) وقد شكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام 2002 نسبة 62.7 % من إجمالي الودائع المصرفية، وقد كانت محصلة هذا النمو في قطاع المال

والبنوك هي توفر مصادر كبيرة لتمويل القطاع الخاص، وزيادة استثماراته ومستوى تهيئته للقيام بأدوار كبيرة في تنفيذ المشروعات الإستثمارية الضخمة وإدارتها.

الجدول(31) يمثل مطلوبات المصارف من القطاع الخاص.1997 –الربع الأول 005[164]ص(52).

مليون

ريال

نهاية الفترة	إئتمان مصرفي	إستثمارات في الأوراق المالية الخاصة	الإجمالي
1997	128353	5331	133684
1998	155229	5426	160655
1999	151975	10214	162190
2000	161094	11144	172238
2001	176803	10261	187064
2002	198697	7132	205829
2003	221123	7363	228486
2004	302998	10929	313928
2005 الربح الأول	325736	14005	339741

2.4.2.4.الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص السعودي.

على الرغم من صعوبة وصف هيكل القطاع الخاص السعودي بالتفصيل إلا أن المؤشرات الآتية تسهم في إلقاء الضوء حول إتساع أنشطته وتنوعها:

-تشكل المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 20 عاملا النسبة العظمى من مؤسسات القطاع الخاص المسجلة في السجل التجاري وتستوعب نحو 75 % من العمالة الأجنبية مما يعكس التقدم المحدود الذي تم تحقيقه في مجال السعودة في المؤسسات الصغيرة الخاصة.

الجدول (32): يوضح توزيع منشآت القطاع الخاص وأعداد العمالة[163]ص(34).

فئات حجم المشتغلين	توزيع عدد المنشآت %	توزيع أعداد العمالة %
عامل واحد	29.4	2.2
أقل من 5 عمال	80.6	13.7
أقل من 10 عمال	92.7	20.1
أقل من 20 عامل	96.8	24.7
أقل من 50 عامل	98.8	29.2
أقل من 100 عامل	99.4	32.6

كما تجدر الإشارة أن النسبة الهيكلية الرئيسية للقطاع الخاص تتمثل في التباين الواضح بين الشركات والمؤسسات الكبيرة والصغيرة بشأن معدلات الربحية والسعودة و يوضح الجدول التالي هذا التبيان.

الجدول(33): مقارنة المؤشرات الإقتصادية الرئيسية للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة[163]ص(36).

المؤشر الإقتصادي	الشركات الكبيرة	الشركات الصغيرة
المبيعات لكل موظف (ألف ريال)	486.0	158.0
معدل العائد الإجمالي على المبيعات (%)	14.2	4.4
معدل العائد على الأصول (%)	18.7	5.4

كما تشير بيانات المسح أن مبيعات الشركات السعودية للأسواق المحلية تختلف نسبتها من منطقة لأخرى من مناطق المملكة، مما يتطلب توفير حوافز خلال خطة التنمية الثامنة لتشجيع القطاع الخاص على تحقيق نمو أكثر توازنا بين مناطق المملكة المختلفة وذلك بهدف زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة والحد من ظاهرة نزوح السكان إلى المدن الكبرى بحثا عن فرص عمل أفضل، في إطار تحقيق هذا التوجه عملت خطة التنمية السابعة على إقامة مشروعات لمدن صناعية جديدة في معظم مناطق المملكة.

5.2.4.التوجه نحو التخصيص في السعودية.

نظرا لما تترقبه الحكومة السعودية من أن يساهم القطاع الخاص في دوره طليعي في المرحلة المقبلة من عملية التنمية وانطلاقا من الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطط التنمية التي أكدت على تبني الدولة سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام الإقتصادية، ونظرا لأن التخصيص يشكل خطوة مهمة في تدعيم دور القطاع الخاص قامت المملكة السعودية ببرنامج واسع لتخصيص مؤسسات القطاع العام ونقل مليكتها إلى القطاع الخاص.

1.5.2.4. التطورات التنظيمية في تجربة القطاع الخاص.

نتيجة للتطورات الإقتصادية الهائلة التي تحققت من خلال تنفيذ الخطط التنموية وبعد أن أنفقت حكومة المملكة مبالغ طائلة لتطوير الهياكل الإقتصادية- ومن بينها منشآت البنية التحتية –وتحقيق القطاع الخاص معدلات نمو جيدة أدت إلى زيادة إسهاماته في النشاط الإقتصادي رأت الحكومة أن المناخ ملائم والفرص الإستثمارية أصبحت مواتية للقطاع الخاص بتوظيف مدخراته في إستثمارات تعزز فرص النمو الإقتصادي وتزيد من مشاركته في نشاط النمو الإقتصادي بأساليب متعددة منها ملكيته للمشروعات العامة لإدارتها بكفاءة أعلى، وبالتالي تعميق النشاط الإقتصادي بشكل عام، وتخفيف العبىء على الموارد المالية العامة.

وتأكيدا لهذا التوجه أنشأت الحكومة لجنة وزارية للتخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 60 في 1418/04/01الموافق لـ 1997/08/04 مهمتها تنسيق برامج التخصيص ومتابعة تنفيذها، والنظر في المشروعات التي يمكن تحويلها إلى القطاع الخاص بعد دراسة جدواها الإقتصادية[162]ص(23).

ثم دعمت الحكومة برامج الهيكلة الإقتصادية وبرامج التخصيص بإنشائها المجلس الإقتصادي الأعلى بتاريخ 1420/05/18 الموافق لـ 1999/08/29 التي تحددت أهم أهدافه في عدد من المهام الإقتصادية الرئيسية والتي من بينها:

-تنمية الإقتصاد الوطني بمعدلات منتظمة وبمستوى ملائم يحقق زيادة حقيقية في دخل الفرد.

-زيادة مشاركة القطاع الخاص وتوسيع مساهماته في الإقتصاد الوطني عبر المشاركة في برنامج الحكومة للتخصيص.

ثم صدر قرار مجلس وزراء بتاريخ 2001/02/06 التي أوكل بموجبه للمجلس الإقتصادي الأعلى مهمة التنسيق والإشراف على برنامج التخصيص على أن يقوم المجلس بوضع خطة زمنية لبرنامج التخصيص وإصدار قائمة بالأنشطة المستهدفة بالتخصيص.

وقد أقر المجلس الإقتصادي الأعلى في إجتماعه بتاريخ 2003/06/04 نص إستراتيجي للتخصيص التي تتضمن الأهداف المتوخاة من التخصيص وسياسته والأساليب المختلفة للتخصيص وكذلك الكيفية التي يتم عن طريقها إقتراح أنشطة جديدة لضمها للقطاعات المستهدفة بالتخصيص.

2.5.2.4. إنجازات التخصيص

لقد شهد برنامج التخصيص دفعة قوية عندما أصدر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 1423/09/06 على مقترح المجلس الإقتصادي الأعلى بشأن المرافق والأنشطة المستهدفة بالتخصيص وقد شملت هذه القائمة على 20 مرفقا ونشاطا، كما شملت شركات الإستثمار العربية والإسلامية المشتركة وحصص الدولة في الشركات المساهمة بما في ذلك الشركة السعودية للكهرباء، البنوك، الشركة السعودية للصناعة الأساسية (سابك) وشركة التعدين العربية (معادن) وشركة الإتصالات السعودية، وحصص الدولة في مصافي البترول المحلية[162]ص(29).

خلاصة التجربة

لقد أولت الحكومة السعودية عناية خاصة للقطاع الخاص منذ عهدها بالتخطيط مما أدى به إلى لعب دورا مميزا ومهما في التنمية وحقق تطورا ملحوظا، ولم يقتصر دوره على أنشطة معينة بل إقتحم جميع الأنشطة الإقتصادية وإستطاع أن يلبي حاجيات السوق المختلفة من السلع والخدمات.

وقد إستخلصنا من هذه التجربة أن:

1-الإستراتيجيات والتوجهات الحكومية التنموية العامة تولي القطاع الخاص في إستهدافها للتنمية أهمية كبيرة.

2-إن الحكومة السعودية في التعبير من موقفها المشجع والمساند للقطاع الخاص لم تكتفي بالمستوى الإستراتيجي العام وإنما تجاوز ذلك إلى السياسات التنموية فضمنتها حوافز تشجيعية تكفل تواصل بين التوجهات التنموية العامة من جهة وبين صنع القرارات الإستثمارية في القطاع الخاص من جهة ثانية.

3.4. تجربة مصر مع القطاع الخاص

كان من أهم شواغل الحكومة المصرية غداة الإستقلال وضع أسس الإقتصاد المصري بتركيز البنية التحتية الأساسية لتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد وتطويره، ونظرا لما تتطلبه هذه المهمة من موارد مادية ومن توفر السلطة اللازمة لتسهيل الإنجاز فقد تولت الدولة الإهتمام بها مباشرة والسعي إلى تنفيذها بالاعتماد على الأولويات التي تمليها التطورات الإقتصادية على الساحتين الوطنية والعالمية.

وهكذا تطور تدخل الدولة تدريجيا في الميدان الإقتصادي بصفة ملحوظة وترتب عنه تطور مواز للقطاع العام من مؤسسات تجارية وصناعية ومالية أحدثت جميعها لبلوغ أهداف متنوعة ذات طابع سياسي وإقتصادي لكن بعد مرور الوقت وبعد تفاقم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فشل القطاع العام في إحتواء الأزمة التي مرت بها مصر وتحولت بذلك نظرة الحكومة إلى القطاع الخاص وبدأت بالاهتمام به.

1.3.4.مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي

مع قيام ثورة يوليو عام 1953 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر وشملت عدة جوانب سياسية وإقتصادية وقانونية وإجتماعية... إلخ وبغض النظر عن الجوانب الأخرى وبالتركيز عن النواحي الإقتصادية، فإنه يمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بتأميم أو تمصير كل المشروعات الصناعية والتجارية والمالية، بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت لمصريين أو أجانب.

في حقيقة الأمر، فإن السياسة الإقتصادية في بدايات مرحلة الثورة كانت تعتمد على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير أنشطة الإقتصاد المختلفة وإستمر القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من 95 % من حجم الإقتصاد الوطني تماما كما كان قبل الثورة[165]ص(114). ولكن مع أزمة قناة السويس عام 1956 بدأت الحكومة سلسلة من التدخلات في الجوانب الإقتصادية المختلفة، مما أدى إلى تحجيم دور القطاع الخاص بشكل تدريجي، ومع تغير الإيديولوجية السائدة في ذلك الوقت وتحول الفكر إلى الإتجاه الإشتراكي ، بدأت الدولة عملية تأميم واسعة بداية من عام 1961 لكل ما هو مصري أو أجنبي ويضطلع بنشاط إقتصادي تجاري أو صناعي أو مالي ، حتى أصبحت الدولة هي المالك الوحيد

لمؤسسات الأعمال والجدول التالي يوضح مدى إستحواذ القطاع العام على معظم الأنشطة الإقتصادية خلال تلك الفترة.

الجدول رقم(34) يمثل الإستثمار العام والخاص خلال الفترة 1952-1973 (سنوات مختارة) [165]ص(116).

بالمليون جنيه

السنوات	الإستثمار العام		الإستثمار الخاص		إجمالي الإستثمار
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	
1952	28	% 24	87	% 76	115
1960	162	% 94	10	% 6	172
1966	349	% 93	28	% 7	377
1973	426	% 92	37	% 8	463

ويتضح من الجدول السابق أن دور القطاع الخاص ومدى مساهمته في النشاط الإقتصادي قد تلاشت تقريبا بالكامل وذلك مع توجه الدولة نحو إقتصاد التخطيط المركزي وهيمنتها بالكامل على جميع أوجه الأنشطة الإقتصادية ، والتي شملت المنافع والمرافق والنقل والمواصلات والتشييد والبناء والصناعات الثقيلة و متاجر الجملة والتجزئة والفنادق بالإضافة إلى عمليات الإستيراد والتصدير وبيع المحاصيل الزراعية الرئيسية، هذا ولقد إستمر الحال على ما هو عليه من حيث سيطرة الدولة متمثلة في القطاع العام على جميع النواحي الإقتصادية حتى عام 1974 حيث تبنت الحكومة سياسة جديدة لإدارة إقتصاد ما بعد الحرب تعرف بسياسة الباب المفتوح (OPEN DOOR POLICY) هذا وتوجد العديد من الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تغيير نهجها في إدارة الإقتصاد:

-عدم كفاءة أو ربحية شركات القطاع العام نظرا لخضوعها للعديد من الإعتبارات السياسية والإجتماعية والتي جعلتها متخمة بالبطالة المقنعة مما أثر على أدائها.

-أدى دخول مصر في حرب اليمن إلى إستنزاف إحتياطات النقد الأجنبي مما أثر على خطط التنمية اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

-أدت حرب 1967 إلى خسارة مصر لمصدرين رئيسيين من مصادر النقد الأجنبي وهما عوائد قناة السويس وعوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء التي تم إحتلالها .
-وأخيرا زيادة تكلفة نظام الدعم الحكومي بشكل كبير نظرا للزيادة المطردة في تعداد السكان و إستخدام الحكومة لسعر الصرف رسمي غير واقعي للعملة المحلية.

وبناء على ما سبق فبعد 1973 إتجهت الحكومة إلى إتباع سياسة إقتصادية جديدة بهدف تحديث الإقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي وحيث أن تحقيق ذلك كان يتطلب وقتها توافر موارد مالية وفنية تفوق ما تمتلكه مصر، فلقد عملت الحكومة على تشجيع الإستثمار الأجنبي وإعطاؤه أولوية خاصة.

وفي عام 1974 صدر القانون رقم 43 والذي ينص على منح حوافز إستثمارية مثل إعطاء ضمانات للمستثمرين بعدم التأميم، إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى إزالة بعض الرسوم والمصروفات على الواردات بغرض الإنتاج وعلى صعيد آخر أقامت الحكومة عدد من المناطق الحرة بغرض تشجيع الشركات على إستيراد المواد الخام ومكونات الإنتاج لتصنيع السلع في مصر بغرض إعادة تصديرها كمنتج نهائي وبالطبع فإن تبسيط وتسهيل إجراءات الإستثمار التي قدمتها الحكومة أدت لجذب الإستثمارات الأجنبية من دول الخليج خاصة ودول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص
المحلي في الأنشطة الإقتصادية والجدول التالي يوضح مدى تأثير السياسة الإقتصادية الجديدة على تنامي دور القطاع الخاص.

الجدول رقم (35) يمثل الإستثمار العام والخاص خلال الفترة 1974-1990 (سنوات مختارة)[165]ص(118).

السنوات	الإستثمار العام		الإستثمار الخاص		إجمالي الإستثمار
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1974	615	% 90	66	% 10	681
1982-1981	4000	% 80	950	% 20	4950
1990-1989	11185	% 68	5131	% 32	16316

وبالطبع كان من المتوقع أن تؤدي هذه الإستثمارات إلى تمويل العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد أساسا على المواد الخام المحلية بغرض تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض للخارج للحصول على موارد من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى تشغيل العمالة وتقليل حجم البطالة ولكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك الفترة للعديد من الأسباب ومنها على سبيل المثال أن معظم المشروعات الإستثمارية إتجهت إلى إنتاج سلع إستهلاكية، وكانت معظم مكونات هذه السلع مستوردة من الخارج، بالإضافة إلى أن معظم هذه المشروعات لم تستهدف التركيز على التصدير أو إنتاج سلع ضرورية للمجتمع بل أن معظم هذه السلع كانت بغرض زيادة الإستهلاك المحلي.

وعلى الرغم من أن الإقتصاد المصري تمتع بدرجة نمو عالية خلال السنوات الأولى من حقبة الثمانينات إلا أنه في الوقت نفسه أصبح معتمدا بشكل كبير على المعونات والمساعدات الأجنبية وفي الوقت نفسه أيضا فإن مصادر الدخل الأخرى مثل صادرات البترول وعوائد قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج لم تكن كافية لتمويل فاتورة الواردات المرتفعة[32]ص(22). سواء المتمثلة في السلع الإستهلاكية أو مواد عناصر الإنتاج، أضف إلى ذلك أن عناصر البنية التحتية كانت بحاجة ماسة لمزيد من الإستثمارات الضخمة لتحديثها وتطويرها، ومع الإنخفاض الشديد في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وبصفة خاصة مع إنهيار أسعار البترول عام 1986 أصبح وضع الإقتصاد المصري في مأزق شديد نتيجة للإنخفاض الحاد في موارد النقد الأجنبي، وعلى صعيد أخر فإن حجم الدين

الخارجي وضع مصر في قائمة أكثر الدول مديونية على مستوى العالم لدرجة أن نسبة خدمة الديون للناتج المحلي الإجمالي كان الأعلى بين الدول النامية ، إضافة إلى تسارع نفقات الحكومة بشكل لا يتناسب مع عوائدها ، ولجوء شركات القطاع العام للإقتراض بكثافة من البنوك المحلية لسد العجز في ميزانياتها.

2.3.4.مرحلة الإصلاح الإقتصادي

كما سبق و أوضحنا فإن المشاكل التي واجهت الإقتصاد بعد إنهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات بالإضافة لتراكم العديد من المشاكل الهيكلية الأخرى دفعت مصر لتبني برنامج إقتصادي طموح لعلاج الخلل في هيكلها الإقتصادي.

1.2.3.4. النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح.

قبل التطرق إلى نقاط برنامج الإصلاح الذي تبنته مصر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين يجدر بنا أولا أن نتعرف على موقف الإقتصاد المصري في نفس العام الذي تم فيه إقرار هذا البرنامج (سبتمبر 1990)

- إجمالي المديونية الخارجية وصلت إلى 49 مليار دولار.
- نسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما يقارب من 150 % .
- عجز الموازنة وصل لما يزيد على 20 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل التضخم يزيد على 20 %.
- قدرة الإحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية الواردات بلغت 3 أسابيع.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره فإن الحكومة المصرية إتفقت مع صندوق النقد والبنك الدوليين على برنامج إصلاح واسعة في نظامها الإقتصادي، وفيما يلي العناصر الأساسية التي تبنتها الحكومة في بداية مرحلة الإصلاح الإقتصادي .

-تقليص حجم القطاع العام من خلال الخصخصة.

- إزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الإستثمارات.
- رفع القيود المفروضة على الأسعار.

- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي من خلال إزالة العوائق و الإجراءات الروتينية التي تعترض عملية الإستثمار.

2.2.3.4. برنامج التخصيص

تلقى القطاع العام تأييدا في مصر ومعظم دول العالم النامي من الفكر والتطبيق الإشتراكي ، ولكن النظرة إليه وضرورته داخل الإقتصاد المصري بعد تجربة طويلة غير ناجحة وذلك بسبب عدم قدرته على تحسين كفاءته وتمويل نشاطاته وإستثماراته ذاتيا تغيرت، وعليه قامت الحكومة المصرية بتصفيته وتحويل شركاته إلى القطاع الخاص، وفي هذا الشأن أصدرت الحكومة المصرية في يونيو 1991 كمرحلة أولى قانون الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 ليحل محل قانون هيئات القطاع العام[132]ص(166). وشركاته رقم 97 لسنة 1987 وتم تعيين وزيرا لهذا القطاع ليشرف على تنفيذ البرنامج الإصلاحي وإدارة عملية الخوصصة.

وقد بلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام 314 شركة في يونيو 1991 ويهدف هذا القانون إلى :

❖ رفع مستوى كفاءة شركات القطاع الأعمال العام ووسيلته في تحقيق ذلك:

-فصل الملكية عن الإدارة.

-المساواة في المعاملة بين شركات القطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص.

❖ تطبيق سياسة الخوصصة كليا أو جزئيا ويتم ذلك بتشجيع القطاع الخاص للدخول مساهما في رؤوس أموال الشركات التابعة، فقد تضمن القانون عدة نصوص في هذا الإتجاه حيث إستخدمت قابلية الأسهم التي يمتلكها القطاع العام للتداول في بورصة الأوراق المالية، وعليه فقد أصبح في الإمكان إحلال المال العام بالمال الخاص ولكن في حدود أن تبقى نسبة 51 % للشركة القابضة.

وفي يناير 1993 أعلنت الحكومة المصرية كمرحلة ثانية عن البرنامج الذي أعدته لإصلاح قطاع الأعمال العام والتحول إلى القطاع الخاص ويغطي هذا البرنامج فترة خمس سنوات تتماشى مع سنوات الخطة 1993/92 -1997/96.

وقد إتضح بعد إعلان هذا البرنامج أن الإتجاه قد تحدد إلى خصخصة الملكية العامة بشكل قاطع، فالشركات العامة إما ناجحة يمكن أن يقبل القطاع الخاص على شرائها فتطرح للبيع وإما أن

تحتاج إلى إعادة هيكلة لإصلاح أوضاعها وتحسين كفاءتها فتمهل إلى أن يتحقق لها هذا ثم تطرح للبيع أيضا.

وكمرحلة ثالثة إستهدف برنامج الخوصصة الأساسي لعام 1998 بيع 54 شركة تم إتاحة ثلثها من خلال البورصة والباقي لمستثمرين بما فيهم شركات أجنبية وفي النصف الأول لعام 1998 نجحت الحكومة في بيع حصص أربع شركات وكان من المتوقع أن ينتهي تنفيذ برنامج الخوصصة بالكامل مع نهاية عام 2001 بحيث يصبح القرن الواحد والعشرين هو قرن القطاع الخاص وذلك بزيادة الإستثمارات وبالتالي زيادة الناتج (الدخل) القومي وزيادة فرص العمالة، وفوق كل ذلك زيادة كفاءة الصادرات خاصة وسط إقتصاد عالمي مفتوح منذ عقد اتفاقية " الجات " الأمر الذي يتطلب أن يكون عنصر الكفاءة هو العنصر الفاعل في تطور الإقتصاد القومي[166]ص(88).

وكمرحلة رابعة غطت الفترة ما بداية عام 1999 إلى يونيو 2001 بلغ عدد الشركات التي شملها برنامج التخصيص 64 شركة.

وإعتبارا من بداية برنامج التخصيص وحتى منتصف عام 2001 تم تخصيص 180 وحدة إنتاجية أي حوالي 57 % من مجمل برنامج التخصيص بلغت حصيلة البيع نحو 14 بليون جنيه مصري إستخدمت في سداد مديونيات المصارف وإصلاح فني وإداري ...إلخ.

الجدول رقم (36) يبين إنجازات برامج الخوصصة المصرية حتى 1998/12/31 [37]ص(115).

الرقم	البيان	العدد	
		جزئي	كلي
01	شركات بيعت أغلب أسهمها في بورصة الأوراق المالية حتى 1998/12/31.	36	
02	شركات بيعت لمستثمر رئيس بالكامل حتى 1998/12/31.	10	
03	شركات بيعت بالكامل لإتحادات العاملين حتى 1998/12/31.	26	
04	إجمالي عدد الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص حتى 1998/12/31.		72
05	شركات بيعت أصولها إلى القطاع الخاص حتى 1998/12/31.	27	
06	إجمالي عدد الشركات التي خرجت من تحت مضلة القانون 203 لسنة 1991.حتى 1998/12/31.		99
07	عدد الشركات التي بيعت شرائح من رأسمالها أقل من 50%	19	
08	إجمالي عدد الشركات التي تم التعامل فيها في إطار برنامج الخصخصة حتى 1998/12/31.		118

وقد صاحب برنامج التخصيص تحسن في أداء الإقتصاد كما تعكسه المؤشرات الإقتصادية الأساسية المتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وسعر الفائدة ونسبة الإدخار ونسبة الإستثمار ...إلخ فقد أظهرت هذه المؤشرات إتجاهات في الإتجاه السليم، كما تحسنت ربحية العديد من شركات القطاع العام في الوقت الذي أنخفض فيه عدد الشركات الخاسرة [72]ص(14).

الجدول رقم (37): يمثل أهم المؤشرات الإقتصادية الأساسية [165]ص(119).

بيان	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	2000/99
الناتج المحلي الإجمالي سعر السوق (مليار جنيه)	175	204	229	256	280	302	339
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي%	3.9	4.7	5	5.3	5.7	6.1	6.5
معدل البطالة	9.8	9.6	9.2	8.8	8.3	7.9	7.4
المتوسط السنوي للتضخم	9.1	9.4	7.3	6.2	3.8	3.8	2.8
إجمالي الإدخار المحلي % من PIB	15.1	15	12.7	14.5	15.7	15.6	16.4
إجمالي الإستثمار المحلي % من الناتج المحلي (PIB)	16.6	16.2	16.1	17.7	19.5	19.9	19.8
سعر الفائدة الأسمى	12.0	10.1	9.5	9.8	8.8	8.82	9.09
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	30.9	32.9	31.0	28.8	28.0	28.2	27.8

وبناءا على ما تم إستعراضه في الجدول من تحسن في أغلبية المؤشرات الإقتصادية الأساسية يمكن القول أن برنامج الإصلاح وسياسة الخوصصة قد عاد بالنفع على كافة الأطراف من خلال زيادة القدرة التنافسية للإقتصاد وإرتفاع مستوى كفاءته.

وقد كان لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وتحرير الأسعار من معظم القيود التي كانت تعوق حركة جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى ساحات الأنشطة الإقتصادية أن تعاظم دور قطاع الأعمال الخاص والتعاوني في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد المشروعات التي تم الموافقة عليها بشكل سريع كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (38)يمثل تطور عدد المشروعات التي تم الموافقة عليها خلال الفترة 1992/91-93/1994[32]ص(83).

المشروعات الموافق عليها	1992/91	1993/1992	1994/1993
-للعمل داخل البلاد	118	190	451
-للعمل بالمناطق الحرة	48	99	76
-جملة المشروعات الموافق عليها في ظل قانون الإستثمار	166	289	527
-للعمل في شكل شركات مساهمة ومسؤولية محدودة	550	584	654
الـــجملة	716	873	1181
الـتغير	157	308	

وقد زاد دور القطاع الخاص عاما بعد عام ليتسع دوره في مقابل إنكماش دور القطاع العام من خلال معدلات التراكم الرأسمالي سواء الإنتاجي منه أو الخدمي، كما تزايد دوره في علاج مشكلة البطالة بما يوفره من فرص عمل جديدة بجانب زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للمجتمع.

3.3.4.سياسة الحكومة المصرية في مجال الإستثمار.

للإستثمار دور كبير في تحقيق التنمية وتحقيق معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة وتعظيم الطاقات الإنتاجية في المجتمع، بل هو القناة التي يتم من خلالها تطوير الأوضاع الإقتصادية وإستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين معدلات الإنتاج وإحداث التوازن التنموي سواء بين القطاعات الإقتصادية أو بين الأقاليم المختلفة.

وتهدف سياسة الدولة المصرية في مجال الإستثمار إلى جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات شتى، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار المحلي الخاص ويحتاج التوسع الكبير في الإستثمار العام أو الخاص (المحلي / الأجنبي) إلى إستراتيجية إقتصادية شاملة أساسها السياسات الكلية المؤسسة على إعتبارات واقعية تحقق الإستقرار في الداخل، ويحتاج هذا إلى وجود حوافزإقتصادية من

شأنها تشجيع استخدام الكفئ للموارد، وكذا وجود إطار تنظيمي عام ومستقر يبنى على قوانين وقرارات عصرية تحمي المصلحة العامة وتوفر الإستقرار والحماية للملكية الخاصة.

وقد رأت الحكومة المصرية دعوة المستثمرين المصريين والأجانب لممارسة نشاطهم داخل الإقتصاد المصري فأصدرت في هذا الشأن قوانين تعمل على تشجيع الإستثمار العام والخاص (المحلي / الأجنبي) منها:

-القانون رقم (65) لسنة 1971 بشأن إستثمار المال العربي والمناطق الحرة حيث شجع هذا القانون الإستثمار الخاص وتدفق بصورة مشجعة جعل الحكومة المصرية تعتمد على القطاع الخاص في مجالات معنية حيث برزت ثلاثية القطاع الخاص:[96]ص(163).

- ✓ قطاع خاص مصري داخل البلاد.
- ✓ قطاع خاص مشترك مع أجنبي داخل البلاد .
- ✓ قطاع خاص مصري أو مشترك أجنبي في المناطق الحرة.

-ثم تلاه القانون (43) لسنة 1974 بشأن إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وذلك تشجيعا للإستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

-كذلك صدر القانون رقم (97) لسنة 1976 بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي نص في مادته الأولى على أن كل شخص طبيعي أو معنوي أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلعي أو السياحة[96]ص(165). بالإضافةإلى ذلك تم السماح للقطاع الخاص بالإستيراد من موارده الخاصة من خلال نظام الإستيراد بدون تحويل عملة.

-قانون الشركات رقم 153/ 1981 – قرار رقم 96 لسنة 1986 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون 153/ 1981.

-ويأتي القانون رقم (08) لسنة 1997 لتأكيد الحكومة المصرية بقوة نحو دعم المستثمرين والتيسير عليهم من خلال خلق مناخ ملائم في هذا الإطار يقدم القانون الحوافز التالية :[167]ص(12).

- ❖ حرية إختيار نظام وأسلوب الإستثمار.
- ❖ عدم التفرقة بين الجنسيات.
- ❖ الإنفراد بالإستثمار أو المشاركة.
- ❖ مدة الإعفاء الضريبي تتراوح بين 5-20 سنة حسب موقع المشروع.

- ضريبة جمركية موحدة مقدارها 5 % من القيمة وذلك على جميع ما تستورده من آلات و معدات وأجهزة لازمة لإنشائها (ماعدا سيارات الركوب).
- حرية تحديد الأسعار ونسب الأرباح.
- تحويل الأرباح للخارج.
- تملك موقع المشروع.

بالإضافة إلى مزايا أخرى كثيرة.

-قانون المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة 2002/83 .

-قانون رقم 2004/13 لتعديل بعض أحكام قانوني الإستثمار رقم 1997/8 و سوق المال رقم 1992/95.

الجدول رقم (39)يمثل عدد الشركات الموافقة عليها والخاضعة لقانون 1997/8 و قانون 1981/59[167]ص(14).

الفترة	القيمة (الشركة)
1992/1991	2327
2000/1999	3707
2001/2000	2798
2002/2001	2502
2003/2002	2290
2004/2003	2605

4.3.4.أجهزة دعم الإستثمار المصرية

الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

هي الهيئة الحكومية الوحيدة المنوط بها تسهيل إجراءات الإستثمار وقد لعبت دورا محوريا منذ نشأتها في 1971 في تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين.

-مهام الهيئة

تقديم خدمة على أعلى مستوى لخلق مناخ جذاب للإستثمار الأجنبي ولتشجيع الإستثمار المحلي على النمو و الإزدهار.

-خدمات الهيئة

*توفير بنية تحتية بتسهيلات حديثة وتقنية عالية مع حوافز مهمة جدا للإستثمار.

*إدخال تكنولوجيا حديثة للتسهيل على المستثمرين .

*إنشاء "نافذة واحدة" يتعامل معها المستثمرون حتى يتم إختصار الوقت والجهد اللازمين لإنشاء أي مشروع.

-دور الهيئة

*تسهيل وترويج الإستثمار: وذلك عن طريق رعاية المستثمرين حتى بعد إنشاء مشاريعهم وكذا تقديم دعم فني لهم وكذا التسويق لفرص الإستثمار في الداخل والخارج.

*تقديم خدمات للمستثمرين: تقدم الهيئة خدماتها للمستثمرين مجانا إبتداءا من أول إتصال مع المستثمر وطوال حياة المشروع.

كما أنشأت الهيئة " مجمع خدمات الإستثمار " ضم 27 ممثل عن طريق الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمر الأمر الذي وفر الجهد والوقت والمال.

*تقديم المعلومات من خلال نظام المعلومات المجمعة.

تقوم الهيئة العامة للإستثمار بتزويد المستثمرين بكافة المعلومات التي يحتاجون إليها عن طريق نظام معلومات الإستثمار المجمعة والذي يهدف إلى إنشاء بنك معلومات يسعى إلى تقديم خدماته لمتخذي القرار عبر الإنترنت .

*إدارة 7 مناطق حرة و 41 منطقة صناعية في مصر.

5.3.4.-تقييم أداء القطاع الخاص بعض الإصلاحات .

لقد أدى نجاح الجهود المبذولة في تذليل العقبات الإدارية و التنظيمية التي كانت تعوق بلوغ هذا القطاع مكانته من خلال مجموعة السياسات المالية والنقدية والسياسات الأخرى الحافزة له في كل المجالات، تلك السياسات المتكاملة التي تبنتها الخطط التنموية في مصر لدفعه على الطريق لزيادة

وزن هذا القطاع في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، لقد أدت كل هذه التطورات إلى تسارع نمو القطاع الخاص وكذا تطور إنشاء الشركات الخاصة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (40) تطور عدد الشركات الخاصة التي تم تأسيسها ورؤوس أموالها[167]ص(18).

مليون جنيه

الفترة	التأسيس		التوسعات		الإجمالي	
	عدد الشركات	رأس المال	عدد الشركات	قيمة التوسعات	عدد الشركات	رأس المال
يوليو 2003-مارس 2004 يوليو2004-مارس2005	1829 3546	8098 11528	559 705	6908 16474	2288 4251	16706 28002
معدل التغيير(%)	% 93.3	% 62.4	% 26.1	%71.5	%78	%67.6

نلاحظ من الجدول الزيادة المطردة لعدد الشركات الخاصة التي تم تأسيسها في الفترة الممتدة بين يوليو 2003 ومارس2005 وكذا الزيادة في رؤوس أموالها.

كما أن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة المصرية أدت إلى زيادة نشاطات القطاع الخاص في جميع القطاعات الإقتصادية ويوضح الجدول التالي الزيادة الهائلة في الإستثمارات المنجزة من طرف القطاع الخاص بعد الإصلاح.

الجدول رقم (41) يمثل تطور إستثمارات القطاع الخاص بعد الإصلاح (سنوات مختارة)[168]ص(6).

السنوات	92/91	97/96	98/97	2004/2003
النسبة	% 42.5	% 51	% 62.9	% 63

ويلاحظ من الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإستثمارات المنفذة خلال الفترة الماضية (أي بعد الإصلاحات) أخذ في التزايد عاما بعد آخر و بعد إصدار قانون الإستثمار 1997/8 زاد رأسمال الشركات الجديدة، كما زادت الشركات الخاصة توسعاتها وفقا لهذا القانون كما هو موضح في الجدول رقم (40).

بينما تلعب الإستثمارات الحكومية الدور الأساسي في القيام بمشروعات التنمية البشرية فإن خطة التنمية لعام 2005 تستهدف أيضا أن يتولى القطاع الخاص الإستثمار في القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الصناعات التحويلية، الزراعة، البترول والغاز الطبيعي، الإتصالات وغيرها...) .

وبالرغم من أن الحكومة المصرية مازالت تخصص قدر غير قليل من الإستثمارات العامة لمشروعات البنية الأساسية في الزراعة و قطاع الخدمات الإنتاجية...فإن هذه المجالات أصبحت مفتوحة أمام الإستثمار الخاص لإمكانية تنفيذ مشروعات الطرق والموانئ أو المشاركة في تنفيذ وإدارة مرافق الخدمات العامة، ويبلغ حجم الإستثمارات المستهدفة تنفيذها في القطاعات الإقتصادية 2005-2006 نحو 92 مليار جنيه، لا يزيد ما تنفذه الحكومة والهيئات الإقتصادية والشركات العامة عن 15.6 مليار جنيه والباقي للقطاع الخاص يتولى تنفيذها[168]ص(21).

الجدول رقم (42) يبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي[167]ص(63).

السنوات	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
النسبة المئوية	%49.2	%52.6	%48.4	%60.1

و يلاحظ من الجدول النسب المهمة التي يساهم بها القطاع الخاص في الناتج المحلي المصري ، حيث قدرت النسبة الخاصة بسنة 2005/2004 ب 60.1 % وهي أعلى نسبة يسجلها القطاع الخاص منذ بداية الأصلاح الإقتصادي في مصر

من جهة أخرى يساهم القطاع الخاص المصري في عملية توفير مناصب شغل و القضاء على البطالة حيث تشير الإحصائيات الخاصة بسنة 2003 أن مايقارب 5 ملايين عامل يعملون في القطاع الخاص ،و تعتبر هذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بدول أخرى

خلاصة التجربة

لقد بينت لنا دراسة التجربة المصرية مع القطاع الخاص كيف كانت إستجابة هذا الإخير لتوجهات الإستراتجيات و السياسات التنموية و ذالك من خلال تطور الموقع النسبي للقطاع في المساهمة في الناتج المحلي ، و الإستثمارات ، و العمالة ، و إستحواذه على معظم المبادرة وإحتلاله المساحة الأكبر في الإقتصاد الوطني المصري ، بعدما كان غائبا ليس كليا عن مسرح الحدث و التنمية الإقتصاديين

كما يتضح من العرض أن هناك دورا مهما وحيويا يقع على كاهل القطاع الخاص المصري خاصة خلال المرحلة الراهنة والتي تتطلب مشاركة فعالة وقريبة لهذا القطاع إذا أراد أن يكون شريكا حقيقيا وفعالا في العملية التنموية بالبلاد ويتمحور هذا الدور أساسا في الإستثمار الجاد.

وإذا كانت الحكومة المصرية قد نجحت في تنفيذ برنامج ناجح للثبيت المالي والنقدي للإقتصاد خلال الفترة الماضية، فإن ذلك كان يتطلب بالضرورة الإنتقال إلى عملية أكثر تعقيدا وهي الإصلاح الهيكلي عن طريق زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية المجتمع، إذ تتطلبت هذه العملية إتخاذ إجراءات إقتصادية متكاملة تتعامل مع بعضها في إيطار من التناسق وتأخذ بعين الإعتبار جميع الأوضاع الإجتماعية السائدة وطبيعة التطور الراهن في المجتمع.

خلاصة التجارب

لقد إتسمت المراحل السابقة في الحياة الإقتصادية للدول العربية الثلاث بهيمنة القطاع العام على الكثير من الأنشطة الإستثمارية بإستثناء السعودية التي كان القطاع الخاص يعمل جنبا الى جنب مع القطاع الحكومي ، و قد تبدل هذا على التوجه و أصبح للقطاع الخاص دور متعاظم بفضل السياسات و المبادرات الحكومية التي أدت في مجملها الى تعزيز هذا الدور ، ولنا في التجارب الثلاث المدروسة دليل قوي في كل ماقامت به هذه الحكومات لتشجيع الرأسمال الخاص منذ منتصف الثمنينيات بالنسبة لمصر و في التسعينات بالنسبة للجزائر

و أيا كانت الأسباب فقد جاء تطور القطاع الخاص في الدول الثلاث نتيجة عملية مدروسة لدور ه و قد توسع بصورة كبيرة بصرف النظر عن الإتجاه السياسي الذي إتبعته الدول الثلاث و ذالك في وجود رؤية شاملة للدورالذي يتعين على هذا القطاع القيام به في إطار إستراتجية واضحة المعالم للتنمية و مايمكن إستخلاصه أن القطاع الخاص شاملا الرأس المال الأجنبي قد أعطي أكبر إهتمام من طرف هذه الدول كل واحدة حسب إمكانياتها و أسلوبها التنموي ، فالسعودية كان إهتمامها بالقطاع الخاص مبكرا بخلاف الجزائر التى لم تعطي إهتماما للقطاع الخاص الا في سنوات الثمنينيات

كذلك أن الدور الذي إضطلع به القطاع الخاص في هذه الدول مرتبط بالإطار العام للمنافسة و التنظيم الذي تعمل في ظله المؤسسات المحمولة للقطاع الخاص ، لذالك فالمقارنة بين أداء القطاع في هذه الدول مرتبط بحجم الإهتمام الذي أولته هذه الدول للقطاع و كذا بوجود الظروف الملائمة لعمله

ومن جهته فقد أسهم هذا القطاع بإضافة محسوسة في تطوير القدرة الإنتاجية للإقتصاديات الثلاث و كذا في تحسين الأداء الإنمائي و تحسين إدارة الإقتصاد ككل

خـــاتمـــة

إن فشل التطبيق البيروقراطي للإشتراكية في بعض الدول النامية قد أتاح التفكير في بدائل لإلغاء احتكار الدولة للنشاط الإقتصادي مع إستبداله بمبدأ الحرية وروح المنافسة في تحفيز الإقتصاد والمجتمع ورفع كفاءة النظم الإنتاجية، وإن دعم القطاع الخاص ما هو إلا أحد هذه البدائل.

إن السنوات الأخيرة قد شهدت شعورا متزايدا في معظم الدول النامية بضرورة تعظيم الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في عملية التنمية وهذا ما انعكس في الوزن النسبي الذي أعطي لهذا القطاع في الخطط والإستراتيجيات الإنمائية الأخيرة في العديد من هذه الدول، إضافة إلى التشريعات الناظمة للاستثمار والإمتيازات الهادفة إلى تشجيع مشاركته في النشاط الإقتصادي.

أولا: دراسة صحة الفرضيات.

-لقد مثلت فعلا عملية التحول التدريجي للاقتصاديات النامية من نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي أعتمد على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وإحتكارها للقرارات الإقتصادية إلى إقتصاد السوق الحر المؤسس على تحرير النشاطات الإقتصادية وكذا التمتع بحرية المبادرة دافعا وعنصرا إيجابيا وفعالا في بروز وتطور القطاع الخاص.

-إن إقدام غالبية الدول النامية على برامج الإصلاح الإقتصادي، هذا الأخير الذي مس جميع الجوانب الإقتصادية والتشريعية والتنظيمية كان بمثابة نقطة تحول من إقتصاد يعمل تحت سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام، إلى إقتصاد يعطي للقطاع الخاص أكثر حرية، وبالتالي كانت الإصلاحات رغم ما حملته من سلبيات خاصة الاجتماعية منها سوى عملية تحرير القطاع الخاص من القيود التي كانت مفروضة عليه، وكانت عامل هام ساعد على بروزه وتطوره.

-إن تنمية وتطوير القطاع الخاص أصبحت حتمية لا مفر منها والدليل على ذلك الدور الذي يلعبه حاليا هذا القطاع في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومساهماته في احتواء أزمة البطالة.

كما أن تطويره يتطلب إحداث تغيير جذري في النظم والقوانين الحاكمة للاستثمار، كما يتطلب تطوير أساليب الحكم الجيد والمؤسسات الداعمة لإقتصاد بالسوق وهذا ما لاحظناه خلال دراستنا للقوانين الاستثمارية وعلاقتها بزيادة حجم الإستثمارات فكلما اتسمت هذه القوانين بالوضوح والفعالية وكذا بالدعم المباشر لهذا القطاع كلما كانت الاستجابة واضحة ممثلة في زيادة حجم الإستثمارات.

_إن التنمية المستقلة المطلوب تحقيقها والقائمة في الاعتماد على الذات دون التبعية إلى الخارج تتطلب مستقبلا تكاتف جهود كل من الدولة و القطاع الخاص لتحقيقها، ذلك أن التجارب السابقة مع التخطيط المركزي وإحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي أثبتت فشل الدولة في تحقيق متطلبات التنمية لوحدها والدليل على ذلك ما لاحظناه من خلال دراستنا للأوضاع الإقتصادية المتدهورة التي كانت سائدة في العقود الثلاث الماضية، والآن وبعد التحول النسبي لنظرة الدول النامية و خاصة العربية منها إلى القطاع الخاص وجب عليها الاعتماد عليه في تحقيق متطلبات التنمية.

ثانيا: النتائج.

-إن الانتقال من الاقتصاد الموجه القائم على احتكار الدولة للنشاط الإقتصادي إلى إقتصاد السوق يعتبر أهم عامل من العوامل التي ساعدت على بروز وتطور القطاع الخاص في الإقتصاديات النامية.

-إن زيادة دور القطاع الخاص ليس معناه تقليص دور الدولة بل يجب على الدولة أن تتدخل بسياساتها الواعية لضبط نشاط القطاع الخاص، فإتاحة الفرص لمزيد من دور القطاع الخاص ليس إزاحة لدور الدولة ولكنه تغيير لأسلوب تدخل الدولة بالسياسات على التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر.

-إن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وإنما يعني أن يتحمل مسؤولية كاملة وبوجه خاص ينبغي التذكير أن أهم ما يميز إقتصاد السوق ليس فقط سعيه إلى الربح وإنما قدرته على تحمل الخسائر أيضا، فنظام السوق هو نظام ربح وخسارة معا، فيجب أن يكون القطاع الخاص قادرا على تحمل خسارة دون اللجوء إلى الدولة لتغطية خسائره.

-إن زيادة دور القطاع الخاص ليس مطلوبا لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة من ترشيد في استخدام الموارد الإقتصادية.

-إن الدول النامية تدرك ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع ومستدام، وبالتالي فهي مدعوة عن طريق برامجها التنموية لتعزيز دوره، وفي نفس الوقت إيلاءه الدور الرئيسي في تحقيق التنمية المنشودة، كما أن خطط التنمية المتبعة في هذه الدول تدرك أهمية

إجراء المزيد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية وتعزيز التنافس وكذا نشاط الوساطة المالية من أجل ضمان إستخدام الموارد وخلق بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص.

-إن الإنفتاح الإقتصادي الذي تشهده الدول النامية سيضع القطاع الخاص في مواجهة المنافسة الخارجية بشكل مباشر سواء عن طريق انضمام الدولة إلى المنظمة العالمية للتجارة أو اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي...فرغم أن هذا الإنفتاح يشكل السبيل الوحيد للقطاع الخاص من أجل اقتحام الأسواق العالمية، لكن يفرض عليه تعبئة إمكاناته وكافة موارده المتاحة لتحسين الإنتاج جودا و سعرا من خلال تعظيم الإنتاجية وترشيد الإنفاق وتنمية المهارات الفنية والتسويقية لمواجهة تحديات التحرير الإقتصادي.

ثالثا:التوصيات.

إنطلاقا من النتاج المتوصل إليها فإننا نقترح ما يلي :

-يجب على الدول النامية إعطاء ثقة أكبر للقطاع الخاص ليزيد من نشاطاته و يخرج من قوقعته و يكثر من إستثماراته ، و يقدم عليها بأمان و بثقة أكيدة و أمينة

- إصلاح السياسات الإقتصادية الكلية ومعالجة الإختلالات البنيوية و زيادة كفائة توظيف الموارد و زيادة نسب الإنفاق الإستثماري في الموازنة هي المدخل الرئيسي لتطوير البيئة الإستثمارية

-يجب على الحكومات في الدول النامية تبني المزيد من الإصلاحات وخاصة في المجال المصرفي وذلك من أجل تسهيل حصول القطاع الخاص على التمويل اللازم لاستثماراته، كما أن تشجيع تأسيس المصارف الخاصة و المشتركة هوخطوة أساسيةلتوفير مصادر التمويل، كذلك إصلاح الإطار القانوني وإضفاء المزيد من الشفافية على عمل القطاع الخاص.

- إن تطوير بيئة الإستثمار يتطلب على الدوام تطوير التشيرعات و الأنظمة و تكريس سيادة القانون و تعزيزصدقية القضاء و تسريع إجراءات التقاضي .

-تحسين مستوى جودة الخدمات الحكومية، وذلك من خلال تسهيل حصول القطاع الخاص على خدمات البنية التحتية(النقل، الكهرباء، الهاتف،...إلخ) .

-يجب على هيئات الاستثمار القائمة تحسين وتطوير من أساليب معاملتها مع أصحاب المشروعات من حيث الحصول على المعلومات حول إجراءات الحصول على التراخيص والتصريحات اللازمة لتأسيس أو توسيع أي نشاط من الأعمال في الدول النامية.

-إيجاد هياكل وهيئات لدعم مؤسسات القطاع الخاص التي لديها القدرة على التصدير تعكف على إجراء دراسات حول الأسواق الخارجية بتعريف القطاع الخاص بفرص التصدير المتاحة وتوفير التمويل الضروري لعمليات التصدير.

-إعادةالنظر في القطاع الغير منظم الذي كان لثقل الإجراءات البيروقراطية والأعباء المالية دور في جعله ينشط خارج الأطر القانونية وإدماجه في المنظومة المؤسساتية للاقتصاديات النامية، وذلك بمنحه الدعم اللازم من أجل تشجيعه على العمل بطريقة قانونية.

-إن أهم مشكلة تواجه الدول النامية وخاصة العربية هو إتجاه العالم للتكتل المتزايد في وحدات كبيرة، وفي ظل هذه التكتلات الإقتصادية سيكون عامل الاستمرار هو الكفاءة أو القدرة على المنافسة ولذا فإن الدول النامية مطالبة بإزالة كافة الحواجز والقيود أمام كل الفعاليات الوطنية سواءا القطاع العام، الخاص، الجمعيات المهنية...والسعي من أجل إعادة تصميم أداء الاقتصاد بشكل يقوم على أساس كفاءة الأداء.

-إن تمتع الدول العربية بقدرات مالية وبشرية وطبيعية هائلة كفيلة بتحقيق نهضة تنموية إذا توفرت الإرادة وتغيرت العادات والتصرفات الإقتصادية، فالمطلوب هنا ثورة إنتاجية شاملة لن تتحقق إلا عبر ترابط الأجزاء المختلفة للقطاع الخاص بعضها لبعض، وترابطها في آن واحد مع القطاع التربوي والهيئات المحلية في جهد جماعي مدروس لخلق العدد الكافي من فرص العمل في جميع المستويات وهذا الجهد يجب أن يبذل ضمن إطار واضح المعالم تسانده كل من أجهزة الدولة و الهيئات المحلية والمؤسسات التربوية ومنظمات

أرباب العمل من أجل خلق مناخ إنتاجي وإبداعي وتنافسي يؤدي إلى الإستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية والمادية والمالية.

- إن الشراكة الحقيقية بين الدولة و القطاع الخاص أمر حيوي و بالغ الأهمية، كما أن مفهوم الأمة المؤتلفة حيث يعمل كل من الدولةو القطاع الخاص و المنظمات الأخرى كفريق عمل واحد يمثل أداة ذات شأن حاسم للنمو و التنمية

آفاق الدراسة

إن هذا البحث وإن خص الفترة الراهنة والسابقة فإن الآجال القادمة ستحمل الكثير من المتغيرات الخاصة بتوجه الدولة نحو هذا القطاع، ذلك أن الحكومات في الدول النامية لازالت تعمل على تطوير وبعث ديناميكية القطاع الخاص من خلال تدخلها المستمر لإنشاء قنوات وتفصيل أطر ونظم كفيلة بالتكفل الحقيقي بحاجياته، ومن ثم فإن تحيين هذه الدراسة طبقا للمعطيات الجديدة سيفتح آفاقا أوسع لدراسات وبحوث مستقبلية.

قـــائمة الـــمراجع

1- إبراهيم سعد الدين عبد الله –دور الدولة في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي " قضايا عامة ونظرة مستقبلية "دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

2-توفيق سعيد بيضون- الاقتصاد السياسي الحديث- المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان الطبعة3 سنة 1994

3-إ براهيم صبري عبد الله –موقع الإقتصاد العربي في ظل التطورات الإقتصادية و التجمعات العالمية – الندوة الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن -2000

4-عبد اللطيف بن أشنهو – مدخل إلى الأقتصاد السياسي –ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-الطبعة 2000

5- نادر إدريس التل –أفاق إقتصاد السوق –مديرية المكتبات والوثائق الوطنية – الأردن- ط1 1991.

6-bouzidi (a) ; les année 90 de l’économie algérienne : les limitent des politique conjoncturelles, enag, Alger , 1999

7- قدري جميل- علاقة إقتصاد السوق بالدولة -.ندوة " دور الدولة في ظل التغيير في المناخ الإقليمي الدولي " المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق في 2004/12/20.

8-Otto hieronymi " du communisme a l'économie de marché sociale " presse universitaire de la France- paris-1er édition 2001.

9- حسين عمر – النظريات الإقتصادية –دار الكتاب الحديث ، سنة 1987.

10- سعيد النجار – تاريخ الفكر الإقتصادي – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت

11- يوسف كمال محمد – فقه اقتصاد السوق – دار النشر للجامعات – القاهرة ط3 1998

12-حسين عمر – إقتصاد السوق طابع الإقتصاد الحر-دار الكتاب الحديث 2000

13-رمزي زكي – التضخم في البلاد العربية – دار الشباب للنشر، سنة 1986.

14- عباس نصرواي –الدعوة معاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص-بحوث الندوة الفكرية القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – 1990

15- ضياء محمد الموسوي – الخوصصة والتصحيحات الهيكلية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر سنة 1995.

16 - روبرت كارسون– ماذا يعرف الإقتصاديون عند التسعينات وما بعدها–الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر1994.

17-jeanne baillargeon – des agents économique et l'économie de marché- éditeur gaetan Morin quebec- canada1992.

18- مورس دوب – تعريف رؤوف عباس حامد – دراسات في تطور الرأسمالية – الناشر. دار البقاء لدينا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، سنة 2003.

19- " pourquoi l'état intervient dans l'économie "mthias diwatripont problème écomonique – nov. 1999-N° 2 – 640

20 -تيسير عبد الجابر –القطاع العام في الدول العربية- الندوة الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن -2000

21- علي توفيق الصادق وآخرون " التخصيص في إطار التنمية " القضايا والمضامين.في جهود ومعوقات، التخصيص في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الإقتصادية ، 1995.

22- عصام الزعيم –دور الدولة في عصر العولمة-معهد السياسات الإقتصادية-صندوق النقد العربي 1995.

23-جون دوناهير – ترجمة محمد مصطفى دغيم – قرار التحول إلى القطاع الخاص – الناشر الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية – القاهرة – الطبعة العربية1 بدون تاريخ.

24- عبد القادر محمد عطية – إتجاهات حديثة في التنيمة – الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.

25- أحمد يونس البطريق وعبد العزيز على السوداني – إقتصاديات النشاط الحكومي " تحليل قرارات الإنفاق العام " الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، سنة 1996.

26- عبد الحميد عبد المطلب-السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي-مجموعة النيل العربية2002.

27-Luc weber- l'état, acteur économique " analyse économique du rôle de l'état " eres.a/économica (suise) 1991.

28- عبد المجيد قدي – المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية " دراسات تحليلية تقييمية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004.

29-أحمد صقر عاشور – عولمة الإقتصاد والإدارة العربية " ندوة " إتجاهات العولمة الإقتصاد وأثرها على الشركات و المؤسسات العربية " " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية " القاهرة، سنة 1997.

30- البنك الدولي – تقرير التنمية في العالم، 1999- 2000.

31- محي الدين محمد سعد – دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3 2004.

32- منى قاسم –الإصلاح الإقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1 1997.

33- مصطفى قارة –سياسات التصحيح الإقتصادي والمالي – معهد السياسات الإقتصادية –صندوق النقد العربي.

34- محمد ولد عبد الدائم-الديون العربية –هموم وقيود –المعرفة، ملفات خاصة 2002.

35- حمدي عبد العظيم –الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية –دار الزهراء الشرق.القاهرة - 1998.

36- بلعزوز بن علي –محاضرات في النظريات والسياسات النقدية –ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2004.

37- مختار عبد المنعم خطاب –الإصلاح الإقتصادي و الخصخصة " التجربة المصرية "- الندوة الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن 2000-

38-بن بلقاسم سفيان-تسيير المديونية الخارجية وسياسات التنظيم الهيكلي في الدول النامية-رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية-فرع تسيير، جامعة الجزائر، 1994-1995.

39-le courrier.afrique- caraïbe- pacifique – communauté européenne- octobre 1988.

40- أحمد هني –المديونية – الموفم للنشر 1992.

41- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية–العدد1، فبراير2005. www.uliminsania.net.

42- رمزي زكي – الأقتصاد العربي تحت الحصار-مركز دراسات الوحدة العربية –الطبعة1-1989

43-يوسف منصور – الإصلاحات الإقتصادية في الأردن - الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن -2000

44-مصطفى الكثير – الإصلاحات الإقتصادية في المغرب و تونس - الندوة الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن -2000

45- إبراهيم شحاتة، بعض الجوانب المؤسسية للتنمية في الدول العربية،" أوراق ندوة إدارة سياسة التنمية" ،المؤسسة العربية للتنمية الإدارية 1995.

46- أحمد محسن الخضيري-الخاصخصة-مكتبة الإنجلو المصرية ،سنة 1993.

47-برهان الدجاني-دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية " القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 1990.

48- سعيد عبد العزيز عثمان – إقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة-الدار الجامعية للنشر والطباعة 1997.

49-أحمد محمد المصري – الكفاية الإنتاجية –الشركة العربية للنشر و التوزيع –مصر 1995م

50- أحمد هني- إقتصاد الجزائر المستقلة-ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر ط2 .

51 - سعد طه علام –تخطيط مع حرية السوق –دار طيبة للنشر والتوزيع-القاهرة 2003.

52- أحمد علي دغيم-طريق إلى المعجزة الإقتصادية –الشركة العربية للنشر والتوزيع-مصر 1994.

53- أحمدعبد الرحمن يسري-تطور الفكر الإقتصادي – الدار الجامعية للنشر والتوزيع-الإسكندرية 2003.

54- محمد محروس إسماعيل-إقتصاديات الصناعة والتصنيع-مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية 1997.

55- محمد البنا- التنمية و التخطيط الإقتصادي بين النظرية و التطبيق – مكتبة الزهراء الشرق -1996

56- محمد الإمام –محددات الإداء الإقتصادي لكل من القطاع العام و الخاص- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية " القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية 1990.

57- عباس صالح –الخصخصة –المصطلح والتطبيق –مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية 2003.

58- محمد عزت محمد إبراهيم عزلان-إقتصاديات النقود والمصارف-دار المعرفة الجامعية مصر 2000.

59- قصب مصطفى سانو-المدخرات-أحكامها وطرق تكوينها وإستثمارها-دار النفائس للنشر والتوزيع-الأردن ط1 2001.

60- عمر يوسف –شخصية رجل الأعمال –مكتبة معروف- القاهرة.

61-أحمد سقر عاشور – التحول إلى القطاع الخاص- تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة –المنظمة العربية للتنمية الإدارية-1996

62- أحمد ماهر – إقتصاديات الإدارة ودراسة جدوى الخوصصة الإنتاجية-الدار الجامعية الإسكندرية.

63- محي محمد مسعد–بحوث في الإقتصاد العربي" وأهم تحديات القرن الواحد والعشرين"–المكتب العربي الحديث2001.

64-salah mouhoubi –l'algerie l'epreuve des reformes économiques- o p u- Alger 1998.

65-زايري بلقاسم : منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والإستثمار الأجنبي المباشر –عناصر تحليلية لمناخ الإستثمار في جنوب شرق المتوسط –المؤتمر العلمي الثاني-سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية –سكيكدة أيام 14-15 مارس 2003.

66- محمد الصالح الحناوي –الخصخصة المصرية-رؤية شخصية –الدار الجامعية للنشر والتوزيع-الإسكندرية1998.

67- مرسي السيد حجازي-الخصخصة وإعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص-الدار الجامعية للطباعة والنشر –الإسكندرية.

68- محمد دياب –الخصخصة –من الإحتكار العام إلى الإحتكار الخاص-مجلة العربي-العدد 507، فبراير 2001.

69-جميل جريسات-إدارة التنمية العربية في ظل سياسة اللامنهجية-المؤسسة العربية للدراسات والنشر –بيروت ط1، 1998.

70- آدم بنيت-مجلة التمويل والتنمية-مارس 2003.

71- أحمد ماهر –الإدارة: " المبادئ والمهارات " الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003-2004.

72-علي توفيق الصادق–الخوصصة في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي

73- أحمد عبد الرحمن يسري-قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية-الإسكندرية، مصر 2003.

74- فريد النجار –تسويق الصاردات العربية –دار قباء للطباعة النشر والتوزيع-القاهرة 2002.

75-حامد بن هاشم الذهب –واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان-الملتقى العربي الثالث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-عمان15-16 فبراير 2004.

76- مدحت كاظم القريشي-الإقتصاد الصناعي –دار وائل للنشر والتوزيع –عمان ط1 ، 2001.

77-Synthèse . O C D E . les P M E : Force Local. Action Mondial

78- صلاح محمد عبد الباقي –قضايا إدارية معاصرة – الدار الجامعية - 1999

79- عبد الرحمان بن عنتر- اللتقى الوطني الأول – فرص الإستثمار في ولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الواقع و التحديات –غرداية 3 -4 أفريل 2004

80-Problème Economique- Synthèse l'o c d e- 03-10 Nov. 1999- N°2.638-2.639.

81- Lachab Youcef –Les Mesure D'appui Pour La Promotion De La P M E- suminaire sur les opportunités d'investissement- ghardaia 03-04 avril 2004

82-التجربة اليابانية في مجال تنمية المنشأت الصغيرة و المتوسطة –مركز تطوير المنشآت الصغيرو والمتوسطة مجلس الغرف السعودية www.saudichanbres.org.sa/list.asp.cid

83-عايشي كمال –واقع الصناعات ص و م في الدول المغاربية - الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية،جامعة سطيف،2001،

84- إسماعيل عثمان – دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في التنمية البشرية- الندوة الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن -2000

85-جورج قورن – ندوة " دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي-قضايا وأفاق- دراسات ومقالات متخصصة، القاهرة، ماي 2003

86- مصطفى كمال السيد –إسترتيجية التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة –مركز الدراسات والبحوث الدول النامية، 2003.

87- منشورات البنك الدولي-الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

88- دراسات البنك الدولي القطرية – النمو الإقتصادي في جمهورية اليمن –المصادر، العوائق، والإمكانيات.

89-عبد المجيد قدي : دور الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة التحديات - اللتقى الوطني الأول – فرص الإستثمار في ولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الواقع و التحديات –غرداية 3 -4 أفريل 2004

90- إيمانويل الداكشي وآخرون- إستخدام سياسة المالية العامة لحفز النمو – مجلة التمويل والتنمية،

91-Diane Bellemare ; la soutraitance et le projet de la loi N°31.21novoembre 2003 .www.cpq.ca/tescte.dbcllemare.coll 21 nov 2003

92- البنك الدولي – إدارة تقييم العمليات – الإستعراض السنوي للفعالية الإنمائية، 2004.

93-synthése OCDE transparance du secteur public et politique de l investissement internationnal 11/04/2003

94- البنك الدولي – التقرير السنوي 2003 – مساندة تنمية القطاع الخاص والتنمية الأساسية.

95- جيمس بوغنتون وضياء القرشي – مواصلة السير " إطار عمل لرصد تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة " – مجلة التمويل والتنمية – سبتمبر 2003.

96-صلاح الدين السيسي- - قضايا إقتصادية معاصرة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 2002.

97-رحيم حسين – دور الأسواق المالية في تنشيط الإستثمارات – المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبيل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر – سكيكدة 9-2003/12/10.

98- أحمد عبد الرحمن يسرى– تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها –الدار الجامعية – الإسكندرية 1996

99- إبراهيم عبد الله – الملتقى الوطني الأول حول فرص الإستثمار بولاية غرداية و دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة – الواقع وأفاق " إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2004.

100-سني نيد ياي – دور الإصلاح المؤسسية – مجلة التمويل والتنمية – ديسمبر 2001.

101- محمد عبد العزيز عجيمة – التنمية الإقتصادية " مفهومها.نظرياتها.سياستها " – الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة 2001.

102-بكري كامل – التنمية الإقتصادية – دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع –بيروت سنة 1986.

103- أحمد أحمد وداد كيكسو – العولمة والتنمية الإقتصادية – الخوصصة العربية للدراسات والنشر – ط1 –بيروت،

104- البنك الدولي – الطفرة النفطية وإدارة الموارد المالية – ملخص تنفيذي – أفريل ، سنة 2005.

105- البنك الدولي. تقرير التمويل الألماني العالمي 2005 .

106- التقرير السنوي 2003.بنك التنمية الإفريقي. صندوق التنمية الإفريقي.

107- البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 1999/1998

108-Jacques Brasseul l’nitraduction àeconomique. du développement .aemaud eolui iditeur paris 1993.

109- البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 2004 –عرض عام- جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء.

110- مصطفى عبد الله الكندي – أهم عوائق التنمية في الدول العربية – الحوار المتمدن العدد 965 ، سنة2004.

111- مصطفى حسين وآخرون – أبعاد التنمية في الوطن العربي – دار المستقبل للنشر والتوزيع،سنة 1995.

112- عصام نور سرية – دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، سنة 2002.

113- نزيه الأيوبي-الإصلاح الإداري والتطوير المؤسسي في العالم العربي-بحوث ودراسات –المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1995.

114-أحمد مريم مصطفى – التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث– دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، سنة 1997، سنة 2000.

115-بدوي مرفت -بحوث و مناقشات الندوة الفكرية-القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-لبنان 1990.

116- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية العربية

117- خالد الزواوي – البطالة في الوطن العربي- المشكلة والحل- مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، سنة 2004.

118- وصاف سعدي – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات– الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية-جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.

119- محمود الحمصي –دور القطاع العام والخاص في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي– الندوة الفكرية –القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي -مركز الدراسات الوحدة العربية 1990.

120- مغرواي شلبي –القطاع الخاص...زحف فوق الأشواك-الحوار المتمدن العدد 780، 2001/03/10.

121- أكرم عبد الرحيم- التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي – مكتبة مدبولي للطباعة و النشر –2002

122- شفيق الأخرص إمكانيات التعاون الإقتصادي العربي - الندوة الفكرية – التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية و العولمة - دار الفارس للنشر و التوزيع – الاردن -2000

123- أحمد عتقية-وضع الشركات والمؤسسات العربية في ظل العولمة الإقتصادية-وثائق ندوة " إتجاهات عولمة الإقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية " منشورات المنظومة العربية للتنمية الإدارية-1997.

124- فضل علي مثنى-الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية-مكتبة مدبولي-القاهرة 2000.

125- أحمد محسن الخضيري-العولمة في الفكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية،ط1 ، 2000.

126-توفيق محمد عبد المحسن –بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية-دار النهضة العربية 2001.

127- خالد عبد النور القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة.

www.mafhoum.com/syr/article/abdelnour/index.htm

128-شاهد يوسف – العولمة و التحديات التى تواجه الدول النامية- معهد السياسات الإقتصادية – صندوق النقد العربي2001

129-دربال عبد القادر وآخرون-تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر-مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-جامعة سطيف العدد 1، 2002

130- ابرهيم العيسوي –تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة –الندوة الفكرية – التعاون الاقتصادي العربي –دار الفارس للنشر والتوزيع - الاردن –ط1 -2000

131- أحمد صقر عاشور-التحديات التي تواجه الإدارة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين-وثائق ندوة إتجاهات عولمة الإقتصاد وأثرها على الشركات العربية-المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1997.

132- شريف دلاور-قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الإقتصادي-المكتبة الأكاديمية، القاهرة ط1، 1994.

133- عمر صقر-العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة-الدار الجامعية للنشر والتوزيع،قطر 2001.

134- علي توفيق الصادق–التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي

135- مايكل لانج –إستراتيجية التنمية الإفريقية ظل الليبرالية الجديدة –مركز الدراسات وبحوث الدول النامية 2003.

136- البنك الدولي –تقرير التنمية في العالم 1998.

137- استبيان التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

138- الأونكتاد ، تقرير الإستثمار العالمي 2001 " تشجيع الروابط "

139-إيهاب الدسوقي –التخصصية و الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية -دار النهضة العربية –القاهرة 1995

140- استبيان التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2001.

141- صندوق النقد الدولي –أفاق الإقتصاد العالمي-أفريل 2004.

142-grepme (groupe de recherche en économie et gestion des PME : bilan et perspectives – paris ; économica 1994

143-rapport sur l’emploi dans le monde2004

144-صالح صالحي – مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير – أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، العدد 03. 2004 ديسمبر2003.

145- Celin Kofman : Le Financement Des P M E En Afrique C D De L’ocde

146- قاعدة البيانات- منظمة العمل الدولية 2002.

147- مجلة التمويل والتنمية... سبتمبر 2000.

148-Marc- écrèment–indépendance politique et libération économique un Quart de siècle du développement de l'algerie 1962-1985 o p u Alger 1986.

149-أحمد هني-تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات، الندوة الفكرة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1990.

150-بوهزة محمد وآخرون –تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، جامعة سطيف 2001.

151-محمد بهلول –سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر –الجزئالثاني " إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1999

152-مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 1996/12/07 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور

153-مرسوم تشريعي رقم 90-10 مؤرخ في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض.

154- programme de soutien a la relance economique -2004

155-جريدة الخبر -الاربعاء 26 /2005/10 العدد 4536

156-المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ذي القعدة 1424، الجريدة الرسمية، العدد 2004/06، ص 08.

157-دمدوم كمال –دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في جهاز صناعي المتميز بالثنائية،الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، جامعة سطيف 2001.

158- (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)www.pmeart-dz.com

159-المدرية العامة للجمارك

160-جريدة الشروق اليومي، العدد 1403، 12جوان 2005.

161-محمد هشام خواجكية- تجربة السعودية مع القطاعين العام والخاص- الندوة الفكرية –القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي -مركز الدراسات الوحدة العربية 1990

162-(الهيئة العامة للإستثمار بالسعودية)www.sagia.gov.sa

163-وزارة الإقتصاد والتخطيط بالسعودية www.planning.gov.sa

164-مؤسسة النقد العربية السعودية- التقرير السنوي، الربع الأول، 2005.

165-محسن حسان- برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام في مصر، معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي.

166-حسين عمر- الجات والخوصصة-دار الكتاب الحديث -2002.

167-الهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة – مصر www.gaffi .gov.eg

168-نشرة البيانات القومية-النشرة الربع سنوية –اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات، مصر السنة الثانية ، العدد4 ، يوليو 2005.

.